د. خيرى قدرى

معايير ومصطلحات الجرح والتعديل

عند نقاد المرويات بين النظرية والتطبيق

٣ - من خلال الرواة المختلف فى الحكم عليهم





د. خير قدري أيوب محمود

معايير ومصطلحات الجرح والتعديل

عند نقاد المرويات بين النظرية والتطبيق

٣- من خلال الرواة المختلف فى الحكم عليهم



الكتاب: معايير ومصطلحات الجرح والتعديل
عند نقاد المرويات بين النظرية والتطبيق
الكاتب: د. خيري قدري أيوب محمود
(مصر)
الناشر: مركز الحضارة العربية
الطبعة العربية الأولى: القاهرة ٢٠٠٧

رقم الإيداع: ٢٠٠٧/٥١٠٢
الترقيم الدولي: I.S.B.N.977-291-826-9

الغلاف
تصميم وجرافيك: ناهد عبد الفتاح

الجمع والصف الإلكتروني:
وحدة الكمبيوتر بالمركز
تنفيذ: إيمان محمد

محمود، خيري قدري أيوب.
معايير ومصطلحات الجرح والتعديل عند نقاد المرويات بين النظرية والتطبيق من خلال الرواة المختلف فى الحكم عليهم/ خيري قدري أيوب محمود. - ط١. - الجيزة: مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر والدراسات، ٢٠٠٧.
١٠٨ ص؛ ٢١سم
تدمك: ٩-٨٢٥-٢٩١-٩٧٧
١- الحديث - الجرح والتعديل.
أ- العنوان ٢٣٤



- مركز الحضارة العربية مؤسسة ثقافية مستقلة، تستهدف المشاركة فى استنهاض وتأكيد الانتماء والوعى القومى العربى، فى إطار المشروع الحضارى العربى المستقل.
- يتطلع مركز الحضارة العربية إلى التعاون والتبادل الثقافى والعلمى مع مختلف المؤسسات الثقافية والعلمية ومراكز البحث والدراسات، والتفاعل مع كل الرؤى والاجتهادات المختلفة.
- يسعى المركز من أجل تشجيع إنتاج المفكرين والباحثين والكتاب العرب، ونشره وتوزيعه.
- يرحب المركز بأية اقتراحات أو مساهمات إيجابية تساعد على تحقيق أهدافه.
- الآراء الواردة بالإصدارات تعبر عن آراء كاتبيها، ولا تعبر بالضرورة عن آراء أو اتجاهات يتبناها مركز الحضارة العربية.

رئيس المركز

على عبد الحميد

مدير المركز

محمود عبد الحميد

مركز الحضارة العربية

٤ ش العلمين – عمارات الأوقاف

ميدان الكيت كات – القاهرة

تليفاكس: 3448368 (00202)

www.alhdara-alarabia.com

E.mail: alhdara_alarabia@yahoo.com
alhdara_alarabia@hotmail.com

الإهداء

إلى

محمد خيري

ومحمود خيري

وأمهما

وأسرتي

وكل من مد يد العون ولو بكلمة طيبة

معايير الجرح والتعديل من خلال الرواة المختلف فى الحكم عليهم جرحا وتعديلا

لمعايير الجرح والتعديل أثر كبير فى اختلاف النقاد فى الحكم على الرواة، يرجع هذا الاختلاف إلى أسباب كثيرة – سيتم دراستها هنا–، والحق أن معيار العدالة الدينية كان له دور كبير فى اختلاف النقاد؛ لأنه معيار نسبى يختلف من ناقد إلى ناقد بحسب اعتداله وتشدده وتساهله، وبحسب مدى دقة منهجه فى النقد، وهذا الاختلاف راجع أيضًا إلى ما لا ينفك عنه البشر من حسد وبغضاء ومنافسة. كما أن معايير الضبط لها دور كبير فى الاختلاف فى الحكم على الرواة، فمن النقاد من يرى أن الغلط القليل يجرح به الراوى ويشدد ويعمم الحكم ولا يأخذ بالتفصيل فالوهم والغلط والخطأ درجات؛ لذا فإنه على الناقد المتقن فى نقده أن يراعى كل هذه الأمور ليخرج فى النهاية بالحكم العلمى الدقيق.

والاختلاف منه المحمود (اختلاف التنوع) ومنه المذموم (اختلاف التضاد)، ودورى هنا التمييز بين هذا وذاك، ثم الوصول إلى المتفق عليه والتنظير له، ثم الوقوف على أسباب الاختلاف لمعرفة العلمى منها وغيره.

إن منطقة (الرواة المختلف فيهم) من أصعب المناطق فى هذا العلم، وهى بقدر صعوبتها– من أفضل المناطق ثراء من حيث القواعد والمعايير، إن الراوى المتفق عليه أراح واستراح – سواء

كان الاتفاق بالقبول أو الرد - أما الرواة المختلف فيهم فبقدر ما يجد الباحث صعوبة ليس بعدها صعوبة فى دراستهم، بقدر ما يتعب ويجد؛ فإنه يصل إلى دقائق هذا العلم ويكشف -بقدر تعبه- نسأل الله هذا- ما لا يكتشفه غيره، إنه لن يتم الوصول إلى تعريف علمي ودقيق (للحديث الحسن) أو لفظة (صدوق) و(مصطلح منكر) دون البحث فى أسباب اختلاف النقاد فى الحكم على الرواة.

وقبل الولوج إلى دراسة هذه الظاهرة سوف أقوم بعملية استقصاء لدراسة الظاهرة، للوقوف من خلال الاختلاف على: كيف يكون التشابه والالتقاء والوصول إلى حد مشترك بين البشر وبالتالى الحد والقاسم المشترك بين نقاد المرويات؟

أسباب الاختلاف بين البشر عند علماء النفس

أرجع علماء النفس الاختلاف بين البشر إلى وجود فروق فردية يدرسها فرع من فروع علم النفس النظرى وهو (علم النفس الفارق) Differential Psychology. وهو يهتم بدراسة الفوارق فى الذكاء والشخصية والاستعدادات والمواهب والقدرات الخاصة بين الأفراد أو الجماعات أو السلالاتRaces والأجناس المختلفة. كما يدرس أسباب هذه الفوارق مستندا إلى الحقائق التى يكشف عنها أسس ومبادئ وقوانين علم النفس العام، ويبين لنا هذا المجال كيف يختلف الأفراد، وإلى أى مدى يختلفون؟ سواء كان ذلك فى السمات الجسمية كالطول والوزن أو العقلية كالتفكير والإدراك والاستدلال.. أو الوجدانية كالدوافع والانفعالات. ومن أجل التوصل إلى ذلك استخدم علماء النفس الاختبارات والمقاييس والاستبيانات النفسية المختلفة[١].

---

(١) سيكولوجية التعلم ص٩، إعداد قسم علم النفس التربوى، جامعة عين شمس، ط٢، ١٩٩٧م.

ولابد من الحديث دائمًا عن الفروق الفردية فى مدخل أى دراسة تهتم (بعلم نفس النمو) وهو أحد مجالات علم النفس النظرى[١].

إن مبدأ – الفروق الفردية– يستند على قانون التفرد فى الوجود، فما من شئ فى الوجود مماثل كل المماثلة لشئ آخر، بل إن التفرد هو القانون الأسمى للموجودات جميعا، فلا توجد حبة رمل فى الوجود كله مماثلة كل التماثل لحبة رمل أخرى. وهذا القانون هو الذى يجعل من كل فرد بصمة متفردة غير قابلة للتكرار، وهوية فريدة فى نوعها لا تتكرر[٢].

وهذا التفرد يرجع إلى أن الكائن الحى فى حالة نمو دائم، فالنمو عملية ديناميكية مستمرة لا تعرف التوقف، فالإنسان كائن نمائى، يظل فى حالة من النماء المتواصل منذ أن يكون مجرد نطفة صغيرة فى قرار مكين"[*] إلى أن يبلغ نهاية العمر، وهو صيرورة نمائية يحكمها التغير والنمو المطرد الذى يستوعب كافة جوانب الإنسان الحسية والحركية والانفعالية والعقلية والسلوكية؛ فكل مرحة نمائية تحمل فى داخلها بدايات المرحلة اللاحقة، وفق مسارات تتابع حلقاتها من التغيرات الكمية التى تظل غير محسوسة، إلى أن تبلغ حدا معينا، فيتحول ما هو كمى إلى كيفى متميز[٣].

وتحدث علماء النفس عن الشخصية الدجماطيقية (التسلطية)، ووصفوها بأنها الشخصية التى لا تراعى الاختلاف بين البشر ولا تأخذ بالتفصيل فى قبول الأشياء، حيث وجد روكيتش (١٩٦٠) أن

---

(١) السابق ٥-١٠.

(٢) محاضرات فى علم نفس النمو للدكتور إبراهيم عيد ص١٣٢، ط١٩٩٨م. قسم الصحة النفسية، كلية التربية جامعة عين شمس.

(*) يشير إلى الآية ٢١ من سورة المرسلات: "فجعلناه فى قرار مكين".

(٣) السابق ص١٢٧.

الدجماطيقية تكمن فى البناء المعرفى لدى الإنسان وفى أسلوب تناوله للأفكار والأشياء والموضوعات والمواقف، إنه يحول الأفكار الأكثر تفتحا إلى منظومة مغلقة من الأفكار التى لا تقبل الجدل أو النقاش. والدجماطيقية - كما يشير روكيتش- من حيث (نسق مغلق من المعتقدات) تشير بدورها إلى التسلطية العامة. وهى لا تتوقف عند حدود الظاهرة السياسية أو الإيدلوجية بل تتخطاها إلى كافة مناشط الإنسان الدينية والاجتماعية والاقتصادية والعلمية والأسرية، وما إلى ذلك من مناشط إنسانية[١].

والدجماطيقية تعنى الجمود العقلى، وضيق الأفق، والتعصب وثنائية التفكير القطعى الذى يصنف الأشياء والأفكار إلى أبيض أو أسود ولا ظلال بينهما ويتسم الدجماطيقى- كما يقول روكيتش- بالاستجابة المتطرفة، فهو إما أن يقبل الشىء قبولا مطلقا أو يرفضه رفضا مطلقا. وبين الرفض والقبول لا توجد لدى الدجماطيقى مساحة مرنة من التفكير تتيح له أن يتقبل أو يختار أو يتعقل، وعداوة الدجماطيقى للمخالفين فى الرأى تؤدى به إلى عرقلة المبادرات الجديدة، وإنكار العقل الناقد[٢].

---

(١) السابق ص٣١٨.

(٢) السابق ص٣١٩- ٣٢١.

أسباب اختلاف البشر عند علماء الوراثة والتشريح

يفضل علماء الوراثة أن يكون التباين من خصـــائص الكائنـــات المفضلة لإجراء البحوث الوراثية. حيث تعتبر الاختلافات الواضحة أو التعابير المختلفة للصفة المراد دراستها سمة من السمات المهمـــة فى الكائن الحى المختار لإجراء البحوث الوراثية. وقد توصلوا إلى أن صفة لون العيون فى الإنسان - على سبيل المثال - تتفاوت من اللون البنى الغامق إلى اللون الأزرق الفاتح[١].

وهم فى بحوثهم ودراستهم يقومون بتزويج أبوين يحملان تعابير مختلفة للصفة المراد دراستها، يلى ذلك الرصد الدقيق لكل النتائج عبر عدة أجيال[٢]. ومن خلال التبـــاين بـــين الكائنـــات وإجـــراء التجارب على الكائنات التى تحمل تعابير مختلفة توصلوا إلـــى أن أسباب الاختلاف بين الكائنات ترجع إلى عاملين أساسيين، همـــا: عامل الوراثة، وعامل البيئة[٣]. وتوصلوا إلى أن لكل صفة وراثية طريقة توريث تختلف من صفة إلى أخرى[٤]. وداخل الكائن الواحد تختلف أزواج الكروموسومات-التى تحمل الصـــفات الوراثيـــة- اختلافا كبيرًا فيما بينها من حيث الشكل والحجم[٥]. وتوصلوا مـــن خلال التجارب، وبناء على ما قام به "مِنْدل" من بحوث - إلى أنه تباين الأفراد التى تحمل طرازًا مظهريا معينا تباينا خفيفا فيما بينها

---

(١) مقدمة فى علم الوراثة ص٢ للدكتور الطبيب أحمد المصطفى، مكتبـــة الخـــانجى مصر، ط١٤١٥هـــ- ١٩٩٥.

(٢) السابق ص٥.

(٣) السابق ص١١.

(٤) السابق ٨-٩.

(٥) السابق ص١٤.

ويعزى ذلك التباين إلى تحور الصفة المعنية عن طريق التأثيرات البيئية المحيطة[1].

إن الاختلاف بين البشر يرجع إلى العلاقة بين الوراثة (الجينات) وطريقة عمل الإنزيمات، وهى علاقة تعتبر من الاهتمامات الأساسية لعلم الوراثة الحديثة[2]. ولكى يثبتوا أثر البيئة على الوراثة (الجينات) قاموا بإجراء التجارب على التوائم المتماثلة. إن البيئة تتحكم فى الصفات المظهرية للكائنات الحية، فالطول فى كثير من الكائنات الحية كالنبات -على سبيل المثال- تتحكم فيه عوامل وراثية ولكننا نعلم كذلك أن للعوامل البيئية- مثل خصوبة التربة وكمية الماء ودرجة الحرارة وزمن الإضاءة اليومية - تأثيرا على طول النبات. إضافة إلى ذلك، أوضحت كثير من التجارب أن هناك تباينا واضحا فى معدلات الذكاء عند التوائم المتماثلة- ولدا معًا فى بطن واحدة- أى الذين يحملون نفس الطراز الجينى، وتربوا فى بيئات مختلفة، مما يشير إلى أن البيئة لعبت دورًا معتبرًا فى إحداث هذا التباين. وتلخيصا لذلك فإن الطراز الجينى يحدد المدى الذى يمكن أن يشغله الفرد بالنسبة للصفة المعنية، أما البيئة فتحدد موضعا على ذلك المدى، فكلما كانت البيئة معطاءة كان ذلك الموضع أقرب إلى القيم العلوية للمدى. وكلما كانت البيئة قليلة العطاء كان ذلك الموضع أقرب إلى القيم الدنيا لهذا المدى، وبناء على ذلك فإن التفاوت فى صفات مختلفة مثل الطول والوزن ولون العيون والشعر والجلد وغير ذلك من صفات أخرى مثل الذكاء والكرم والغضب يؤثر فيها عاملان

---

(١) السابق ص٣٨.

(٢) السابق ص٤٢.

أساسيان: هما الوراثة والبيئة[١]. وقد نبه الأطباء إلى أهمية الوراثة والبيئة فى التأثير على صفة الذكاء لدى البشر وعكسها مما يؤدى إلى التخلف العقلى. واكتشفوا أن هناك جينا للذكاء وأطلقوا عليه IGF_2R أى مستقبل رقم٢ لعام النمو المشابه للأنسولين والمسئول عن الذكاء للطفل، فى الوقت الذى حذر فيه العالم (بلومين) من أن ذكاء الطفل لا يعتمد فقط على هذا الجزء من الكروموسوم بل إلى عوامل خارجية بيئية أخرى. وتبين أيضا أن نصف التباين فى درجات الذكاء بين طفل وآخر يعتمد على الخبرات البيئية بمعنى أن صفات الإنسان لم تتركز على الجينات فقط بل على صفات مكتسبة تؤثر فى السلوك، وتؤثر الجينات على النصف الآخر من ذكاء الطفل، ووصف العلماء هذا الجين بالجين المتألق الأنيق المثالى وهو يشبه إلى حد كبير هرمون الأنسولين[٢]. وتحت عنوان (وراثة السلوك) تحدث علماء الوراثة عن كون الصفات السلوكية لأى حيوان تتكشف تحت تأثيرات متشابكة تماما للوراثة والبيئة، حيث يعين DNA فى (الجينوم) الإمكانيات الفسيولوجية والتركيبية والسلوكية للفرد، وتهتم الوراثة السلوكية بتأثيرات التركيب الوراثى على السلوك وبدور الاختلافات الوراثية وما تلعبه فى تعيين الاختلافات السلوكية فى العشيرة. وقد أخذ البيولوجيون وعلماء النفس بوجهة النظر القائلة بأثر كل من الوراثة والبيئة على كل الطرز السلوكية[٣].

---

(١) السابق ص١١٠.

(٢) مجلة طبيبك الخاص ص٧٦، بحث أعده د. ألبير عازر، السنة ٣٠ العدد ٣٥٦ أغسطس: ١٩٩٨م.

(٣) وراثة السلوك (مبادئ علم الوراثة) ص٨١٦، تأليف إلدون ج. جاردنر وبيتر سنستاذ، ترجمة د. أحمد شوقى حسن شوقى وآخرين، ومراجعة د. السيد حسن حسانين/ ط٧، الدار العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٧م.

وتحدثوا عن علاقة التنوع بالتوازن فقالوا: ومن ناحية أخرى فبدون قدر معين من عدم النظام أو الحرية، تفتقد أوجه القوة الكائنة فى التنوع، ولذلك فالتوازن الديناميكى بين النظام يعد حالة صحية فى العشائر الحية[1].

ونبهوا إلى أن هناك عوامل عديدة تؤثر على السلوك حيث إن الحجم وبساط الجهاز العصبى، والقدرة على الطفور -حدوث طفرة- وفترة الجيل، والاستجابة للطرق الثقافية، والصفات السلوكية المعروفة والقدرة على الملاحظة- تؤثر على توارث السلوك وكذلك يؤثر عليه المتطلبات الثقافية والصفات السلوكية البسيطة[2]. كما أن للضوء والحرارة واختلاف وقت النهار تأثيرًا على السلوك البشرى[3]. أيضا للسلوك جينات فى مناطق خاصة من الكروموسومات (حاملات الجينات الوراثية)[4]. كذلك للانتماء الجغرافى (الاستجابة للجاذبية) تأثير على الصفات السلوكية[5]. وقد كان المحدِّثون على وعى بأن الرواة يتفاوتون فى الحفظ والفهم لذلك جعلوهم فى مراتب للتعديل وأخرى للجرح، وقد نبه الإمام مسلم إلى هذا التباين فقال: "وبعد فإن الناس متباينون فى حفظهم لما يحفظون، وفى نقلهم لما ينقلون، فمنهم الحافظ المتقن الحفظ، المتوقى لما يلزمه توقيه فيه، ومنهم المتساهل المشيب حفظه بتوهم يتوهمه أو تلقين يلقنه من غيره فيخلطه بحفظه، ثم لا يميزه عند أدائه إلى غيره. ومنهم من همته حفظ متون الأحاديث دون

---

(١) السابق ص٨٢٩.
(٢) السابق ص٩٢٠.
(٣) السابق ص ٩٢٢.
(٤) السابق ص٨٢٣.
(٥) السابق : نفسه.

أسانيدها، يتهاون بحفظ الأثر... ومع ما ذكرت لك من منازلهم فى الحفظ ومراتبهم فيه، فليس من ناقل خبر وحامل أثر من السلف الماضيين إلى زماننا هذا إن كان من أحفظ الناس وأشدهم توقيا وإتقانا لما يحفظ وينقل إلا والغلط والسهو ممكن فى حفظه ونقله"[١]. وقال فى موضع آخر: "وقد ذكرنا من مذاهب أهل العلم وأقاويلهم فى درجات الحفاظ من وعاة العلم ونقال الأخبار والسنن والآثار، ما يستدل به ذو اللب على تفاوت أحوالهم ومنازلهم فى الحفظ وبأسبابه"[٢]. وكلام الإمام مسلم يشمل الرواة والنقاد؛ لأنهم بشر يتفاوتون من الرواية والنقد. وقد جاء فى ترجمة هشام ابن حسان أبى عبد الله القردوسى قول الذهبى: "ثقة، إمام كبير الشأن، وروى ابن عدى لشعبة قوله: لو حابيت أحدًا لحابيت هشام بن حسان، كان ختنى، ولم يكن يحفظ. وفى رواية أخرى عن شعبة: "عليك بحجاج ومحمد بن إسحاق، فإنهما حافظان، واكتم علىّ عند البصريين فى خالد وهشام" والرجل- روى له الستة فهو متفق على توثيقه والاحتجاج به، وقال الذهبى: "قلت : هذا قول مطروح، وليس شعبة بمعصوم فى الخطأ فى اجتهاده، وهذه زلة من عالم، فإن خالد الحذاء وهشام بن حسان ثقتان ثبتان، والآخران فالجمهور على أنه لا يحتج بهما، فهذا هدبة بن خالد يقول عنك يا شعبة إنك ترى الإرجاء نسأل الله التوبة[٣]. يظهر من خلال هذه الترجمة أن الناقد بشر يجتهد فيصيب أو يخطئ والبشر متفاوتون ومختلفون.

---

(١) الأول من كتاب التمييز للإمام مسلم، ص٢٠، مكتبة الإيمان، الإسكندرية، مصر.د.ت.

(٢) ص٣٦.

(٣) الميزان ٤/٢٩٥.

الاختلاف في توثيق وتضعيف الرواة في كتب الدراية والجرح والتعديل:-

نبه علماء الحديث إلى ظاهرة الاختلاف فى تضعيف الرواة فى كتبهم التطبيقية (الجرح والتعديل) ومباحث الدراية (الكتب النظرية)؛ قال أبو عيسى الترمذى: "وقد اختلف الأئمة من أهل العلم فى تضعيف الرجال كما اختلفوا فى سوى ذلك من العلم، ذكر عن شعبة أنه ضعف أبا الزبير المكى وعبد الملك بن أبى سليمان وحكيم بن جبير وترك الرواية عنهم. ثم حدث شعبة عمن دون هؤلاء فى الحفظ وفى العدالة، حدث عن جابر الجعفى، وإبراهيم بن مسلم الهجرى، ومحمد بن عبيد الله العرزمى، وغير واحد ممن يضعفون فى الحديث[١]. ثم ذكر الأمثلة التطبيقية والأقسام الرئيسية والأنواع لها، حيث ذكر أن "رواة الحديث أربعة أقسام:

- من هو متهم بالكذب. ومن هو صادق، لكن يغلب على حديثه الغلط والوهم، لسوء حفظه. وهذان القسمان متروكان. ومن هو صادق ويغلط أحيانا، وهذا القسم هو المحتج بحديثه- ومن هو صادق ويخطئ كثيرا ويهم... وبعض الرواة يختلف الحفاظ فيه من أى هذه الأقسام هو - فمنهم من يختلف فيه، هل هو متهم بالكذب، أم لا؟ ومنهم من يختلف فيه هل هو ممن غاب على حديثه الغلط أم لا؟ -منهم من يختلف فيه هل هو من كثر غلطه وفحش، أم ممن قل خطؤه وندر؟ وقد ذكر الترمذى هنا بعض من اختلف فى ترك حديثه، وفى الرواية عنه، ونحن نذكر أمثلة هذه الأقسام الثلاثة التى ذكرناها[٢].

---

(١) شرح علل الترمذى لابن رجب الحنبلى: ٢/٥٥٨ دراسة وتحقيق الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة المنار الأردن، الزرقاء، ط١ ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.

(٢) السابق ٢/٥٦٠.

ومثل للقسم الأول بعكرمة مولى ابن عباس ومحمد بن إسحاق[١]، ومثل للقسم الثانى بعبد الله بن محمد بن عقيل، وعاصم بن عبيد الله العمرى[٢]. ومثل للقسم الثالث بحكيم بن جبير[٣]، وعبد الملك بن أبى سليمان العرزمى[٤]. وغيرهم[٥]. وضرب الأمثلة خير دليل على ما قاله ابن رجب نظريًا، أما الجانب التطبيقى فقال: "أبو الزبير المكى... وقد اختلف العلماء فيه. قال المروزى: سألت أبا عبد الله يعنى أحمد ابن حنبل، عن أبى الزبير، فقال: قد روى عنه قوم واحتملوه، روى عنه أيوب وغيره، إلا أن شعبة لم يحدث عنه. قلت: هو لين الحديث، فكأنه لينه، قلت: هو أحب إليك، أو أبو نضرة؟ قال: أبو نضرة أحب إلى. انتهى. وتكلم فيه أيوب أيضا. قال ابن المدينى: حدثنا سفيان، ثنا أيوب ثنا أبو الزبير وهو أبو الزبير، يغمزه، كذا أخرجه العقيلى من طريق البخارى عن على، وهذا خلاف ما فسر به الترمذى أنه عنى حفظه وإتقانه... ثم قال رجب: وقد وثقه ابن معين. وقال أحمد فى رواية ابن هانئ: هو حجة أحتج به. وقال يعلى بن عطاء المكى ثنا أبو الزبير المكى أكمل الناس عقلاً وأحفظه. وقال ابن عدى كفى بأبى الزبير صدقا أن يحدث عنه مالك؛ فإن مالكا لا يحدث إلا عن ثقة ولا أعلم أحدًا من الثقات تخلف عنه، إلا وقد كتب عنه، وهو فى نفسه ثقة صدوقة، لا بأس به. انتهى. خرج حديثه مسلم، وخرج له البخارى مقرونًا"[٦]. لقد رأى شعبة شيئا واعتبره جرحا وهو عند غيره ليس بجارح، قال ابن رجب: "وأما أبو الزبير، محمد ابن

(١) السابق: ٥٦١/٢، ٦٣٥.
(٢) السابق٥٦٤/٢.
(٣) السابق ٥٦٥/٢.
(٤) السابق ٥٦٧/٢.
(٥) السابق ما بعد ص٥٧٠.
(٦) السابق ٥٧١٤/٢-٥٧٣.

مسلم بن تدرس المكى؛ فإن شعبة ترك حديثه واعتل بأنه رآه لا يحسن يصلى؛ وبأنه رآه يزيد ويسترجع فى الوزن؛ وبأن رجلاً أغضبه فافترى عليه وهو حاضر"(١).

ويستخلص من ترجمة أبى الزبير أن الاختلاف فيما هو جارح وما ليس بجارح عند المحدثين كان له أثر فى حكمهم على الرواة جرحا وتعديلا.

وأشار الذهبى إلى اختلاف المحدثين فقال: "ثم لا تطمع بأن للحسن قاعدة تندرج كل الأحاديث الحسان فيها؛ فأنا على إياس من ذلك؛ فكم من حديث تردد فيه الحفاظ هل هو حسن أو ضعيف أو صحيح؟ بل الحافظ الواحد يتغير اجتهاده فى الحديث الواحد، فيوما يصفه بالصحة، ويومًا يصفه بالحسن، ولربما استضعفه. وهذا حق فإن الحديث الحسن يستضعفه الحافظ عن أن يرقيه إلى رتبة الصحيح، فبهذا الاعتبار فيه ضعف ما، إذ الحسن لا ينفك عن ضعف ما، ولو انفك عن ذلك لصح باتفاق"(٢).

وسبب هذا الاختلاف - وهو اختلاف محمود كما سيأتى - فى الحكم، وهو يتعلق بمناهج النقاد، أن الظاهرة نفسها- المحكوم عليها- المنقودة - تتفاوت ولها درجات؛ قال الذهبى: "فللرواة صفات تقتضى قبول الرواية، ولتلك الصفات درجات بعضها فوق بعض، كالتيقظ والحفظ والإتقان، فوجود الدرجة العليا، لم يناف ذلك وجود الدنيا كالحفظ مع الصدق، فصح أن يقال حسن باعتبار الدنيا، صحيح باعتبار العليا، ويلزم على ذلك أن يكون كل صحيح حسنا.. فأعلى مراتب الحسن بهز بن حكيم، عن أبيه، عن جده... ثم بعد

---

(١) الموقظة ص٢٨-٢٩.

(٢) الموقظة ص٢٨-٢٩.

ذلك أمثلة كثيرة يتنازع فيها بعضهم يحسنونها، وآخرون يضعفونها، كحديث الحارث بن عبد الله، وعاصم بن ضمرة، وحجاج بن أرطأة، وخُصيَف، ودراج أبى السمح، وخلق سواهم"[١].

إن كل اختلاف فى طبيعة الظاهرة لابد وأن يوازيه اختلاف فى المعالجة – المنهج – وهذا هو الاختلاف المحمود، ولابد أن يقابله اختلاف فى الأدوات الإجرائية وهو الأخذ بالتفصيل.. وهذا هو الاختلاف الذى تحدث عنه الذهبى، أما المقصود بالاختلاف المذموم، فهو الاختلاف الراجع إلى الجرح – جرح العدالة – الذى سببه الحسد والهوى وكلام الأقران، وينضم إليه الجرح – جرح الضبط – الراجع إلى تعميم الخطأ النادر وإطلاق جرح الراوى. قال الذهبى منبها إلى الاختلاف المذموم الراجع إلى التعنت (من أخرج له الشيخان أو أحدهما على قسمين... ومن احتجا به أو أحدهما، وتكلم فيه: فتارة يكون الكلام فيه تعنتا، والجمهور على توثيقه، فهذا حديثه قوى أيضًا)[٢].

إنه هنا يريد أن يقول إن بعض الرواة أثبت الواقع العملى أنهم ثقات عند الشيخين، لكن بعض الرواة ممن أخرجا لهم، تكلم فيهم البعض تعنتا فالمتعنت جرحه مردود، واختلافه قبيح لابد من إعمال قواعد الجرح والتعديل وقبول المفسر ورد ما عداه؛ لابد من الترجيح هنا بين اختلاف مردود واختلاف محمود. إن الاختلاف المحمود سوف يكون اختلافا فى الكم هذا ثقة وهذا (صدوق) وكلاهما محتج به أقصى درجة له الاحتجاج وأقل درجة هى الاحتجاج فكلاهما يحتج به بشرط معرفة أوهام الأول ومعرفة علة

---

(١) السابق ص ٣٢-٣٣.

(٢) الموقظة ص٨٠.

حديثه، والثانى يختبر مدى صدق كلام الناقد فيه - للوصول إلى الحكم المنصف.

وألح على فكرة الاختلاف والتردد فقال: "ومن خرج له البخارى أو مسلم فى الشواهد والمتابعات، ففيهم من فى حفظه شئ، وفى توثيقه تردد. فكل من خرج له فى الصحيحين" فقد قفز القنطرة، فلا معدل عنه إلا ببرهان بَيِّن"[١].

إنه يشير إلى الاختلاف فى قوله (تردد) ويشير إلى الحل فى الاختلاف، وهو الرجوع إلى البراهين والأدلة للترجيح والوصول إلى الرأى الأصوب.

ونبه إلى أهمية الاختلاف المحمود؛ لأن له وظيفة لا يعرفها أفضل معرفة إلا علماء أصول الفقه، فهم يستخدمون هذه الاختلافات فى الترجيح بين الروايات؛ قال الذهبى: (نعم، الصحيح مراتب، والثقات طبقات، وليس من وثق مطلقا كمن تكلم فيه، وليس من تكلم فى سوء حفظه واجتهاده فى الطلب، كمن ضعفوه، ولا من ضعفوه ورووا له كمن تركوه، ولا من تركوه كمن اتهموه وكذبوه. فالترجيح يدخل عند تعارض الروايات"[*]. وقد لخص الذهبى كل الاختلافات فى الحكم على الرواة فى عبارة حروفها معدودة لكنها تستحق أن تكتب بماء الذهب - عند المنصفين من المشتغلين بهذا العلم - قال : "ولكن هذا الدين مؤيد محفوظ من الله تعالى، لم يجتمع علماؤه على ضلالة، لا عمدًا ولا خطأ، فلا يجتمع اثنان على توثيق ضعيف، ولا على تضعيف ثقة، وإنما يقع

---

(١) السابق ص٨٠.

(*) السابق ص٨١.

اختلافهم فى مراتب القوة أو مراتب الضعف. والحكم منهم يتكلم بحسب اجتهاده. وقوة معارفه، فإن قدر خطؤه فى نقده، فله أجر واحد، والله الموفق"[١].

ونقل الذهبى عن يزيد بن زريع: سمعت ابن أبى عروبة يقول: من لم يسمع الاختلاف فلا تعده عالمًا"[٢].

وقال ابن خراش فى (على بن عثمان اللاحقى): "فيه اختلاف"[٣]. ونبه البخارى إلى هذه الظاهرة فقال فى (بهز بن حكيم) : (يختلفون فيه) وقال ابن عدى فى نفس الترجمة: (لم أر له حديثا منكرًا، ولم أر أحدًا من الثقات يختلف فى الرواية عنه[٤]. وقال البخارى أيضًا: "عمرو بن هانئ.. يختلفون فيه"[٥]. وقال أبو عمرو ابن عبد البر فى ترجمة (عبد الكريم بن أبى المخارق): "بصرى لا يختلفون فى ضعفه"[٦].

وقال أبو الحسن بن القطان فى ترجمة (زكريا بن يحيى بن داود): "مختلف فيه فى الحديث. وثقه قوم وضعفه آخرون"[٧].

ونبه الدار قطنى أيضا إليها فقال فى (الحارث بن محمد بن أبى أسامة التميمى)، صاحب المسند: "قد اختلف فيه، وهو عندى صدوق"[٨].

---

(١) الموقظة ص٨٤.
(٢) الميزان ١٥٢/٢.
(٣) السابق ١٤٤/٣.
(٤) السابق٣٥٣/٢.
(٥) السابق٢٩١/٣ وانظر أيضا ٣٥٣/١.
(٦) السابق ٤٦٤/٢.
(٧) السابق ٧٩/٢، ٦٧٧ وأيضا ترجمة (عبد الواحد بن نافع الكلاعى).
(٨) السابق ٤٤٢/١ وانظر أيضا السابق ١١٢/١، ٣٦٦/٣.

وتحدث الخطيب البغدادى عن الاختلاف فى كتابه "الكفاية"، مرجعا هذا الاختلاف إلى الاختلاف فى أسباب الجرح التى تختلف من ناقد لآخر، وهو هنا يشير إلى حل من الحلول التى على الناقد أن يراعيها تجاه هذه الظاهرة، فينظر إلى الجرح المفسر من غيره وقواعد الجرح ليسهل عليه الترجيح بين الآراء، قال الخطيب: "سمعت القاضى أبا الطيب طاهر بن عبد الله بن طاهر الطبرى يقول: لا يقبل الجرح إلا مفسرًا.. وإنما كان كذلك؛ لأن الناس اختلفوا فيما يفسق به، فلا بد من ذكر سببه لينظر هل هو فسق أم لا؟ وكذلك قال أصحابنا إذا شهد رجلان بأن هذا الماء نجس لم تقبل شهادتها حتى يتبينا سبب النجاسة؛ فإن الناس اختلفوا فيما ينجس به الماء، وفى نجاسة الواقع فيه. قلت: وهذا القول هو الصواب عندنا"(١).

وقال الحاكم منبها إلى اختلاف النقاد: "وقد اختلف أئمة الحديث فى أصح الأسانيد"(٢). وقال فى مبحث المرسل: "النوع الثامن من هذا العلم: معرفة المراسيل المختلف فى الاحتجاج بها، وهذا نوع من علم الحديث صعب قلّ ما يهتدى إليه إلا المتبحر فى هذا العلم. فإن مشايخ الحديث لم يختلفوا فى أن الحديث المرسل هو الذى يرويه المحدث بأسانيد متصلة إلى التابعى فيقول التابعى: قال رسول الله ﷺ"(٣).

---

(١) الكفاية ص ١٧٩ وانظر حديثا آخر عن (اختلاف الناس فى تزكية المزكى لمن زكاه) فى ص١٦٥.

(٢) معرفة علوم الحديث ص٥٣.

(٣) السابق ص٢٥.

وقال ابن حبان فى ترجمة (عبد الله بن عبد الله بن أويس): "وكان يحيى ابن معين يوثقه مرة ويضعفه أخرى"[١]. وقال فى ترجمة (داود بن الزبرقان): "اختلف فيه الشيخان أما أحمد فحسن القول فيه ويحيى وهاه"[٢].

وقال ابن الصلاح منبها ومشيرًا إلى أسباب اختلاف المحدثين - بعد أن عرف الحديث الصحيح -: "فهذا هو الحديث الذى يحكم له بالصحة بلا خلاف بين أهل الحديث. وقد يختلف فى صحة بعض الأحاديث لاختلافهم في وجود هذه الأوصاف فيها، أو لاختلاف فى اشتراط بعض هذه الأوصاف كما فى المرسل"[٣].

وهو هنا ينبه إلى ما لم يوجد -فيما أعلم- عند غيره من المحدثين وهو أن سبب الاختلاف يرجع إلى (تفاوت الظاهرة المدروسة) فيما تعطيه من بيانات للناقد، ثم تفاوت النقاد أنفسهم فى شروطهم، أى أن الدارس الحصيف عليه أن ينظر إلى المروى (سندًا ومتنا) ثم ينظر فى منهج الناقد للوصول إلى الرأى الراجح. يدل على الشق الأول قوله فى نفس الصفحة: "ثم أن درجات الصحيح تتفاوت فى القوة بحسب تمكن الحديث من الصفات المذكورة - الاتصال وعدالة الرواة وضبطهم وعدم الشذوذ وعدم العلة - التى تبنى عليها الصحة.

وتنقسم باعتبار ذلك إلى أقسام يستعصى إحصاؤها على العاد الحاصر ولهذا نرى الإمساك عن الحكم لإسناد أو حديث بأنه الأصح على الإطلاق. على أن جماعة من أئمة الحديث خاضوا

---

(١) المجروحين ٢/٢٤.
(٢) السابق ١/٢٩٢.
(٣) مقدمة ابن الصلاح ص ٨ (ط مكتبة المتنبى/ مصر).

غمرة ذلك فاضطربت أقوالهم"[1]. وأضيف إلى هذا النص أنه ينبغى النظر إلى مناهج النقاد من حيث الاعتدال والتشدد والتساهل. وبهذا نكون قد وقفنا على محورى اختلاف المحدثين التى ترجع إلى (المدروس) ثم (الدارس).

ونبه ابن الجوزى إلى الاختلاف فقال فى ترجمة (زكريا بن يحيى بن عُمارة) الذى روى له أبو داود والنسائى وابن ماجه، قال: "اختلف فى الاحتجاج به"[2].

ونبه الذهبى فى مواطن كثيرة إلى هذه الظاهرة فقال فى كتابه "الكاشف": عتبة ابن أبى حكيم.. مختلف فى توثيقه"[3].

وقال فى سير النبلاء: "... أحاديث يختلف فيها اجتهاد النقاد"[4].

وقال فى الميزان فى ترجمة (محمد بن قيس الأسدى) الذى روى له مسلم وأبو داود والنسائى: "مختلف فيه... وهو إلى الاحتجاج أقرب حديثه حسن"[5]. وقال فى المغيرة بن أبى بردة: "وثق بخلف"[6].

وتحدث عن اختلاف النقاد فى الحكم على الأحاديث مثلما تحدث عن اختلافهم فى الحكم على الرواة فقال: "جعفر بن سليمان الضبعى.. وهو صدوق فى نفسه. وينفرد بأحاديث عدت مما ينكر، واختلف فى الاحتجاج بها"[7].

---

(١) السابق : نفسه
(٢) الميزان ٧٥/٢
(٣) الكاشف٢٤٤/٢ وانظر أيضا ٣٨٠/٢، ٣٨
(٤) ٢٣٩/١٤
(٥) الميزان ١٦/٤.
(٦) السابق ١٥٩/٤، ٤٩/٤.
(٧) السابق ٤١٠/١ وانظر أيضا ١٢٧/٣.

ونبه إلى الاختلاف فى الاحتجاج برواية الرافضة، وقال: "اختلف الناس فى الاحتجاج برواية الرافضة على ثلاثة أقوال... المنع مطلقا إلا فيمن يكذب ويضع. الثالث. التفصيل، فتقبل رواية الرافضى الصدوق العارف بما يحدث..."[١].

كما أن الذهبى يشير إلى نقطة مهمة جدًا ينبغى الاهتمام بها، وهى أن الاختلاف فى الحكم على الأحاديث والرواة اجتهادى يختلف من ناقد إلى آخر، نعم نحن معه إذا كان الاختلاف اختلاف تنوع يقع فى نفس المرتبة، أو فى نفس درجة الاحتجاج، أما أن يوثقه أحدهم ويكذبه الآخر بسبب حسد أو ما لا ينفعك عنه البشر فلسنا معه. إنه مثلما نبه إلى أن الاختلاف فى الحكم على الأحاديث يرجع إلى اختلاف اجتهادهم- نبه أيضا إلى هذا الأمر فى الحكم على الرواة، قال فى ترجمة (منكدر بن محمد بن المنكدر): "اختلف اجتهاد يحيى وأحمد فى تضعيفه وتقويته"[٢].

أسباب اختلاف النقاد الراجعة إلى اختلاف مناهجهم

لعلماء الجرح والتعديل أساليب وطرق فى الكلام على الرواة ويستحيل دراسة أسباب اختلافهم فى الحكم على الرواة دون دراسة هذه الأساليب.

من علماء الجرح والتعديل من هو معاصر للراوى، ومنهم المتأخر عنه، ومنهم من يستقرىء ويستقصى كل مرويات الراوى- قدر استطاعته- ثم يحكم عليه، ومنهم من يحكم عليه من خلال حديث واحد وقف عليه.

---

(١) الميزان ٢٧/١ وللمزيد انظر ٥٧١/٣ من الميزان، ٢٢٥/٢.
(٢) السابق ١٩٠/٤-١٩١، وانظر أيضا ١٨٠/٤.

ذكر المعلمى فى كتابه (التنكيل بما فى تأنيب الكوثرى من أباطيل): "وينبغى أن يعلم أن كلام المحدث فى الراوى يكون على وجهين: الأول: أن يُسأل عنه فيجيل فكره فى حاله فى نفسه وروايته ثم يستخلص من مجموع ذلك معنى يحكم به - يعنى أن يقول: فلان ثقة أو ضعيف أو كذاب مثلاً - الثانى: أن يستقر فى نفسه هذا المعنى ثم يتكلم فى ذاك الراوى بسبب النظر فى حديث خاص من روايته، فالأول: هو الحكم المطلق الذى لا يخالفه حكم آخر مثله إلا لتغير الاجتهاد، وأما الثانى: فإنه كثيرا ما ينحو به نحو الراوى فى ذاك الحديث، فإذا كان المحدث يرى أن الحكم فى الراوى أنه (صدوق كثير الوهم) ثم تكلم فى صدد حديث من روايته فى صدد حديث آخر وهكذا، فإنه كثيرًا ما يتراءى اختلاف ما بين كلماته، فمن هذا أن الحجاج بن أرطأة عند الدارقطنى (صدوق يخطئ)، فلا يحتج بما ينفرد به، واختلفت كلماته فيه فى (السنن) فذكره فى صدد حديث وافق فيه جماعة من الثقات فعده الدارقطنى فى جملة الثقات الحفاظ، وذكره فى صدد حديث أخطأ فيه وخالف مسعرا وشريكا وقال الدارقطنى: حجاج ضعيف، وذكره فى مواضع أُخر فأكثر ما يقول: (لا يحتج به) قال: وعلى هذا ينزل كلامه فى ابن أبى ليلى، ثم ذكر أمثلةً "تدل على أن الدارقطنى كان يرفع من حال ابن أبى ليلى إذا روى حديثا مستقيما وافقه عليه غيره، وكان يحط عليه إذا خالف الثقات[1]. ولا يخفى هنا أن أحد أسباب اختلافهم الإطلاق دون تقييد، والتعميم دون تخصيص وعدم فهم أحكامهم من -قبل البعض- فى سياقاتها

---

(١) شفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل ٥٣١ - ٥٣٢ لأبى الحسن مصطفى بن إسماعيل، نشر مكتبة ابن تيمية، ط ١٤١١هـ - ١٩٩١، مصر.

وظروفها وملابساتها. ومن أساليبهم فى الجرح (تحميض الوجه(*) أو تكليح الوجه(**)).

ومثال من ذُكرت فيه (ميمون أبو عبد الله البصرى الكنـــدى). قال ابن المديني: "سألت يحيى بن سعيد عـــن ميمـــون الكنـــدى، فحمض وجهه"[1]. ومثال من كلح النقاد وجـــوههم عنـــد ذكـــره. (عمرو بن عثمان بن سيار الكلابى). قـــال البرذعـــى: "ذكـــرت لأبى زرعة: عمرو بن عثمان الكلابى؟ فكلح وجهه، وأساء الثنـــاء عليه"[2]. و (عبد الله ابن نافع بن أبى نافع الصـــائغ المخزومـــى مولاهم أبو محمد المدنى" قال البرذعى: "ذكرت أصحاب مالـــك، فذكرت عبد الله بن نافع الصائغ، فكلح وجهه"[3].

وقال يسأل الناقد عن الراوى فيربط بين اسمه أو لقبه والحكـــم عليه تعديلاً وتجريحا. ومثاله ما قاله الشافعى: "الحديث عن حرام بن عثمان حرام"[4]. وقال الشافعى أيضًا فى محمد بن عبد الرحمن أبى جابر البياضى: "من حدث عن أبى جابر البياضى بـــيض الله تعالى عينيه". وعلق ابن أبى حاتم على قوله فقـــال: "أراد بـــذلك تغليظا على من يكذب على رسول الله ﷺ "[5].

(*) تحميض الوجه يكون بجمع سريرته وتجعيدها مع تغوير العينين وشد الـــوجنتين، وهو كناية عن عدم الرضا، وهو دون تكليح الوجه، وكلاهما جرح شديد انظـــر ص ٢٧ من الشرح والتعليل لألفاظ الجرح والتعديل للدكتور يوسف محمد صديق، مكتبة ابن تيمية، الكويت، ط١ (١٤١٠ – هـــ- ١٩٩٠م).

(**) إذا انضم إلى التحميض الغضب والتكشير عبر عنها النقاد بالتكليح، فيقال: كلح وجهه (السابق: نفسه).

(١) تهذيب التهذيب ٣٩٣/١٠.

(٢) الشرح والتعليل ص٢٨.

(٣) السابق نفسه.

(٤) الجرح والتعديل ٢٨٢/٣.

(٥) الجرح والتعديل ٣٢٥/٧، ولسان الميزان ٢٤٤/٥.

وقال الشافعي: "مجالد هو مجالد" وورد بلفظ (مجالد يجلد) [١].

وقول أحمد في ثابت البناني: "ثابت ثَبْتٌ في الحديث"[٢]. وقال الذهبي في الميزان: "ثابت ثابت كاسمه"[٣]. وقال الثوري للمعافى بن عمران: "أنت معافى كاسمك"[٤]. ونقل الذهبي في تذكرة الحفاظ عن الصعلوكي أبي سهل قال في (السراج محمد بن إسحاق الثقفي): "كنا نقول السراج كالسراج"[٥].

ومن أساليبهم في الجرح والتعديل، أن يحكموا على الراوى حكما معلقًا بغيره، كأن يقرنوه به، قال ابن حجر: "وينبغي أن يتأمل أيضًا أقوال المزكين ومخارجها فقد يقول العدل: (فلان ثقة) لا يريد به أنه ممن يحتج بحديثه، وإنما ذلك على حسب ما هو فيه، ووجه السؤال له، وقد يسأل عن الرجل الفاضل المتوسط في حديثه فيقرن بالضعفاء فيقال: ما تقول في فلان وفلان وفلان؟ فيقول: فلان ثقة، يريد أنه ليس من نمط من قرن به، فإذا سئل عنه بمفرده بين حاله في التوسط، فمن ذلك أن الدورى قال عن ابن معين: أنه سئل عن ابن إسحاق وموسى بن عبيدة الربذي أيهما أحب إليك؟ فقال: "ابن إسحاق ثقة"، وسئل عن محمد بن إسحاق بمفرده، فقال: "صدوق ليس بحجة"، ومثله أن أبا حاتم قيل له: أيهما أحب إليك يونس أو عقيل؟ فقال : " عقيل لا بأس به"، وهو يريد تفضيله على يونس، وسئل عن عقيل وزمعة بن صالح؟ فقال: "عقيل ثقة متقن"، وهذا حكم على اختلاف السؤال، وعلى هذا يحمل أكثر ما ورد من

---

(١) الكامل ٦/٢٤١٥-٢٤١٦.
(٢) سير النبلاء ٥/٢٢١.
(٣) الميزان ١/٣٦٣.
(٤) تهذيب التهذيب ١٠/٢٠٠.
(٥) تذكرة الحفاظ ٢/٧٣٣.

اختلاف كلام أئمة أهل الجرح والتعديل ممن وثق رجلا فى وقت وجرحه فى آخر، وقد يحكمون على الرجل الكبير فى الجرح يعنى لو وجد فيمن هو دونه لم يجرح به، فيتعين لهذا حكاية أقوال أهل الجرح والتعديل بنصها ليتبين منها ما لعله يخفى على كثير من الناس إذا عرض على ما أصلناه والله الموفق"(١).

وانعكس منهجهم هذا على ألفاظ الجرح والتعديل، جاء فى ترجمة (وضاح أبى عوانة مولى يزيد بن عطاء". قال يحيى بن سعيد القطان: "كان صحيح الكتاب كثير العجم والنقط كان ثبتا، وأبو عوانة فى جميع حاله أصح حديثا عندنا من هُشيم(٢). وجاء فى تاريخ بغداد، فى ترجمة (يعقوب بن محمد بن عيسى الزهرى المدينى قال يحيى: "صدوق ولكن لا يبالى عمن حدث"، وقال مرة: "أحاديثه تشبه أحاديث الواقدى محمد ابن عمر"- يعنى تركوا حديثه-، وقال محمد بن أحمد الفقيه: (سئل عنه صالح بن محمد فقال: "حديثه يشبه حديث الواقدى" - كأنه يضعفه(٣). ومعلوم أنّ التشبيه لا يلزم منه المثلية فى كل شئ.

ومن أساليبهم فى الجرح (تحريك اليد)، يقصد الناقد أنه ضعيف، ويستعمل النقاد هذا الأسلوب من الجرح فى جرح الضعفاء المعروفين بشىء من الفضل والمروءة، من باب كسو الجرح ألطفه، فلا ينطقون ويكتفون بالإشارة(٤). نقل ابن حجر فى هدى السارى: "قال المزنى سألت أحمد عن زيد بن أبى أنيسة

---

(١) مقدمة لسان الميزان ١/١٧.

(٢) الجرح والتعديل لابن أبى حاتم ٩/٤٠ وقارن بشفاء العليل ص٣٩٤.

(٣) تاريخ بغداد ١٤/٢٧٠.

(٤) السابق ص٢٦.

الجزرى فحرك يده"[1]. و "سعيد بن سنان أبو مهدى الكندى" قال ابن أبى حاتم: "سألت أبا زرعة عنه: فأومأ بيده – أنه يضعفه"[2].

وقد يسأل أحدهم عن الراوى فيحرك رأسه: أى لا يؤخذ عنه، ومعناها تضعيف الراوى جدًا وأنه يُهمل وتُترك الرواية عنه، إلا أنه ليس بكذاب. روى الخطيب بسنده عن عبد الله بن على بن المدينى أنه قال: سئل أبى عن سويد الأنبارى–سويد ابن سعيد بن سهل الهروى–: "فحرك رأسه وقال: ليس بشئ[3]. وقال على بن المدينى: "ذكرنا ليحيى بن سعيد القطان–القاسمَ بن عوف الشيبانى فقال: قال شعبة: دخلت عليه –وحرك يحيى رأسه. قلت ليحيى: ما شأنه؟ فجعل يحيد، فقلت: ضعفه فى الحديث؟ قال: لو لم يضعفه لروى عنه"[4].

ومن أساليبهم (الإيماء) بالأعضاء كالرأس، واليد، والعين، والحاجب. قال ابن أبى حاتم سمعت أبا زرعة يقول: "ما أعلم أنى حدثت عن سلم بن سالم البلخى إلا أظنه مرة. قال ابن أبى حاتم، قلت: كيف كان فى الحديث؟ قال: لا يكتب حديثه كان مرجئا، وكان لا – وأومأ بيده إلى فيه– يعنى لا يصدق"[5]. وقال البرذعى قلت لأبى زرعة: رباح بن عبيد الله؟ فقال: كان أحمد بن حنبل يقول: وأشار أبو زرعة بيده إلى لسانه – أى أنه كذاب– القائل: "أى أنه كذاب" هو البرذعى. ثم قال لى أبو زرعة: منكر الحديث،

---

(١) هدى السارى ص ٤٠٤.
(٢) الجرح والتعديل٢/١/٢٨.
(٣) تهذيب التهذيب ٤/٢٧٣.
(٤) السابق ٨/٣٢٦ والميزان ٣/٣٧٦.
(٥) ميزان الاعتدال ٢/١٨٥.

يحدث عن سهيل عن أبيه عن أبى هريرة: " بئس الشعب جياد" لا أصل له عندى"[1].

وقد يُسأل عن الراوى فيضحك، سئل أحمد بن صالح عن (عيسى بن ميناء) فضحك، وقال: تكتبون عن كل أحد؟[2].

- وقد يسأل أحدهم عن الرجل فينفض يده، وهذه الحركة أكثر ما تكون فى الجرح الشديد ففى ترجمة "إبراهيم بن محمد بن عرعرة" تكلم فيه أحمد وجرحه جدًا، ولما ذُكر له حديث رواه تغير وجهه ونفض يده وأفحش القول فيه"[3].

وقد يسأل أحدهم عن الراوى فيصرف وجهه أو يلتفت أو يقوم من المجلس ولا يجيب أو يدخل عليه الشيخ الضعيف أو يدخل هو عند الشيخ الضعيف فيظهر فى مجلسه أنه نائم أو يختفى أو يغطى رأسه كى لا يتكلم فيه لوجوده عند ذلك الشيخ الضعيف، أو كيلا يُظن أن الشيخ حاله قوية كما كان أيوب السختيانى إذا قعد إلى عمرو بن شعيب غطى رأسه، قال الذهبى: "يعنى حياء من الناس"[4].

والظاهر هنا التشبيه من حيث القوة والضعف. وهناك حالات أخرى منها: أن بعض الرواة لسوء حفظه واضطرابه قد يحدث بحديث أحد المشايخ، ويعزوه إلى شيخ آخر، فإذا سمع ذلك أحد الأئمة الذين يعرفون الراوى وما روى، قال: "هذا يشبه حديث فلان وليس من حديث فلان". وهل يقولون ذلك فيمن سرق حديث شيخ، وسمى شيخا آخر؟ محتمل، وقد يقولون ذلك فى بعض أحاديث

---

(١) الشرح والتعليل ص٢٢.
(٢) المغنى للذهبى ٥٠٢/٢.
(٣) الميزان ١٥٧/١ شفاء العليل ص٥٣٧.
(٤) سير أعلام النبلاء ١٦٩/٥، شفاء العليل ص٥٣٦.

الحفاظ الذين يعلق بأذهانهم أحاديث بعض الرواة المذاكرين لهم أثناء المذاكرة[1]. مع ملاحظة أنهم قد يقولون: "فلان يشبه حديثه حديث الصالحين". وهذا ظاهره مدح، وحقيقته الذم؛ لأن الصالحين - من غير العلماء الأثبات- تشغلهم العبادة عن الضبط والإتقان، فيكثر فى حديثهم الغلط، وقد يصل بهم إلى حد الترك، يدل على هذا أن ابن عدى قال فى (كادح بن رحمة): ".... ويشبه حديثه حديث الصالحين، فإن أحاديثهم يقع فيها ما لا يتابعهم عليه أحد"[2].

وقد قال يحيى بن سعيد القطان: ما رأيت الصالحين فى شئ أكذب منهم فى الحديث"[3]. والحل فى مثل هذه الحالات أن ينظر فى المشبه به فإن كان ثقة فحكمهم تعديل وعكسه عكسه[4].

لذلك نبه ابن حجر - الذى اخترته نموذجا لتقييد المطلق وتخصيص العام ومراعاة النسبية - فى ترجمة "عبد الرحمن بن سليمان بن عبد الله بن حنظلة المعروف بابن حنظلة، بعد أن أورد أقوال موثقيه ومجرحيه، قال "قلت: تضعيفهم له بالنسبة إلى غيره ممن هو أثبت منه من أقرانه، وقد احتج به الجماعة سوى النسائى"[5].

إن مراعاة التفصيل هو أحد - بل أهم - طرق القضاء على الاختلاف المذموم فى علم الحديث، والوصول إلى الترجيح بين آراء المختلفين.

ومن أساليب النقاد أن يحكموا على سند ما بأنه صحيح أو حسن، وهذا حكم مجمل لا يلزم منه أن الإمام منهم إذا سئل عن

---

(١) شفاء العليل ٣٩٤-٣٩٥.

(٢) السابق ص ٣٨٩، والكامل ٦/٢١٠٤.

(٣) مقدمة المجروحين لابن حبان ص٦٧.

(٤) شفاء العليل ص ٣٩٤.

(٥) هدى السارى ص ٥٨٥.

كل رجل بمفرده قال: ثقة. والعكس فى الضعيف والموضوع، فقد يلزق أحد الوضاعين المتن المخالف للأصول وبدهيات العقول - يلزقه بأحد الثقات. معنى هذا أن الحكم على الرواية بالوضع ليس حكما بأن كل من فى السند ضعفاء أو وضّاعون.

إن الدارقطنى نفسه ذكر فى السنن حديثا فيه مسح الرأس ثلاثًا، وهو موافق لقول أصحاب الشافعية ثم قال: "خالفه -أى راويه- جماعة من الحفاظ الثقات ومع هذا فإنه قال: شريك ليس بالقوى فيما ينفرد به، وجعفر بن الحارث لم أرو له فيه كلاما، ولكن تكلم فيه غيره من الأئمة كابن معين والنسائى. وحجاج بن أرطأة، قال الدارقطنى نفسه فى مواضع من (السنن): "لا يحتج به" وفى بعض المواضع: (ضعيف). وجعفر ابن الأحمر اختلفوا فيه وقال الدارقطنى كما فى التهذيب : "يعتبر به"، وهذا تليين له... ونحو هذا قول المحدث شيوخى كلهم ثقات أو شيوخ فلان كلهم ثقات، فلا يلزم من هذا أن كل واحد منهم بحيث يستحق أن يقال له بمفرده على الإطلاق؛ (هو ثقة)، وإنما إذا ذكروا الرجل فى جملة من أطلقوا عليه ثقات، فاللازم أنه ثقة فى الجملة أى له حظ من الثقة، وقد يتجوز النقاد فى كلمة (ثقة) فيطلقونها على من هو صالح فى دينه، وإن كان ضعيف الحديث أو نحو ذلك، وهكذا قد يذكرون الرجل فى جملة من أطلقوا أنهم ضعفاء، وإنما اللازم أن له حظًا ما من الضعف، كما نجدهم يذكرون فى كتب الضعفاء كثيرًا من الثقات الذين تكلم فيهم أيسر كلام[1].

---

(١) شفاء العليل ص ٥٣٣-٥٣٤ والتنكيل بما فى تأنيب الكوثرى للمعلمى ١/٣٧٣-٣٧٤.

كذلك يستحيل معرفة أسباب اختلاف المحدثين فى الحكم على الرواة دون معرفة مناهجهم فى تدوين آرائهم. كيف دون العلماء الذين صنفوا فى تراجم الرواة نصوص الأئمة فى الرواة جرحا وتعديلا؟

من أئمة الجرح والتعديل من له تلامذة يسألونه، ويدونون إجاباتهم فى كتبهم، ووصلت إلينا هذه الكتب، مثل أسئلة تلامذة ابن معين، وتلامذة أحمد، وأسئلة ابن أبى حاتم لأبيه ولأبى زرعة، وأسئلة تلامذة الدارقطنى له، وهكذا، كذلك هناك أئمة صنفوا بأنفسهم كتبا للرواة، وتكلموا فى عدالتهم وضبطهم، مثل الإمام البخارى فى تواريخه الثلاثة (الكبير والأوسط والصغير).

وهناك نقاد لهم أسانيد يسوقونها إلى هؤلاء الأئمة، فيسوقون نصوصهم بأسانيدهم؛ مثل: ابن عدى فى الكامل، والعقيلى فى (الضعفاء)، وابن أبى حاتم أحيانا.

أما بالنسبة للمتأخرين مثل الحافظ المزى، والذهبى، وابن كثير، وابن القيم، وابن حجر، فهم مجتهدون فى أقوال السابقين، وليسوا مجتهدين فى الحكم على الرواة؛ لأنهم ليسوا معاصرين لهم. إنهم يتتبعون كلام الأئمة فى بطون الكتب سواء كانت كتب رجال مصنفة ومبوبة على حروف المعجم، أو البلدان، أو الطبقات، أو غير ذلك، أو كتب حديث وأسانيد، أو كتب علل يتكلم فيها مصنفوها على الرجال بين مقل ومكثر فى ذلك. والقسم الأخير - كلام المتأخرين- هو الذى يحتاج إلى تحر وتثبت عند نقله إلى الكتب التى صنفها هؤلاء المتأخرون فى الرجال؛ لأنه من المحتمل أن يكون أحد الأئمة ضعف أحد الرواة فى حديث بعينه، لا فى كل حديثه، فمن الخطأ أن يقال: "ضعفه فلان" بدون تقييد هذا الضعف

بحديث بعينه، أو فى شيخ بعينه، أو فى بلد دون أخرى، أو فى مجلس دون آخر، وهكذا[1].

ومن الأفضل لكل دارس وباحث أن يرجع إلى كتب المتقدمين والمتأخرين فى الترجمة موضع الدراسة؛ لأن حفظ المتأخرين قد يخون وقد يفهم عبارة السابق بطريقته؛ لذا لزم الرجوع إلى الأصول المتقدمة أولاً. إن الذى يجتهد فى آراء المتقدمين، قد يصيب وقد يخطئ، ويُسلّم له ويُرد عليه، ويُقبل منه، ويُترك بعض أقواله، فالذهبى، وابن حجر والمزى مجتهدون فى آراء النقاد، لا فى الراوى نفسه[2]. وأكبر دليل على أنه ينبغى الجمع بين آراء المتقدمين والمتأخرين والأخذ بالتفصيل فيها أن كل واحد منهم نقد سابقه واستدرك عليه. وابن حجر يستدرك على الذهبى- وهو من هو- والدارقطنى يناقش الشيخين، والحاكم يستدرك عليهما، والخطيب يوهم مالكًا[3]. والبخارى، ومسلمًا وغيرهم؛ إذن على كل باحث أن يتتبع تاريخيا كل ما يقال فى الراوى بدءًا من المعاصرين له حتى ابن حجر مرورًا بالشيخ أحمد شاكر وتلاميذه ثم الألبانى وعبد الفتاح أبى غدة، مرورًا بالدراسات الحديثة ماجستير ودكتوراه.

مخالفة أقوال الناقد النظرية لمنهجه التطبيقى

ومن أسباب اختلاف المحدثين أن يرى الناقد رأيًا نظريا ثم يخالفه عند التطبيق، أو يخالف نقدُه فى موضع نقدَه فى موضع آخر. فقد يصرح الناقد بقول ثم لا يلتزم به، أو أن اللاحق له

---

(١) إتحاف النبيل بأجوبة أسئلة المصطلح والجرح والتعديل ص ١٢٨- ١٢٩ للشيخ أبى الحسن مصطفى بن إسماعيل. نشر مكتبه ابن تيمية، مصر، ط١، ١٤١٤هـ.

(٢) انظر استدراكات ابن حجر على الذهبى ص ٥٩٢ من هدى السارى، ص٦١٣، ٦١٦، ٦٣٠، ٥٧٦، هذا فى مؤلف واحد، ناهيك عن لسان الميزان.

(٣) السابق، إتحاف ص١٣٢، وانظر أيضا ص ٢٤ منه.

يستدرك عليه فيجد أنه قصر - ولو لم يكن عامدًا - عن الالتزام بما قاله. جاء فى بعض نسخ (ميزان الاعتدال) فى ترجمة (أبان العطار) أن الحافظ الذهبى قال: "إذا كتبت (صح) أول الاسم فهى إشارة إلى أن العمل على توثيق ذلك الرجل. لكن ابن حجر تعقبه فى مقدمة لسان الميزان وقال : "قد وجدت له فى أثناء الكتاب ما يصلح أن يكون فى الخطبة- أى كان على الذهبى أن يجعله فى مقدمة كتابه لا فى داخل التراجم[*] - كقوله فى ترجمة أبان العطار: إذا كتبت (صح)...[١]. الخ، ونبه الشيخ مصطفى إسماعيل إلى أن هذا اجتهاد من الذهبى، وهذا حكم منه على الراوى... لقد وجد الشيخ كلمة (صح) أمام ترجمة عبد الملك بن الصبّاح مع قوله (متهم بسرقة الحديث) [٢]. كما أنه وضع هذه العلامة أمام ترجمة محمد بن عبد الله ابن عبيدة الليثى والرجل ضعفه ابن معين. وقال البخارى: منكر الحديث. وقال النسائى: متروك الحديث. وقال ابن عدى: مع ضعفه يكتب حديثه[٣]. ثم قال الشيخ: " ومثل هذا لا يكون العمل على توثيقه. كما أن الذهبى وضع هذه العلامة أمام (أحمد بن شيبان) [٤]. وأدخله فى كتابه (المغنى فى الضعفاء) ولم يدافع عنه[٥]. كما أنه وضعها أمام ترجمة "أمية بن الحكم" وقال: "لا يعرف"[٦]. وذكره فى المغنى[٧].

(*) وفى هذا دليل على ما رأيته - وأنبه إليه كثيراً من أن كثيراً من القواعد والأصول النظرية لا زالت داخل بطون الكتب ولا توجد فى كتب المصطلح.

(١) شفاء العليل ص ٣٢٣ ومقدمة لسان الميزان ٩/١.

(٢) الميزان ٦٥٦/٢.

(٣) الميزان ٥٩٠/٣.

(٤) السابق ١٠٣/١.

(٥) المغنى ٤١/١.

(٦) الميزان ٢٨/٢-٢٩.

(٧) المغنى ٩/١.

فالذى يأخذ بأقوال الذهبى النظرية على إطلاقها سوف يحكم على الرواة الذين أخطأ الذهبى فى وضع علامة (صح) أمامهم أحكامًا تخالف الصواب – وهو تضعيفهم–. وممن تناقض مع نفسه – مثل الذهبى– ابن حبان، قال الذهبى فى ترجمة "دهثم ابن قران": "أحمد : متروك. أبو داود: ليس بشيء ... وأما ابن حبان فذكره فى الثقات فأساء، وقد ذكره أيضا فى الضعفاء فأجاد"(١).

وقال فى ترجمة (عبد الرحمن بن ثابت بن الصامت: "البخارى: لم يصح حديثه، وقال ابن حبان: فحشن خلافه للأثبات فاستحق الترك، وذكره أيضا فى الثقات فتساقط قولاه"(٢).

وتنبه الدارسون المعاصرون لهذه الظاهرة عند ابن حبان فقال الشيخ مصطفى إسماعيل: "فقولهم: تناقض فيه ابن حبان – معنى ذلك أنه جزم بأنه ثقة ومرة جزم بأنه ضعيف، أو أدخله فى كتابه (الثقات)، ثم ذكره مرة أخرى فى (المجروحين)، وهذا يقع من ابن حبان كما فى الميزان ترجمة عبد الرحمن بن ثابت... قلت: وكنت أظن هذا يقع كثيرًا من ابن حبان فتتبعت كتاب (الثقات) فى التراجم التى وصفها بالخطأ أو الإغراب مع إدخالها فى (الثقات) وكتاب "المجروحين" فوجدته فعل ذلك فى (٢٢) ترجمة، ذكرها فى الثقات وفى المجروحين منها (١١) ترجمة جرحها بشدة و(١١) كان تجريحه فيها خفيفًا"(٣).

ويلاحظ أن تناقض ابن حبان على المستوى التطبيقى – نقد الرواة وجرحهم– أما الذهبى فكان تناقضه بين النظرى والتطبيقى

---

(١) الميزان ٢/٢٨-٢٩.

(٢)الميزان ٢/٢٥٥ وللمزيد من أحكام الذهبى على ابن حبان بالتناقض انظر الميزان ٢/٩٠-٩١، ٣/٢٦٧، ٢/٨٩.

(٣) شفاء العليل ص ٤٣٧- ٤٣٨.

مرة ثم بين التطبيقى والتطبيقى[*] مرة أخرى. إن الناقد الواعى - أو الدارس المعاصر- عليه أن يرجع فى الترجمة الواحدة إلى مؤلفات الناقد الواحد كلها، ثم يرجع إلى آراء غيره، ويقارن بين الجميع للوصول إلى الرأى الصواب فى الترجمة موضع الدراسة.

ومما يدل على ما سبق أن الذهبى فى الميزان وضع علامة (صح) أمام عبد العزيز عبد الله الأويسى المدنى شيخ البخارى، ووضع علامات (خ د ق ت) مما يدل على أن البخارى روى له وأبو داود والترمذى وابن ماجه. كما أن الذهبى قال : "ثقة جليل". وقال أيضا: "وثقه أبو داود". ثم قال الذهبى: "ثم وجدت أنى أخرجته فى المغنى وقلت: "قال أبو داود: ضعيف. ثم وجدت فى سؤالات أبى عبيد الله الآجرى لأبى داود: عبد العزيز الأويسى ضعيف"[١]. والرأى الراجح هو الأول؛ لأن البخارى روى له كما أن ابا داود روى له ووثقه. وبذلك يكون التضعيف أحد الروايات عن أبى داود وعارضت فعله. والتوثيق وافق البخاريَّ وهو من هو؟!.

عدم فهم اللاحق لدلالة كلام السابق.

ومن أسباب اختلافهم أن المتأخر قد يفهم صنيع السابق فهما على غير وجهه، جاء فى ترجمة (عُمارة ابن غزيّة) الذى روى له مسلم والأربعة، واستشهد به البخارى - أن الذهبىٍ قال فيه: "وذكره العقيلى بثقاته فى كتاب الضعفاء، وما قال فيه شيئًا يلينه أبدًا سوى قول ابن عيينة: جالسته كم مرة فلم أحفظ عنه شيئًا، فهذا تغفل من العقيلى إذ ظن أن العبارة تليين. لا والله"[٢].

(*) لأن للذهبى كتباً نظرية فى المصطلح ومقدمات نظرية فى أوائل كتبه ثم كتب تطبيقية فى الجرح والتعديل.

(١)الميزان٠٢٨٦٣٠.

(٢) الميزان٣/١٧٨.

إن الفهم الخطأ هو الذى جعل العقيلى يضع واحدًا من الثقات فى ضعفائه، ومن المعلوم أن ابن عدى والذهبى يوردان الثقات فى مؤلفاتهم بقصد الدفاع عنهم فهما لا يقصدان أنهم ضعفاء. والعقيلى أورده غير مدافع عنه.

وجاء فى ترجمة (الحارث بن عميرة) الذى روى له أبو داود والترمذى والنسائى؛ ما قاله الذهبى: "والصحيح يزيد بن عميرة الزبيدى- كذا قال البخارى: له حديث لا يصح. قلت يزيد صدوق؛ لكن قال البخارى ذلك باعتبار السند إليه"(١).

ومن هذا القبيل أن ابن حبان يطلق مصطلح "الشيخين" قاصدًا بهما "يحيى ابن معين وأحمد بن حنبل". ومن لا ينتبه لهذا يظن أن الشيخين هما: البخارى ومسلم(٢). وينضم إلى ما نحن فيه أيضًا أن الراويين المتشابهين فى الاسم قد يصدر من أحد النقاد المتقدمين رأىٌ فى أحدهما، فيظن المتأخر أن الحكم فى الآخر. نبه إلى هذا الأمر ابن الجوزى، روى فى ترجمة (عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الأفريقى): "قال ابن حبان: يروى الموضوعات عن الثقات أو يدلس عن محمد بن سعيد المصلوب". وقال ابن الجوزى مستدركًا: "ونقلت من خط أبى بكر البرقانى قال: قال أبو بكر بن أبى داود: إنما تكلم الناس فى عبد الرحمن بن زياد بن أنعم، وضعفوه؛ لأنه روى عن مسلم ابن يسار. فقيل له: أين رأيت مسلم بن يسار. فقال بإفريقية فكذبه الناس فضعفوه، وقالوا: ما دخل مسلم بن يسار إفريقية قط يعنون البصرى ولم يعلموا أن مسلم بن يسار آخر يقال له أبو عثمان الطنبدى، وطنبد بطن من اليمن، وعنه روى وكان الإفريقى رجلاً صالحًا"(٣).

---

(١) السابق ١/٤٤٠.

(٢) انظر المجروحين ١/٢٩٢.

(٣) الضعفاء والمتروكين ٢/٢/٩٤ (١٨٧٠).

ومن أسباب اختلاف المحدثين استخدامهم المصطلح الواحد بدلالات مختلفة، ومن لا يراعي ذلك من الدارسين يصدر أحكامًا خاطئة تؤدى إلى الاختلاف مع غيره، حيث إن لبعض النقاد مصطلحات خاصة بهم تخالف الشائع والعام، أو أن المتقدمين قد يستخدمون اللفظ بدلالة غير التى عند المتأخرين. إن معرفة هذه الألفاظ ومعناها عند أهلها مما يلزم طالب العلم معرفته حتى لا يقوّل الأئمة ما لم يقولوا أو يعزو إليهم خلاف قصدهم.

ومثال على ما مر قولهم: (منكر)، فقدماء النقاد يطلقونه على مجرد تفرد الراوى بالرواية - فيقولون: (يروى المناكير) أى الأحاديث الأفراد الغريبة. قال الحافظ ابن حجر فى هدى السارى، ترجمة (محمد بن إبراهيم التيمى)، بعد أن ذكر قول أحمد فيه: "يروى أحاديث مناكير"- قال ابن حجر: "المنكر أطلقه أحمد وجماعة على الحديث الفرد الذى لا متابع له، فيحمل هذا على ذلك، وقد احتج به الجماعة[1]. وقال الساجى فى ترجمة (إبراهيم بن المنذر الحزامى): "وثقه ابن معين وابن وضاح والنسائى وأبو حاتم والدارقطنى، وتكلم فيه أحمد من أجل كونه دخل على ابن أبى داود، وقال الساجى: عنده مناكير"، قلت - أى ابن حجر-: "اعتمده البخارى وانتقى من حديثه، وروى له الترمذى والنسائى"[2].

ومن ذلك قول ابن حبان فى الثقات فى (إبراهيم بن سويد بن حبان): "ربما أتى بمناكير". وقال ابن حجر: "روى له البخارى حديثا واحدا فى الحج من روايته عن عمرو بن أبى عمرو عن

---

(١) هدى السارى ص٦١٠.

(٢) السابق ص٥٤٨.

سعيد بن جبير عن ابن عباس فى الأمر بالسكينة عند الدفع من عرفة. ولهذا المتن شواهد ووثقه ابن معين وأبو زرعة. قلت - أى ابن حجر-: أوضحنا أن الذى أخرج له البخارى غير منكر، وروى له أبو داود، والله أعلم"(١).

وجاء فى ترجمة (يحيى بن إسحاق الحضرمى البصرى) أن ابن معين وثقه، والنسائى وابن سعد أيضًا. وقال العقيلى فى الضعفاء لما ذكره: قال عبد الله بن أحمد ابن حنبل عن أبيه: فى حديثه نكارة. وعبد العزيز بن صهيب أوثق منه. قلت - ابن حجر-: له فى البخارى حديثه عن أنس فى قصر الصلاة فى السفر، وحديثه عنه فى قصة صفية، وحديثه عن سالم عن عبد الله بن عمر عن أبيه فى لبس الإستبرق، وحديثه عن عبد الرحمن بن أبى بكرة عن أبيه فى الربا، وقد توبع عليها عنده سوى حديث أبى بكرة فله عنده شواهد، واحتج به الباقون(٢).

وقال ابن حجر فى ترجمة (بريد بن عبد الله بن أبى بردة بن أبى موسى الأشعرى: "وثقه ابن معين والعجلى والترمذى وأبو داود. وقال الإمام أحمد: روى مناكير. ثم قال ابن حجر: "احتج به الأئمة كلهم. وأحمد وغيره يطلقون المناكير على الأفراد"(٣).

وجاء فى ترجمة "الحكم بن عبد الله أبو النعمان البصرى" أن ابن عدى قال: "له مناكير لا يتابع عليها". والحكم أخرج له البخارى ومسلم والترمذى والنسائى(٤). والنصوص السابقة من الواقع العملى لنقد الرواة، أما فى كتب الدراية فقد قال الأمير

---

(١) السابق ص ٥٤٨.

(٢) هدى السارى ص ٦٢٧-٦٢٨.

(٣) السابق ص٥٥٤.

(٤) السابق ص٥٦١.

الصنعانى فى المرتبة الرابعة: "فلان ضعيف أو منكـــر الحـــديث، فاصطلاح أحمد غير اصطلاح غيره فينبغى أن يتنبه له... وفـــى توضيح الأفكار: "ومذهب البرديجى: أن المنكر هو الفرد وإن تفرد به ثقة، فلا يكون قوله فى الراوى منكر الحديث جرحا[١].

ودلالة منكر عند البخارى وأبى حاتم[٢]. وافقت دلالتـــه عنـــد المتأخرين - مخالفة الضعيف للثقات - الـــذين اســـتقرت عنـــدهم المصطلحات ففرقوا بين المعروف والمنكر والشاذ. قال ابن حجر:

"فالشاذ: ما رواه المقبول (الثقة أو الصدوق) مخالفًا لمـــن هـــو أولى منه. وهذا هو المعتمد فى تعريف الشاذ بحسب الاصـــطلاح. وإن وقعت المخالفة له مع الضعيف فالراجح يقال له: المعـــروف ومقابله يُقال له: المنكر. مثاله ما رواه ابن أبى حاتم مـــن طريـــق حُبيب بن حبيب - وهو أخو حمزة بن حبيب الزيات المقرئ- عن أبى إسحاق عن العيزار بن حريث عن ابن عباس عن النبـــى ﷺ: قال: من أقام الصلاة وآتى الزكاة وحج البيـــت وصـــام رمضـــان وقرى الضيف؛ دخل الجنة". قال أبو حاتم: هو منكر؛ لأن غيـــره من الثقات رواه عن أبى إسحاق موقوفا، وهو المعروف".

وعرف بهذا أن بين الشاذ والمنكر عموما وخصوصا من وجه؛ لأن بينهما اجتماعا فى اشتراط المخالفة، وافتراقا فـــى أن الشـــاذ راويه ثقة أو صدوق، والمنكر راويه ضعيف. وقد غفل من سوّى بينهما"[٣]. إن الغفلة فى التسوية بين دلالة المصطلحات أو دلالات المصطلح هى أحد أسباب اختلاف المحدثين.

---

(١) توضيح الأفكار لمعانى الأنظار لمحمد بن إسماعيل الصنعانى (ت ١١٨٢هـــ)، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد، ط١ دار إحياء التراث العربى، ١٣٦٦هـــ، ص٦٣٣ من هدى السارى ترجمة (يونس بن القاسم الحنفى).

(٢) الشرح والتعليل ص١٣٨.

(٣) النكت على نزهة النظر ص٩٩ لابن حجر.

أى أن على الدارس أن يفهم أسباب اختلاف المحدثين كى يقوم بالترجيح بين آرائهم ليصل إلى الرأى الأصوب وأن يعرف (التطور الدلالى) للمصطلح ويعرف الفروق الدلالية له عند النقاد عبر العصور.

وزاد الدارسون المعاصرون الأمر توضيحا فقال الطحان: "إذا كان سبب الطعن فى الراوى فحش الغلط أو كثرة الغفلة أو الفسق فحديثه يسمى المنكر. لقد عرفه علماء الحديث بتعريفات متعددة – يقصد الاختلاف بين المتقدمين والمتأخرين– أشهرها تعريفان هما:

(١) هو الحديث الذى فى إسناده راو فحش غلطه أو كثرت غفلته أو ظهر فسقه. وهذا التعريف ذكره الحافظ ابن حجر ونسبه لغيره[١]. ومشى على هذا التعريف البيقونى فى منظومته فقال:

ومنكر الفرد به راو غدا ... تعديله لا يحمل التفردا.

(٢) وهو ما رواه الضعيف مخالفا لما رواه الثقة. وهذا التعريف هو الذى ذكره الحافظ ابن حجر واعتمده، وفيه زيادة على التعريف الأول، وهى قيد مخالفة الضعيف لما رواه الثقة[٢].

وانعكست أصداء اختلاف المحدثين بسبب الخلط فى دلالة مصطلح منكر فى إذن الذهبى فأثرت على آرائه، فحاول إنصاف المظلومين فى ميزانه، فأورد أسماء بعض الثقات فى الميزان ليدافع عنهم. قال فى ترجمة (عبد الوهاب الثقفى): "فأما الثقفى فثقة مشهور؛ ولكن قد قال عقبة بن مكرم كان قد اختلط قبل موته

---

(١) نزهة النظر شرح نخبة الفكر لابن حجر ص ٤٧، نشر المكتبة العلمية بالمدينة المنورة، وقارن بالسابق ص٩٨.

(٢) تيسير علوم الحديث للدكتور محمود الطحان ص٧١ نشر مكتبة المعارف، الرياض. د.ت.

بثلاث سنين أو أربع. قلت: لكنه ما ضَرَّ تغيره حديثه، فإنه ما حدث بحديث فى زمن التغيير. ومن أفراده أنه روى عن جعفر بن محمد عن أبيه، عن جابر حديث: قضى باليمين مع الشاهد. وقد رواه مالك والقطان، والناس - عن جعفر، عن أبيه - مرسلاً. قلت: الثقفى لا ينكر له إذا تفرد بحديث، بل وبعشرة"[1].

إن الحكم على الراوى لا ينفصل عن معايير الجرح والتعديل، فمعيارا الإتقان والمخالفة لا يمكن دراستهما دون دراسة دلالة المصطلحات من مثل (فرد)، (منكر)، (غريب). ولا يمكن دراسة الجميع دون معرفة معايير الكم والكيف. إن الراوى كثير الرواية: فلماذا لا يخطئ وهو بشر -فى حديث أو عشرة- إذا اعتبرنا التفرد بمعنى النكارة والمخالفة؟ إن الاختلاف فى دلالة المصطلحات هو السبب - أحيانا- فى اختلافهم فى الحكم على الرواة وبخاصة المتأخرين عن صاحب المصطلح الذين لا يراعى بعضهُم الفروقَ فى الدلالة، وكل هذا يؤثر على مناهج النقاد وأحكامهم. ولا يخفى أهمية الإحصاء عند ناقد المرويات، فهى الفيصل أحيانا فى إنصاف الرواة.

وقال الذهبى مدافعا عن (عثمان بن أبى شيبة) الذى وضع أمامه علامة (صح) للدلالة على أنه موثق عنده، وروى له البخارى ومسلم وأبو داود وابن ماجه بدلالة وضعه علامات (خ، م، د، ق). قال: "أبو الحسن أحد أئمة الحديث الأعلام كأخيه أبى بكر. قلت: عثمان لا يحتاج إلى متابع، ولا ينكر له أن يتفرد بأحاديث لسعة ما روى، وقد يغلط، أو وقد اعتمده الشيخان فى صحيحيهما"[2].

---

(١) الميزان ٢/٦٨٠-٦٨١.

(٢) السابق ٣٥١٣-٣٧.

إن الراوى واسع الرواية، وخطؤه قليل بدلالة (قد) ولابد من مراعاة المعايير الكمية مع دلالة مصطلح (منكر) و (فرد). إن أحد حلول الاختلاف هو الرجوع إلى (التطور الدلالى) للمصطلحات، ثم الرجوع إلى معايير الكم والكيف ليُعرف هل الخطأ نادر أم كثير أم غالب؟ هل هو وهم أم عمد؟ هل هو تغير واختلاف أو كذب أو وضع؟.

قال الذهبى - الذى فهم دلالة مصطلحى "منكر" و "فرد" - معترضا على ابن عدى- الذى لم يراع الفرق بين الدلالات - ربما فى الحكم على الرواية القادمة وأن بعضها وصفى والآخر قيمى - قال الذهبى: "محمد بن يوسف الفريابى. شيخ البخارى، أحد الأثبات، وقال عباس: سمعت يحيى بن معين يقول: حدثنا الفريابى، عن ابن عيينة، عن ابن أبى نجيح، عن مجاهد: الشعر فى الأنف أمان من الجذام، قال يحيى: وهذا حديث باطل. قلت : إنما الباطل أن يجعله من قول النبى ﷺ، أما أن يكون مجاهد قاله فهذا صحيح عنه: رواه عباس الخلال وغيره، عن محمد؛ وهو ثقة فاضل عابد من جملة أصحاب الثورى، حديثه فى كتب الإسلام؟ وقد ارتحل إليه أحمد بالقصد فبلغه موته، فعدل إلى حمص. وقال ابن عدى: صدوق، له إفرادات عن الثورى. قلت: لأنه لازمه مدة، فلا ينكر له أن يتفرد عن ذاك البحر. وقال العجلى: أخطأ الفريابى فى مائة وخمسين حديثا[١].

لابد من النظر إلى شيوخ وتلاميذ الراوى، إن كثرة الملازمة للشيخ قد تبيح للناقد المنصف أن يتسامح فى حكمه على بعض المناكير للراوى البحرِ كثيرِ الرواية.

---

(١) ميزان الاعتدال ٤/٧١.

وتتجلى دقة الذهبى فى مراعاته لدلالات المصطلح عند المتقدمين فى ترجمة (قيس بن أبى حازم) المتفق على الاحتجاج به بدلالة وجود علامة (ع) التى تعنى اتفاق الستة على الرواية عنه والتخريج له. إن يحيى القطان من المتقدمين المتشددين، وراعى الذهبى هذا فقال: "ثقة، حجة" كاد أن يكون صحابيا وثقه ابن معين، والناس. وقال على ابن عبد الله، عن يحيى بن سعيد: منكر الحديث، ثم سمى له أحاديث استنكرها فلم يصنع شيئا، بل هى ثابتة. لا ينكر له التفرد فى سعة ما روى"(١).

إن اختلاف المحدثين راجع فى بعض أسبابه إلى عدم مراعاة الدلالة الدقيقة للمصطلحات بسبب التطور الدلالى لها، ولهذا علاقة كبيرة بإنصاف الرواة وظلمهم فلابد من معرفة الأسباب لمعرفة الحلول كما بينته.

وما قيل فى "منكر" يمكن أن تجد مثله فى دلالات مصطلح "لا بأس به" فقد اختلفوا فيه حيث نجد للناقد الواحد استعمالات مختلفة لهذا المصطلح، بالإضافة إلى اختلافاتهم-أكثر من ناقد- فى دلالته.

- ومن أسباب اختلافهم عدم مراعاة أن هناك ألفاظًا وعبارات تتردد بين مرتبتين فأكثر من مراتب الجرح والتعديل والترجيح بالقرينة، وعدم مراعاة ذلك يؤدى إلى الاختلاف.

إن مما يلزم طالب علم الحديث معرفته أن كلام أئمة الجرح والتعديل كثيرا ما يحتمل وجوها، ولكن قد تكون بعض الألفاظ ظاهرة فى وجه من الوجوه، فهذه يكون الأصل فيها منزلة كذا حتى يثبت خلف ذلك.

---

(١) الميزان ٣/٣٩٢.

لكن هناك ألفاظ تتجاذبها أكثر من مرتبة، وألفاظ يختلف في ضبطها، وإذا ضبطت على الوجه الفلانى كان لها معنى معين وإذا ضبطت على وجه آخر كان لها معنى آخر والعبرة فى ذلك بالسياق[1].

ومثال الألفاظ التى تتردد بين مرتبتين قولهم: "فلان يحدث عن الثقات ما لا يشبه حديث الأثبات". والذى يكثر من استعمال هذا اللفظ ابن حبان فى كتابه المجروحين[2]، ومعنى هذا أن الراوى سواء كان ثقة أو ضعيفا يروى عن الثقات أحاديث لم يتابع عليها، فغيره من الثقات يروى أحاديث عنهم بخلاف روايته، ولكن هذا اللفظ إذا قيل فى الشقة الذى ثبتت عدالته فى الرواية فمعنى ذلك أنه يدلس عن المجهولين والمتروكين والكذابين فيسقطهم، ويروى عن الثقات بصيغة محتملة للسماع كالعنعنة فتكثر المناكير فى روايته عنهمٍ، وإن قيل هذا فى رجل ضعيف فإما أن يكون سيئ الحفظ مغفلاً، وإما أن يكون كذابا، فإن كان سبب ذلك سوء الحفظ فينظر فى هذه المناكير من حيث درجتها وكمها وكيفيها (هل عن غفلة ووهم أم عن عمد؟ ويحكم بعد ذلك على الراوى بما يستحق. إنه إذا كان سبب ذلك التعمد فهو كذاب متروك. ففى هاتين الحالتين يكون حديث الراوى مترددا بين النكارة والبطلان حيث إن ابن عدى كثيرًا ما يقول: "فلان يحدث عن الثقات بالمناكير" ومع ذلك يصفه بسرقة الحديث أو بأنه فاحش والخطأ بَيّن الضعف[3].

---

(١) انظر ص ٢٨٣ من شفاء العليل، ٢٨٦، ٢٨٨، ٢٩٠.

(٢) انظر المجروحين ١/٢٤٣، الميزان ١/٥٤٢، التاريخ الكبير ٢١/٣٩٢، المجروحين ١/١٤٤ ترجمة أحمد بن عبد الله بن ميسرة)، ١/٢٦٧ (حسان بن سياه)، ١/٣١٠ (زكريا بن حكمى) ١/٣٧٢ ترجمتى (صفوان) و (صلة) ٢/٦٧ و(ترجمة عمرو بن مُرِ ٣/٦ و ترجمة (ميمون بن موسى) ٣/٧ و (مغيرة بن موسى) ٣/١٩-٢٠ وترجمة (مخلد بن عمرو) ٣/٤٢.

(٣) شفاء العليل ص٣٩٠- ٣٩١ وانظر الكامل ٦/٣٦٣، ترجمة "مصعب بن سعيد". شفاء العليل ص٣٠٦-٣٠٨،و "منهج النقد" ص٤٣٠.

ومن الألفاظ التى تحتاج إلى ضبط دقيق فى كتابتها وشكلها، وإذا لم يراع هذا سوف يقع الاختلاف بين النقاد، قولهم: (فلان مود). فهذا اللفظ اختلفوا فى ضبطه، فإن كان يفتح الهمزة (مؤَد) فمعنى هذا أنه حسن الأداء، وإن كان بتسكين الواء (مُود) فمعنى ذلك أنه هالك[1].

- ومن أسباب اختلاف المحدثين أنهم قد يستعملون ألفاظًا متقاربة ظاهرها الاتفاق فى المعنى، والفهم الخطأ للدلالات يؤدى إلى الاختلاف فى الأحكام على الرواة.

ومثال ذلك أن هناك فروقًا بين قول أهل الجرح والتعديل فى الراوى:

١- فلان إذا روى عمن هو فوقه من مشايخه فهو مستقيم الحديث.

٢- فلان إذا روى عن ثقة فهو مستقيم الحديث.

٣- فلان إذا روى عنه ثقة فهو مستقيم الحديث.

٤- فلان إذا روى عن ثقة وروى عنه ثقة فهو مستقيم الحديث.

٥- فلان إذا سمى شيخه ولم يُكنه فهو مستقيم الحديث أو إذا كنى شيخه فليس بشىء.

فالقول الأول جاء فى الكامل لابن عدى فى ترجمة (ثابت البنانى)، قال ابن عدى: "له حديث كثير، وهو من ثقات المسلمين، وما وقع فى حديثه من النكرة فليس ذاك منه، إنما هو من الراوى عنه؛ لأنه قد روى عنه جماعة ضعفاء ومجهولون، وإنما هو فى نفسه إذا روى عمن هو فوقه من مشايخه فهو مستقيم الحديث ثقة". فمعنى هذا أن تلامذته يخطئون عليه بروايات لم يروها، بدليل أن

---

(١) شفاء العليل ص٣٩١.

الثقات لم يرووها عنه فبرئ منها ثابت، وهل هذا اللفظ إذا قيل فى أحد الرواة يدل على أن الراوى يدلس؟ ليس ذلك ببعيد؛ لقوله: "إذا روى عمن هو فوقه من مشايخه.." فإن هذا يدل على أنه يسقط شيخه القريب ويعنعن عن شيخ بعيد، وإن كان من جملة شيوخه لكنه ليس بشيخه فى هذا الحديث، فمن هنا تكثر المناكير فى روايته أو تقع فى روايته، ولو أنه بيّن شيخه وسماه لكان مستقيم الحديث. فإن قيل إذا روى عن مجهول أو متروك وصرح بالسماع ولم يدلس وأظهر اسم المتروك والرواية باطلة أو منكرة فكيف يكون الراوى مستقيم الحديث وفى الرواية ما فيها؟ فالجواب أنه فى هذه الحالة يلحق العيب بالمجهول أو المتروك ويفلت الراوى، ثم ينظر فى روايات الثقات عن الراوى فإذا كانت مستقيمة وكذا روايته عن الثقات حكم عليه باستقامة الحديث، ولا يضره روايته عن المجهولين إلا إذا غلب ذلك على حديثه أو إذا لم يميز الحديث[1].

وأما **القول الثانى**- فإنه يدل عى أن الراوى فى نفسه ثقة ومستقيم الحديث إلا أن النكارة التى وجدت فى حديثه بسبب روايته عن الضعفاء والمتروكين، فهو لا ينتقى ولا يتحفظ فى الرواية ويروى عن كل أحد، وهذا معناه أنه إذا انفرد بالرواية عن أحد الرواة ولم يعرف هذا الشيخ من طريق أخرى كان شيخه مجهولاً. **والقول الثالث** يدل على أن الراوى ثقة فى نفسه لكن له تلاميذ يخطئون فى الرواية عنه، ولو روى عنه ثقات كان حديثه مستقيما. ومعلوم أن الرجل لا يحكم عليه بقوة ولا بضعف إلا برواية الثقات عنه، أو بروايته عن الثقات أما الضعفاء فلا اعتبار بروايتهم، **والقول الرابع** جمع بين الثانى والثالث. والقول الأخير يدل على أن

---

(١) شفاء العليل ص٤٥٠، والكامل لابن عدى ٥٢٧/٢، الميزان ٣٦٢/١.

الراوى يدلس، وقد قيل هذا فى الحسن البصرى وبقية بن الوليد[1].

ومن خلال الألفاظ السابقة يتضح أنه لابد من مراعـاة الفـروق الدلالية بين ألفاظهم فى الجرح والتعديل حتى لا يتم الخلط الذى هـو أحد دواعى الاختلاف. إن المحدثين نظروا إلى سلسلة السند عى أنها كل ونسق، حيث يربط الراوى بالراوى علاقات هى ألفـاظ التحمـل والأداء، ويجمع بينهم سياق تاريخي ومكانى. إن دراسة مدى صـحة وزيف كل هذه الروابط يثبت مدى صدق الراوى من عدمه، والخطـأ فى فهم هذه الدلالات سوف يؤدى إلى الفوضى والاختلاف.

- ومن أسباب اختلافهم أنهم قد يختلفون فى فهـم ألفـاظ متفقـة المعنى، وظاهرها الاختلاف فألفاظ من مثل: "فـلان وضـاع" و"وفلان يفتعل الحديث" و"فلان يختلف الحديث" و"فلان اخترق الحديث" أو "الحديث الفلانى مما عملت يدا فلان"، و(فلان ينتج الحديث) و(فلان يثبج الحديث) و(فلان يولّد الحديث)؛ فبالرجوع إلى كتب الرجال تبين أنها جميعا فى مرتبة واحدة، هى الترك بسبب غياب عدالة الراوى، وأنه لا يليق به إلا أسفل (دركـة) من دركات الجرح[2]. إن دلالة الألفاظ السابقة واحدة معناها أن الراوى وضاع.

---

(١) شفاء العليل ص٤٥٠- ٤٥١، وانظـر الميـزان ١/٣٣١، ٥٢٧، ٥٢٦ ترجمـة (١٩٦٠).

(٢) انظر شفاء العليل ص ٥٠٤، الشرح والتعليل ص ٣٦، والميزان ٣/٥١٦ ترجمة محمد بن الحسن الأهوازى، ٣/٦٠٤ ترجمة محمد بن عبد الله الحارثى الرازى، ص ١٥٠، ١٥٣، ١٥٧، ١٥٤ من الشرح والتعليل. وميزان الاعتـدال ١/٢٣٤ والتاريخ الكبير للبخارى ١/١/٣٥٩ والتهذيب ٩/١٨٠ والمجروحين لابن حبـان: ٢/٢٥٥، ٢٥٣ والجرح والتعديل ٣/٢/٢٧١، ٣/٢/٢٠٠، ولسان الميزان ٥/٣٣ و شفاء العليل ص٢٤٦، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٤.

كذلك هناك ألفاظ مختلفة تدل على معنى واحد هو السرقة وهى "فلان يسرق الحديث"، و(فلان يلتقط أحاديث الناس) و(فلان ينقل أحاديث الناس)، أو (فلان يتلقف أحاديث الناس)، (فلان يثب على أحاديث الناس) و(فلان كان وثابًا)[١].

ومن الألفاظ المختلفة التى تطلق على الراوى ويقصد بها معنى واحدًا هو صحة كتابه، مما يجعل الدارسين فى حيرة واختلاف - ألفاظٌ مثل: "كان فلان كثير الضبط والنقط والعجم" و"فلان صحيح الكتاب" و"إذا اختلفوا فى حديث شعبة رجعوا إلى كتاب غندر مثلا" و"فلان إذا حدث من كتابه فهو صحيح" وكقولهم: "كانت كتب ابن جريج تعرف بكتب الأمانة" - أى لضبطها - وكقول ابن ديزيل: "لو كان كتابى معى وأحمد بن حنبل عن يمينى وابن معين عن شمالى ما باليت"[٢].

ومن أسباب اختلاف المحدثين أن يكون للناقد كتاب دوّن يه رأيا ثم كتبه مرة أخرى فيرجع فيه عن رأيه أو يصوبه، أو يكون له تلاميذ ينسخون كتابه فتختلف النسخ بسبب التصحيف أو السماع أو عدم مراجعة الناسخ لنسخته على الأصل. قال الذهبى فى الميزان: "وهو فى سنن ابن ماجه، عن على بن محمد، عن وكيع، عن مسعر، عن أبى مرزوق، عن أبى العَدَبّس، عن أبى أمامة وهذا غلط وتخبيط، وفى بعض النسخ عن أبى وائل بدل عن أبى العَدَبّس"[٣].

وقال ابن كثير بعد أن روى حديثًا من مسند أحمد: "وقال الترمذى: حسن وفى نسخة: حسن صحيح"[٤].

---

(١) شفاء العليل ص ٥٠٤ وانظر أيضاً: الجرح والتعديل ٨٥/٦ ترجمة عباد بن كثير البصرى الثقفى. وص ٢٦٦ شفاء العليل، وص ١٦٦ من إتحاف النبيل، وكذلك ١٨٧.

(٢) شفاء العليل ص٥٠٧، تذكره الحفاظ ص ٧٧٩.

(٣) الميزان ٥٧٢/٤.

(٤) تفسير ابن كثير ٤٩٨/٣ ط مقبل، سورة الأعراف الآية ٣١.

رصد ظاهرة اختلاف آراء يحيى بن معين عند ابن الجوزى والذهبى

وجدت أن أكثر من ركز على ظاهرة اختلاف آراء يحيى بن معين فى الحكم على الرواة- هو الذهبى ثم ابن الجوزى، ولما كان الثانى متقدمًا - زمنيا- بدأت باستقراء هذه الظاهرة ورصدها وإحصائها عنده، ثم الوصول من خلال الإحصاء والدراسة والتحليل إلى الحلول المناسبة لهذه الظاهرة إن كانت اختلاف تضاد، والاستفادة منها إن كانت اختلاف تنوع.

ابن الجوزى واختلاف آراء ابن معين فى الحكم على الرجال.

تنبه ابن الجوزى إلى ظاهرة اختلاف آراء يحيى بن معين فى الحكم على الرجال؛ قال فى ترجمة (أسامة بن يزيد أبو زيد الليثى": "واختلفت الرواية عن يحيى فقال مرة: ثقة صالح، وقال-مرة: ليس به بأس. وقال مرة: ترك حديثه بأخرة"[١]. وقد ألح ابن الجوزى على هذه الظاهرة كثيرًا فى كتابه (الضعفاء والمتروكين). ففى المثال السابق أورد لابن معين ثلاثة آراء تتراوح بين الوثاقة والتصديق والترك أى الصحة والحسن والضعف. ولا يمكن فهم آرائه الثلاثة إلا فى سياقاتها المختلفة ومقارنتها بآراء غيره من النقاد.

وقد تراوحت تنبيهات ابن الجوزى بين ثلاث روايات عن ابن معين كالمثال السابق وأمثلة أخرى[٢]. كما أنها جاءت كثيرًا فى

---

(١) الضعفاء والمتروكين لابن الجوزى ٩٣/١/٢ رقم (١٨٦٧).

(٢) السابق تراجم رقم ٢٧٨٦، ٢٦٥٥، ٢٠٢٧، ٢٢٨٩، ٣٧٠١، ٣٥٩٦.

الرواة الذين صدر من ابن معين فيهم رأيان[١].

الذهبى واختلاف آراء يحيى فى الحكم عى الرجال

قال الذهبى فى ترجمة (منكدر بن محمد بن المنكدر): "اختلف اجتهاد يحيى وأحمد فى تضعيفه وتقويته"[٢]. وقال فى ترجمة "جابر بن عمرو أبو الوازع": "اختلف قول ابن معين فيه"[٣]. وقال فى ترجمة مصعب بن سلام: "ولابن معين فيه قولان"[٤]. وقد نبه الذهبى إلى اختلاف يحيى كثيرًا فى الميزان ففى الجزء الأول من الميزان بلغ عدد ذكره لروايات يحيى التى جاءت فى الراوى الواحد حوالى (٢١) مرة[٥].

---

(١) انظر تراجم رقم ١٨٧٠، ١٩٠٣، ١٩١٥، ١٩٢٠، ١٩٦٩، ٢٠٠٥، ٢٠١٨، ٢٠٨٠، ٢٠٩٧، ٢٠٩٩، ٢١٣٦، ٢١٩٩، ٢٢٤٧، ٢٢٤٩، ٢٢٥٢، ٢٣٤٤، ٢٤٣٦، ٢٤٤٥، ٢٤٦٩، ٢٤٧٧، ٢٤٨٥، ٢٥١٢، ٢٥١٣، ٢٥١٤، ٢٥٢٧، ٢٥٣٢، ٢٥٤٨، ٢٥٦٥، ٢٥٧٨، ٢٥٨٣، ٢٦٠١، ٢٦٨٩، ٢٦٩٢، ٢٧١٦، ٢٧٣١، ٢٧٣٦، ٢٧٤٩، ٢٧٥٣، ٢٧٧٤، ٢٧٨٨، ٢٧٩٣، ٢٨٠٧، ٢٨١٣، ٢٨٤٤، ٢٨٥١، ٢٨٦٢، ٢٩٠٦، ٢٩١٠، ٢٩٢٨، ٢٩٤٤، ٢٩٧١، ٣٠٤٩، ٣١٣٧، ٣١٤٣، ٣١٥٨، ٣١٧٠، ٣١٩٦، ٣٢٦٤، ٣٢٧٧، ٣٣٢٢، ٣٣٣٠، ٣٣٤٢، ٣٣٦٤، ٣٤٢٦، ٣٤٣٥، ٣٧٩٤، ٣٧٩٨، ٣٨٢١، ٣٤٤٧، ٣٤٦٧، ٣٤٨٣، ٣٥٠٧، ٣٥٠٣، ٣٥١٠، ٣٥١٤، ٣٥٢٩، ٣٥٣٩، ٣٥٤٧، ٣٥٤٠، ٣٥٤٣، ٣٥٥١، ٣٥٥٣، ٣٧٦٦، ٣٧٨٧، ٣٦١٧، ٣٦٨٧، ٣٦٩٣، ٣٧٣٨، ٣٨٦٤، ٣٨٦٥.

(٢) الميزان٤/١٩١.

(٣) ١/٣٧٨.

(٤) ٤/١٢٠.

(٥) انظر الميزان ١/٦٥٤، ٢٩٣، ٣٧٠. ١/٥٩٦، ١١، ٣٧٦، ١٠-٣٦٦،١١، ٤٤٤، ٢٧١، ٢٥٥، ٥٦٢، ٥٧٣، ٣١٧، ١٩، ٥٧٤، ٣٤٤، ٥٨٦، ٥٨٩، ٥٥٨، ٣٦.

وبلغ اختلاف يحيى فى الرواة فى الجزء الثانى من الميزان حوالى (٤٣) مرة[١] وبلغ فى الجزء الثالث (٣٥) مرة[٢]. وفى الرابع (٢٣) مرة[٣].

حـ١	حـ٢	حـ٣	حـ٤	المجموع
٢١	٤٣	٣٥	٢٣	١٢٢

ثلاثة آراء ليحيى فى الراوى (أو أكثر)

لم يكتف ابن معين بإصدار رأيين فى الراوى بل أحيانا كان يصدر فيه ثلاثة آراء أو أربعة، ولكى لا نظلمه أقول ربما جاءت هذه الأحكام بروايات مختلفة، أو فى سياقات مختلفة، أو أن الراوى نفسه تغير أو اختلط أو أنه ثقة فى شيوخ دون آخرين، أو فى مرويات بلد دون أخرى.

جاء فى ترجمة يحيى بن عبد ربه، صاحب شعبة أنه: "أثنى عليه أحمد ابن حنبل، وأمر ابنه بالأخذ عنه حيث منعه السماع من على بن الجعد. وأما يحيى بن معين فرماه بالكذب، وقال مرة: ليس بشىء. وقال ابن عدى: أرجو أنه لا بأس به وقال عبد الخالق بن منصور: قال يحيى بن معين كذاب، رجل سوء"[٤].

---

(١) انظر الميزان ٢/١ ٥٧٥-٥٧٦، ٥٨٥، ٤٢٩، ٣٦٠، ٥٦٨، ٢١٠، ٢٠٩، ١٠٢، ٥٧٥، ٤٥٠، ٢٤٣، ٢٨٩، ٣٢٠، ٥٦٢، ٣٠٣، ٢٣٥، ٦٥٦، ٥٣٩، ٦٧٢، ٦٤٨، ٢٠٢ ١٩٠، ٢٠٠، ١٦٥، ٢١، ١١٢، ١٦-١٧، ٢٥٨، ٨٤، ١٨٥، ١٠، ٧٨، ٨١، ١٢٨، ١٤٣، ٣٦٥، ٣٧٨، ٣٣٨، ٢٨٨، ١٠٠، ٢٩٢، ٥٠٠، ٦١.

(٢) السابق ٣/٣٢٥، ٢٢٦، ٧٥، ٢٤٥، ٢٤٩، ٢٥٩، ٢٠٩، ٢١٣، ٢٨، ١٢، ٣٤، ٣٨٩، ٣٩٧، ٦٦٣، ٣٩٣، ٤٣، ٧٥، ٨٣، ٦٤٤، ٤٠٥، ٤٢٠، ٦٠٧، ٥٣٣، ٥٤١، ٥١٤، ٥٠٩، ٣٧١، ٢١، ١٩٣، ٥٤٥، ٦٣٣، ٤٠٤، ٤٠٦، ٤٠٩.

(٣) الميـــــزان ٤/٢٤٠، ١٠٦، ١٣، ٤٩-٥٠، ٣١٨، ١٢٠، ٢٠١، ٢١٣، ٣١١، ٤٧٨-٤٧٩، ١٧، ٥٦٨، ٦، ٤٤٧، ١٨، ٢٤٣، ١٠٢، ٣٩٤، ١٠، ٤٩٠، ٥٣٠، ١٧١-١٧٢.

(٤) الميزان ٤/٣٩٤.

وجاء فى الترجمة التالية ثلاثة آراء ليحيى بن معين حيث قال فى ترجمة "بكر ابن خُنيس": (قال يحيى: ليس بشئ، وقال مرة: ضعيف الحديث. وقال مرة: شيخ صالح، لا بأس به"[١].

أما مسلم بن خالد الزنجى فقد جاء عن يحيى فيه أربعة آراء: "قال ابن معين: ليس به بأس، وقال مرة: ثقة، وقال مرة: ضعيف، وروى عثمان الدارمى، عن يحيى: ثقة"[٢].

وقال الذهبى فى ترجمة (صالح بن بشير الزاهد): "ضعفه ابن معين، والدارقطنى وروى عباس عن يحيى: ليس به بأس. لكن روى خمسة عن يحيى جرحه"[٣].

ورود رأيين لأكثر من ناقد فى راو واحد

لم يقف الأمر عند ورود رأى أو اثنين أو ثلاثة أو أكثر عن ناقد واحد فى راو واحد بل كان النقاد - أكثر من واحد- يأتى عنهم رأيان فى راو واحد. نقل ابن الجوزى فى ترجمة عيسى بن أبى عيسى - واسم أبى عيسى- ماهان - أبو جعفر الرازى" قول (على بن المدينى: كان ثقة، وقال مرة: كان يخلط، وقال يحيى مرة: هو ثقة، وقال مرة: يكتب حديثه إلا أنه يخطئ. وقال أحمد : ليس بقوى فى الحديث، وقال-مرة: صالح الحديث"[٤]. وتكرر هذا الأمر

---

(١) انظر الميزان ١٠٢/٢، ٥٦٨، ١٠٢، ٢٣٥، ٣٠٣ والضعفاء والمتروكين ٤٨/١ (٥٦٥) وانظر ١٦٠/١ (٦١٨)، ٢٢١/١ (٩٣٣)، ٥٧/١/٢ (١٧٠٦)، ٥١/١/٢ (١٦٧٦) للمزيد من الأمثلة.

(٢) الميزان ١٠٢/٤ وانظر ٢٤٣/٢، ٤٥٠.

(٣) الميزان ٢٨٩/٢.

(٤) الضعفاء والمتروكين لابن الجوزى ٢٤٠/٢/٢.

عند ابن الجوزى (١٤) مرة أخرى - فيما لدىّ من أمثلة[١].

ونقل الذهبى كما فى ترجمة (عبد الرحمن بن سليمان) آراء النقاد فيه فقال: "روى عباس عن يحيى: ثقة. وقال-مرة: ليس به بأس. وقال النسائى: ليس بالقوى. وقال مرة: ثقة[٢].

وتكرر الأمر مع الذهبى (٦) مرات- فيما لدىّ من بطاقات-[٣].

ومن خلال مقارنة آراء يحيى والنسائى- فى المثال الأخير- بآراء غيرهما من النقاد، يتضح أن الرأى القائل بأنه (ثقة) هو الأصوب فالراوى له فى الصحيحين البخارى ومسلم- مرويات، بدليل وضع الذهبى علامتى (خ، م) اللتين تعنيان تخريجهما له. جاء فى ترجمته كما فى هدى السارى: "عبد الرحمن من صغار التابعين وثقة ابن معين والنسائى وأبو زرعية والدارقطنى. وقال النسائى مرة: ليس به بأس، ومرة ليس بالقوى. وقال ابن حبان: كان يخطئ ويهم كثيرا مرض القول فيه أحمد ويحيى، وقالا: صالح. وقال الأزدى: ليس بالقوى عندهم. وقال ابن عدى: هو ممن يعتبر حديثه ويكتب. قلت ابن حجر-: "تضعيفهم له بالنسبة إلى غيره ممن هو أثبت منه من أقرانه، وقد احتج به الجماعة سوى النسائى (خ م د ت ق) [٤].

---

(١) انظرها فى السابق ٢٨٩/١ (١٢٥٠)، ٢١٤/١(٨٩٢)، ١٤٨/١(٥٦١)، ٣٥/١/٢ (١٥٩٦)، ٢٠٣/١/٢(٢٤٢٧)، ٢٠٤٢/٢(٣٧٥٩)، ١٩٨/٢-١٩٩ (٣٧٣٥)، ١٥٧/٢/٢ (٣٥٠١)، ٧٦/٢/٢، ١٧٧/١/٢(٢٣٠٩)، ١٦٩/١/٢ (٢٢٧١)، ٩٩/١/٢ (١٨٩٣)، ١١٩/١/٢ (٢٠١٠)، ٢١٣/٢/٢(٣٨٠٨).

(٢) الميزان ٥٦٨/٤.

(٣) انظرها فى الميزان ٢٤٠/٤، ٦٦٣/٣، ٣٤/٣، ٢٨/٣، ٤٢٩/٢، ٦٥٤/١.

(٤) هدى السارى لابن حجر ص٥٨٥.

الاختلاف فى الحكم على الرواة عند غير ابن معين

أولا: أحمد بن حنبل

وممن ورد عنه أنه اختلف رأيه فى الحكم على الرجال الإمـــام أحمد، جاء فى ترجمة "أبو بكر بن عياش" الذى روى له البخارى والأربعة، وهو أحد الأئمة-

قول الذهبى: "أحمد: ثقة ربما غلط. وقال أحمد أيضـا فيما سمعه منه مهنأ: كثير الغلط جدًا، وكتبه ليس فيها خطأ"[(١)].

ويدل على اختلاف رأى أحمد فيه قول الذهبى (أيضـا)، وأحيانا يقول: (مرة)، قال الذهبى فى ترجمة (يحيى بن عبد الله بن موهب التميمى): وثقة القطان، وقال شعبة: رأيته يصلى صلاة لا يقيمها، فتركت حديثه، أحمد: أحاديثه مناكير. وقال مرة: ليس بثقة"[(٢)].

وقد شغلت ظاهرة اختلاف أحمد فى الحكم على الرواة صفحات من دراسات المعاصرين فقد أورد الشيخ مصطفى إسماعيل سؤالاً مؤداه: إذا رأينا فى ترجمة رجل أن أحمد قال: ثقة، ومرة أخـــرى قال: ضعيف، فما حكمه؟ وأجاب قائلاً: ننظر أى القولين متأخر – متأثرًا بنهج السلف فى معرفة الناسخ والمنسوخ[(*)]– عملنا به، لكن إذا لم نعرف شيئا فالذى أجده من تصرف الشيخ الألبانى أنه يعتبر التجريح؛ معللاً ذلك بأن الناقد اطلع على جرح فيه، ويكون التوثيق

---

(١) الميزان ٤/٤٩٩-٥٠٠.

(٢) السابق ٤/٣٩٥ وللمزيد انظر ٤/٥٥؛، ٤/٤٥٤، ٢/٥٧٤، ٢/٢٨-٢٩، ٤/٣١١، ٣/٢١٨، ٢/١٢١، ١/٣٦٤، ٤/١٨، ٤/٢٢٠، ١*٣٩، ١/٣٥٠، ٢/٦١٩، ٢/٥٥٣، ٢/٥٧٥-٥٧٦، الجرح والتعديل لابن أبى حاتم ٩/١٦٨-١٦٩ (ترجمة يحيى بن عبد الحميد الحمانى.)

(*) من عندى.

مرجوحا ومرجوعًا عنه، كما فى عدة مواضع من الضعيفة"(١).

ا.هـ. ثم رأى الشيخ أن هذا ليس على إطلاقه. والحق أن الاختلاف لا يفهم دون الرجوع إلى آراء الآخرين كى يجمع بينها للوصول إلى أرجح الآراء. ومن أكبر الأدلة على صدق ما رأيته ما جاء فى ترجمة (موسى بن مسعود) الذى روى له البخارى وأبو داود والترمذى وابن ماجه، وقال فيه الذهبى: صدوق إن شاء الله، يهم. ونقل عن النقاد: "تكلم فيه أحمد.. سمعت أحمد يقول: كأن سفيان الذى يحدث عنه أبو حذيفة(**) ليس هو سفيان الذى يحدث عنه الناس. وقال أحمد أيضا:هو من أهل الصدق"(٢).

إن الرأى الصواب هو مقارنة آراء أحمد الثلاثة بما عداها، وأرى أن الرأى الأخير هو الأصوب، هو من أهل الصدق لموافقة هذا الرأى لرأى الذهبى، وتخريج البخارى له سواء فى الأصول أم فى الشواهد فأقل درجة له أن يحسن حديثه لذاته، وبمصطلح المتأخرين صحيح لغيره.

---

(١) إتخاف النبيل ص ١٨٨ وانظر اختلاف أحمد أيضا فى شفاء العليل ص٢٥٢ فى سياق دراسة الشيخ مصطفى لعبارة أحمد (فلان استبدل).

(**) هو موسى بن مسعود.

(٢) الميزان ٤/٢٢١-٢٢٢ وقد شغلت هذه الظاهرة ابن الجوزى فى "الضعفاء والمتروكين" انظر قوله: "عبد الله بن جعفر بن عبد الرحمن.... أحمد: ليس بحديثه بأس، وقال- فى رواية: ثقة" ٢/١/١١٧(ترجمة ٢٠٠١) وانظر فيه أيضا ٢/١/١٥١ (٢١٧٨)، ٢/١/٢٠٨-٢٠٩ (٢٤٥٨)، ٢/٢/٣٣(٢٨٣٩)، ٢/٢/٢٣(٢٧٩)، ١/٣٠(٤٧)، ١/١٥١(٥٨٣)، ١/١٤٤(٥٣٩)، ١/١١٨(٤٠١)، ١/٢١٧(٩٠٧)، ١/٢٦٢(١١٤٢)، ١/٢٩٤(١٢٧١٤)، ٢/١/٥٧(١٧٠٣)، ٢/١/٧٢-٧٣(١٧٦٩) وأرقام التراجم التالية: ٢٣٩٤، ٢٩٣٩، ٢٩٥٧، ٣٦٢٧، ٣٧٣٩، ٣٧٤٢، ٣٧٤٧، ٣٧٥٠، ٣٨٢٨.

ثانيًا: اختلاف النسائى فى الحكم على الرواة

قبل البدء فى دراسة اختلاف النسائى ينبغى أن أنبه إلى أنه متشدد.

جاء فى ترجمة (هدية بن خالد القيسى البصرى) أن البخارى ومسلمًا رويا له. وكذلك أبو داود، ووضع الذهبى علامة (صح) أمام اسمه لأنه يرى أنه ثقة عنده. وقال الذهبى: "وثقة ابن معين وغيره. أبو حاتم: صدوق. وأما النسائى فقال ضعيف. وقواه مرة أخرى"[1].وبمقارنة رأيى النسائى بآراء غيره يتضح مدى صحة رأيه الثانى.

ثالثًا: اختلاف الدارقطنى

جاء فى ترجمة (محمد بن سليمان بن الحارث الباغندى) أن الذهبى قال فيه: "لابأس به". وقال الذهبى أيضا: "ضعفه ابن أبى الفوارس، وقال الخطيب: رواياته كلها مستقيمة. واختلف قول الدارقطنى فيه، مرة قال: لا بأس به، ومرة قال: ضعيف"[2].

ومن خلال مقارنة آراء الدارقطنى يتضح صواب الرأى الأول. ويلاحظ أنّ الذهبى اختار قولاً وسطًا، حيث جمع الآراء فيه واتضح أن المتوسط وليس الوسط (الذى يعنى نصف الشيء)- من الآراء هو: أنه لا بأس به، التى تساوى صدوق يحتج بروايته إذا لم

---

(١) الميزان ٢٩٤/٤ وللمزيد من الشواهد انظر الميزان ٢٥٦/٢، ٥٦٨، ٤٥، ٢٤، ١٦٠/٤، ٩٩١، ٣٤/٣، ٤٧٤/١، ٣٤٢-٣٤٣، ٢٣٣/٣، ٢١٢/١، ٣٠٥، ٤٦٥، ٤٧٧/٤، ٩١/٢، ٣٤/٣، ٥٥١/١، ٥٠٤، ٤٩٩، ٩١/٢، ٤٠١/٣، ٦٤٧، ٣٣٠/١، ٥٩٣/٣، ٥٢٥/١، ٥٤٦، ٢٩٤/٤، ٣٩١، ٢٩٨/٤.

(٢) الميزان٥٧١/٣ وللمزيد على هذه الظاهرة-اختلاف أقوال الدارقطنى-انظر الميزان، ٦٨١/٣، ٦٦٣/٢، ١٨٦، ٢٠٢، ٢٥، ٥١٢/٣، ٧٥، ٤٤٩/١، ١٩٩، ١٤٢-١٤٣، ٦٨١/٣، ٣٣٤/٣، ٥٧١/٣.

تخالف ويحسن حديثه لذاته- الذى لم يخطئ فيه من حيث الضبط بدليل قول الخطيب باستقامة رواياته.

رابعًا: اختلاف البخارى.

روى البخارى لـ"حصين بن عبد الرحمن أبى الهذيل السلمى الكوفى ثم ذكره فى الضعفاء[١]. وروايته له فى الصحيح تعنى أنه ثقة أو على الأقل صدوق. فصنيعه هذا يدل على أنه اختلف رأيه فى الحكم عليه.

خامسًا: اختلاف أبى داود

جاء فى ترجمة (سعيد بن حسان) أن مسلما والنسائى وأبا داود والترمذى رووا له ووضع الذهبى علامة (صح) أمام اسمه مما يدل على أنه موثق عنده.

وقال الذهبى: "وثقة أبو داود مرة، ومرة توقف فيه[٢].ويدل على صحة الرأى الأول عن أبى داود أنه خرج له فى سننه وموافقة هذا الرأى لرأى غيره.

سادسًا: اختلاف أبى حاتم

قال أبو حاتم فى (محمد بن مطرف): صالح الحديث، وقال أيضا: ثقة. ومحمد روى له الستة مما يدل على أنه متفق على توثيقه، أى أن رأى أبى حاتم الثانى هو الصحيح[٣].

---

(١) الميزان ١/٥٥١ وللمزيد انظر السابق ٢/٣٦٥، ٤/١٧٦، ١/٣٦٧، ٢/٢٤٨، ٤/١٩١، ١/١،٦٠٤/٥٧١.

(٢) الميزان ٢/١٣١-١٣٢وللمزيد انظر السابق:٢/٦٣٠، ٣/٢٣٩، ٢٨١، ٤/٨٧، ٢/٨٥٤، ٣/٢٤٩-٢٥٠، ٣/٣٠٦.

(٣) الميزان ٤/٨٣ وللمزيد انظر الميزان ٢/٥٣٨-٥٣٩ (٤٧٦٦)، ٤/١٠(٨٠٦٣)، ٢/٩/، ٣/٢٠١، ١/١٩٩، ١/٣٠٢، ١/٣٤١، ٣/٦٤٧، ٤,٦٦٣/٧.

سابعًا: اختلافات متفرقة

ونظرًا لأن أسماء النقاد الآتية أسماؤهم اختلفت آراؤهم ولم يغلب ذلك على منهجهم، حيث اختلفوا المرة أو المرتين-جمعتهم فى مكان واحد منبها إلى مكان الاختلاف فقط. منهم أبو زرعة الرازى[1]، وعلى بن المدينى[2]، وابن سعد صاحب الطبقات[3]، ومحمد بن عبد الله بن نمير[4]، وعبد الرحمن بن مهدى[5]، والخطيب البغدادى[6]، والبرقانى[7] والسليمانى[8]، وشعبة[9]، ويحيى القطان[10] والأزدى[11] والشعبى[12].

حل الاختلاف: كيف يكون؟

لا يوجد اختلاف فى الدنيا إلا وله راجح ومرجوح، حتى لو كان من اختلاف التنوع المحمود، نعم لا يرفض منصف الاجتهاد وفتح بابه فى كل زمان ومكان، ولست ضد الإبداع وحرية الحوار، لكن أى اختلاف لابد من الوصول إلى الراجح فيه، نعم للفروق

---

(١) انظر الميزان ٧٦/١.
(٢) الميزان ٣٢٠/٣، ٢٥.
(٣) السابق٢٢٦/٣، ٣٦٨/٢ وشفاء العليل ص١٥٧.
(٤) السابق ٣٩٢/٤، ٥٨٤/٣.
(٥) السابق ٢٢٨/٣.
(٦) السابق٥٠/١.
(٧) السابق٢٩٠/١.
(٨) السابق٦٦/٢.
(٩) السابق٤٦٨/٣-٤٦٩، ١٩٢/٤.
(١٠) السابق ٥٣٤/١، ١٩/٢.
(١١) السابق٥٧٠/٤ وللمزيد من اختلاط النقاد انظر تاريخ الثقات للعجلى ص ٤٠٦، ٦٣، ١٤٨، ٤٣٩، ٤٨٦، ٣٤٦، ٣٩٩، ٣٣٢، ٣٥٩.
(١٢) السابق٤٣٦/١.

الفردية بين البشر، ولست ضد أن الإنسان الواحد تختلف أحواله من حين إلى آخر، ومع مقولة أن الإنسان لا يستطيع نزول البحر مرتين. إننى ضد الاختلاف الذى لا يدرس ولا يتوصل إلى الراجح منه؛ لأنه ليس كل بشر يقبل الحوار والرأى الآخر، وقلة هم الذين يميزون بين اختلاف التنوع واختلاف التضاد(*). أنبه إلى هذا الأمر؛ لأن أفضل بحث فى الاختلاف بين المحدثين للدكتور خلدون الأحدب كان يترك المسائل بعد دراستها وتحليلها دون اختيار الراجح فى بعض الأحيان- ويجب التنبيه إلى أنه انشغل بالقضايا النظرية يدل على ذلك أنه كان يدرس الاختلاف من فوق، وما أقل الأمثلة العملية التى كان يرجع إليها، وكان يستخدمها فى خدمة فكرته، يستدل بها على ما ارتآه، ولم ينطلق من واقع نقد المرويات. إن البداية الحقيقية لتنظير لهذا العلم هى بالبدء من واقع نقد الرواة، لا مصطلحات الحديث، ويستحيل دراسة مسائل وقضايا هذا العلم دون مراعاة أن ال (٦٥) علمًا -وهى مباحث وليست علوما- عند ابن الصلاح كلها مرتبطة بعضها ببعض، فقبل الحكم على الراوى لابد وأن يدار على هذه (المناظير)، ينظر الناقد من خلالها واحدًا واحدًا إلى كل راو، وسبيله إلى هذا هو الواقع العملى- التخريج- وإعمال قواعد هذا العلم، لابد من مراعاة أن بعض المعايير والأصول النظرية قد لا تصمد أمام الواقع العلمى قبل أن يطبق لابد من موضوعيته وصدقه وثباته... فإنه أحيانا يكون تطبيق النظرى ظلم للظاهرة- إن اختلاف التنوع يقبل فى المسائل الجزئية والفروع أما فى أصول هذا العلم فلا وألف لا ...

(*) ما أجمل رأى يحيى بن معين الذى رأى فيه التسامح مع المخالفين ولم يعتزلهم أو يعنفهم أو يخطئ غيره؛ قال ابن الجنيد: وسمعت يحيى يقول: تحريم النبيذ صحيح؛ لكن أقف، ولا أحرمه قد شربه قوم صالحون بأحاديث صحاح، وحرمه قوم صالحون بأحاديث صحاح" (سير النبلاء ١١/٨٨).

واختلاف التنوع والتضاد-عندى- فيه راجح ومرجوح، والحمد لله رزقنى- سبحانه وتعالى- بنص، عبارة عن مبحث كامل فى كتاب الخطيب البغدادى- المحدث - فى كتابه الفقيه والمتفقه، الذى أودع فيه نظريته الفقهية من وجهة نظر المحدثين. والحق أن الرجل جمع بين الفقه والأصول والحديث والتاريخ، فاستعرت نموذجه الإسلامى إلى علم إسلامى آخر وأرانى غير مخطئ أن أستعير منهجه فى معالجة قضية أصولية وأطبقها على (اختلافات المحدثين)- هو محدث جهبذ-. والحق أن معظم المحدثين كانوا فقهاء وإن نظرة إلى الأئمة وغيرهم؛ تدل على أنهم جمعوا بين الحديث والفقه، وقد نبه ابن حبان إلى ضرورة عدم الفصل فلا بد من الجمع بين التخصصين.. وهم - السلف- كانوا يطبقون نظرية الثقافة المتكاملة.

قال الخطيب فى "الفقيه والمتفقه" تحت عنوان "باب الكلام فى أقوال المجتهدين، وهل الحق فى واحد، أو كل مجتهد مصيب"[١]. انتهى فيه إلى أن (الحق فى واحد)، ومع أن كل مجتهد مصيب عنده إلا أنه ينبغى الترجيح للوصول إلى الأصوب قال الخطيب: "إذا اختلف المجتهدون من العلماء فى مسألة، على قولين أو أكثر، فقد ذكر عن أبى حنيفة أنه قال: كل مجتهد مصيب، والحق ما غلب على ظن المجتهد، وهو ظاهر مذهب مالك بن أنس، وذكر عن الشافعى أن له فى ذلك قولين، أحدهما مثل هذا، والثانى، أن الحق فى واحد من الأقوال وما سواه باطل، وقيل: ليس للشافعى فى ذلك إلا قول واحد من أقوال المختلفين، وما عداه خطأ..."[٢]. ثم

---

(١) الفقيه والمتفقه للخطيب البغدادى ١١٤/٢وما بعدها.

(٢) السابق نفسه.

أورد رواية لعبد الله بن المبارك مضمونها: "الصواب واحد، والخطأ موضوع عن القوم..."[1]. وعرض هذا، الرأى فى حوالى ثلاث صفحات فقط[2]. ثم ساق أدلة الرأى القائل بأن الحق فى واحد فى باقى الفصل الذى شغل مساحة أكبر ونال المزيد من الدفاع عنه - وهو على حق- قال فى بداية عرض الرأى الأخير: "واحتج من قال: إن الحق فى واحد، وإليه يذهب -بقول الله سبحانه وتعالى ﴿ وَدَاوُۥدَ وَسُلَيۡمَٰنَ إِذۡ يَحۡكُمَانِ فِي ٱلۡحَرۡثِ إِذۡ نَفَشَتۡ فِيهِ غَنَمُ ٱلۡقَوۡمِ وَكُنَّا لِحُكۡمِهِمۡ شَٰهِدِينَ ﴿٧٨﴾ فَفَهَّمۡنَٰهَا سُلَيۡمَٰنَۚ وَكُلًّا ءَاتَيۡنَا حُكۡمٗا وَعِلۡمٗا ﴾ (الأنبياء: ٧٨-٧٩). فأخبر أن سليمان هو المصيب وحمده على إصابته، وأثنى على داود فى اجتهاده، ولم يذمه على خطئه، وهذا نص فى إبطال قول من قال: إذا أخطأ المجتهد يجب أن يكون مذموما..."[3].إنه ليس ضد الخطأ بعد الاجتهاد إنه ضد عدم الترجيح بين الصواب والخطأ.

وقال - "ويدل على ذلك -أن الحق فى واحد- أنهم إذا اختلفوا على قولين متضادين، مثل تحليل وتحريم، وتصحيح وإفساد، وإيجاب وإسقاط، فلا يخلو من أحد ثلاثة أقسام: إما أن يكون القولان فاسدين، أو صحيحين، أو أحدهما فاسدًا والآخر صحيحًا، فلا يجوز أن يكونا فاسدين؛ لأنه يؤدى إلى اجتماع الأمة على الخطأ. ولا يجوز أن يكونا صحيحين؛ لأنهما متضادان، فيمتنع أن يكون الشىء الواحد حرامًا حلالاً، وواجبا غير واجب، وصحيحا باطلاً، وإذا بطل هذان القسمان، ثبت أن أحدهما صحيح والآخر

---

(١) السابق : نفسه.

(٢) السابق ٢/١١٥-١١٧.

(٣) السابق ٢/١١٨.

فاسد فإن قال المخالف:(*) هما صحيحان ولا يؤدى إلى التضاد، ولا تستحيل صحتها، إلا أن ذلك إنما يستحيل على شخص واحد فى وقت واحد، وإما على شخصين أو فريقين، فإن ذلك لا يستحيل كما ورد الشرع بإيجاب الصلاة على الطاهر وإسقاطها عن الحائض، ووجوب إتمام الصلاة على المقيم والرخصة فى القصر للمسافر- وعندنا أن كل واحد من المجتهدين يلزمه ما أدى إليه اجتهاده، فيحرُمُ النبيذُ على من أدى اجتهاده إلى تحريمه، ويحل من أدى اجتهاده إلى تحليله، ويجب النية للوضوء على من أدى اجتهاده إلى وجوبها وتسقط عمن أدى اجتهاده إلى سقوطها، ويصح النكاح بلا ولى فى حق من أدى اجتهاده إلى صحته، ويفسد فى حق من أدى اجتهاده إلى فساده، وإذا كان كذلك، لم يكن فيه تضاد، والجواب أن هذا خطأ لأن الأدلة إذا كانت عامة لم يجز أن يكون مدلولها خاصًا، وإذا كانت الأحكام عامة ثبت التضاد.. ودليل آخر يدل على أن كل مجتهد ليس بمصيب(**)، وهو: أنا وجدنا أهل العلم فى كل عصر يتناظرون ويتباحثون، أو يحتج بعضهم على بعض، ولو كان كل واحد منهم مصيبا، كانت المناظرة خطأ ولغوًا، لا فائدة فيها. فإن قال المخالف: إنما يناظر أحد الخصمين الآخر، حتى يغلب على ظنه ما أدى اجتهاده إليه، فيرجع إلى قوله. فالجواب أنه لا فائدة فى رجوعه من حق إلى حق، وكونه على ما هو عليه أو انتقاله إلى ظن آخر سواء، لا فرق بينهما، وتحمل

(*) أفصح الخطيب عن هويته وأنه مع الرأى القائل بأن الحق فى واحد، لأنه شمرً عن ساعد الجد وأعمل عقله وتخيل المخالفين يردون عليه، فيرد عليهم بالأدلة العقلية ناهيك عن عقد مساحة كبيرة لمناقشة هذا الرأى -من حيث الظاهر-، هو لا يناقش بل يعرض الأدلة ويدافع عنه ويتحمس له ويفرضه.

(**) هذا هو الرأى الذى أردت أن أشير إليه.

التعب والكلفة والتنازع والتخاصم لما ذكره المخالف ليس من فعل العقلاء، وقد وجدنا الأمة متفقة على حسن المناظرة فى هذه المسائل، وعقد المجالس بسببها، فسقط ما قاله"[1].

وقال فى تفنيد الرأى القائل بأن كل مجتهد مصيب، قياسا على اختلاف الصحابة[2].- قال: "وأما الجواب عما احتج به من إجماع الصحابة، فهو أن يقال: أقلت هذا نصا أو استدلالاً؟ فإن قال: نصا. لم يجد إليه طريقا؛ لأنه لم ينقل عن أحد منهم أنه قال لصاحبه: أقررتك على خلافك، وأجزت لك أن تعمل به، وسوغتُ للعامة أن يقلدوك. وإن قال: استدلالاً. طولب به. فإن قال: لو كان المخالف مخطئًا؛ لقاتلوه. قيل له: ليس فى ذلك قتال؛ لأن الخاطئ فيه معذور، وله على قصد الصواب أجر، وقد ورد الشرع بذلك، ولو كان أحد القولين خطأ والآخر صوابا لوجب أن يخطئ من أصاب الحق مَن لم يصبه، فلما لم يُنقل ذلك دل على أنه لم يخطئه. فالجواب أنه قد نقل ذلك عن غير واحد منهم"[3].

أردت من سياق رأى الخطيب أن أبين (أن الحق فى واحد)، والحمد لله نحن فى عصور التدوين لا الشفاهية، وكل شئ مستقر فى الكتب؛ لماذا لا يتم الترجيح بين آراء علماء الجرح والتعديل للوصول إلى الرأى الأصوب فى الحكم على الرواة؟!

والترجيح مهم؛ لأن الاختلاف بين الفقهاء والأصوليين راجع - فى أحد أسبابه- إلى الاختلاف فى الحكم على الرواة، وراجع إلى

---

(١) السابق ٢/١١٩ - ١٢٠.

(٢) إن اختلاف الصحابة راجع إلى أسباب كثيرة منها عدم علم أحدهم بالدليل، أو عدم معرفة الحكم المتأخر من المتقدم، والناسخ والمنسوخ، ولابد من الترجيح بين اختلافهم.

(٣) السابق جـ٢ ص١٢١.

الاختلاف في مسائل وقضايا مصطلح الحديث. إن الذى يرد رواية المدلس بإطلاق، غير الذى يأخذ بالتفصيل، والذى يقبل رواية المبتدعة – ما داموا ضابطين – غير الذى يرد روايتهم ألبته.

إن أدنى اختلاف في قواعد المصطلح يؤدى إلى الاختلاف في قبول الأحاديث وردها لأن اختلافهم في القواعد والمناهج يؤدى إلى الاختلاف في الحكم على الرواة الذى هو جزء من عملية الحكم على الأحاديث (سندا ومتنا)(*).

تحليل وتفسير الظاهرة عند المعاصرين

الدكتور أحمد سيف ومشروعه في دراسة ظاهرة الاختلاف عند ابن معين وتقديم الحل لها

هناك فروق فردية بين الرواة وأخرى بين النقاد، والاختلاف في حكم يحيى على الرواة ليس ظاهرة غريبة، بل هو أمر طبيعي يخضع لما يتوصل إليه الناقد من أدلة للحكم على الرواة، فقد يحكم الناقد على الراوى بحكم، ثم تتكشف له أمور تجعله يغير رأيه فيه. وبقدر ما يستطيع الرواة من تستر، يطول عناء الناقد في معرفة حقيقة أمرهم، فقد لا ينكشف أمر البعض منهم إلا بعد ممارسة طويلة ودربة.

والكلام السابق ينطبق على ابن معين وغيره. إن بعض النقاد لهم تلاميذ رووا عن شيوخهم آراءهم في الجرح والتعديل؛ لذلك اختلفت الرواية عن يحيى في نقول النقد عنه، بل أحيانا تتعدد

(*) إن اختلاف الصحابة راجع إلى أسباب كثيرة منها عدم علم أحدهم بالدليل، أو عدم معرفة الحكم المتأخر من المتقدم، والناسخ والمنسوخ، ولابد من الترجيح بين الاختلافات.

النقول المختلفة عند الراوى الواحد عنه. وخير مثال على هذا الأمر ما جاء فى (ترجمة عبد الله بن عبد الله بن أوس، أبو أويس المدنى)؛ قال محمد بن عثمان بن أبى شيبة: سمعت يحيى يقول: أبو أويس المدنى كان ضعيفا. وقال ابن الجنيد: سئل عنه فقال: ضعيف الحديث. وقال الدارمى عنه: ضعيف الحديث، وقال ابن أبى خيثمة عنه: أبو أويس ضعيف الحديث. وقال ابن أبى خيثمة عنه مرة: صالح، ولكن حديثه ليس بذاك الجائز. وقال الدورى عنه: أبو أويس ثقة. وقال الدورى عنه مرة أخرى: صدوق، وليس بحجة. وقال الغلابى عنه: ليس به بأس(١).

وعلق الدكتور أحمد محمد نور قائلاً: "وهذه النقول تشير إلى أنه كان سيئ الرأى فيه، ثم حسن الرأى فيه. وذلك لأن البغداديين من الرواة نقل بعضهم عنه توثيقه فقط، كالدورى وابن الغلابى، ونقل ابن أبى خيثمة ذلك عنه، كما نقل عنه تضعيفه، ونقل غيرهم تضعيفه فقط. والبغداديون أكثر ملازمة له وبخاصة الدورى، مما يشير إلى أن الرأى الأخير ليحيى فيه حسن"(٢).

لقد جمع كل راو من أولئك الرواة آراء يحيى التى تلقاها فى مجالسه المختلفة، وهى فى حقيقتها وواقعها تتألف من نقد يحيى للرجال، وما يعرض لهم، ولمروياتهم. وقد دون كل منهم ما سنح له من ذلك قلة أو كثرة، تتوقف على طول الملازمة وقصرها، وكثرة الحضور إلى تلك المجالس وقلته ولهذا جاءت الروايات عن يحيى مختلفة متفاوتة. لقد كانت مجالس يحيى تختلف عن غيرها من مجالس كثير من المحدثين. ممن كانت مجالسهم عامرة بالتلقى،

---

(١) انظر يحيى بن معين وكتابه التاريخ للدكتور أحمد محمد نور سيف ١/١٢٢-١٢٣.

(٢) السابق ١/١٢٣.

وأخذ الحديث، والإكثار منه، إما إملاء أو تحديثا أو عرضا، يتولى فيه الطلاب استنساخ حديث الشيخ، ثم يجيئون به لأخذ سماعهم منه. وقد يختلف المحدثون فى القدر الذى يقدمونه، أو يملونه، أو يعرض عليهم من الطلاب قلة وكثرة. وكان البعض الآخر محجما عن الرواية، متقللاً منها لأسباب مختلفة من هؤلاء يحيى بن معين. هذا مع العلم بكثرة ما كتب ودون عن شيوخه، وما كتب له أيضا. حتى قال على بن المدينى: لا نعلم أحدًا من لدن آدم كتب من الحديث، ما كتب يحيى بن معين(١).

لقد كانت همة يحيى منصرفة إلى لون آخر لا يجده الطلاب عند كثيرين من الشيوخ، هو التصدى لمادة النقد والاشتغال بتقويم الرواة ومروياتهم، لذلك التف حوله عدد كبير من الراغبين فى هذا الفن - نقد المرويات- وصار همهم التعرف على أحوال الرواة وعلل الحديث. وشارك يحيى فى مجلسه أقرانه البارزون فى هذا الفن للمذاكرة وحضور النقاش، وبالتالى وُجِدَ -تلامذة- أيضا مولعون بالبحث والتنقيب عن مسائل هذا الفن وقضاياه إلى جانب جمع الحديث وتدوينه(٢).

لقد تعدد الرواة عن يحيى بن معين، عدّ الدكتور أحمد نور سيف منهم (١٦) راويًا وهم: إسحاق بن منصور الكوسج، وابن أبى خيثمة، ومفضل بن غسّان الغلابى، والحسين بن حبان، وعبد الله بن أحمد بن حنبل، وأبو حاتم، وعبد الخالق بن منصور، وأحمد بن سعد بن أبى مريم، ومعاوية بن صالح الدمشقى، ومحمد بن عثمان بن أبى شيبة، ويزيد بن الهيثم، ويعقوب بن شيبة السدوسى، وجعفر بن أبى عثمان الطيالسى، وأبو يعلى الموصلى، وحسين بن

---

(١) السابق ١/١٢٩ - ١٣٠ وتذكرة الحفاظ ٢/٤٣٢.
(٢) السابق ١/١٣٠.

محمد بن عبد الرحمن بن فهم، ومحمد بن عبيد الله الزهرى[1].

وبناءً على ما سبق ودراسة نسخ الرواة عنه قرر الدكتور أحمد سيف تقديم رواية البغداديين على رواية الغرباء عنه والأخذ بها عند الاختلاف والتعارض فقال: "ولذا فمن الأهمية أن يؤخذ بقولهم عند الاتفاق على رأى وتقديمه على رأى مخالفهم[2].

والحق أنه نظر إلى اختلاف آراء يحيى من جانب واحد. إن المحدثين الذين سجلوا هذه الظاهرة قدموا لها بعض الحلول، كان عليه أن يسجلها، إن الدكتور أحمد قام بجمع كل آراء يحيى بن معين من مظانها ودرسها ورتبها وحققها ودرس ابن معين في (٢١٢) صفحة من رسالته التى طبعت فى (٤) مجلدات، تناول حياة يحيى فى (٦٧) منها، وتكلم فى (٢٤) عن نسخ المخطوطات ومنهجه فى التحقيق ودرس مصطلحات يحيى فى صفحة (٩٠)، وصفحات ١١٢-١٢١، أى فيما لا يزيد عن (١١) صفحة. والحق أن يحيى فى حاجة إلى دراسة لما قام به الدكتور سيف من جمع وتحقيق ودراسة تبدأ من حيث انتهى هو. أما ظاهرة اختلاف يحيى فقد جمعتها باستقراء تام- قدر استطاعتى- فى الميزان وفى (الضعفاء والمتروكين لابن الجوزى) ودرست بعضها عند ابن حبان وابن عدى، وتوصلت إلى أن بعض المحدثين لهم جهد فى الوصول إلى رأى يحيى الصحيح حيث قاموا بنقد المرويات التى وصلت عنه ودرسوا طرقها فكانوا يردون المنقطعة أو التى تخالف الراجح عددًا، أى أنهم نقدوا منهجهم بمنهجهم (علم ينقد نفسه) علم نقد المرويات ينقد مروياته.

---

(١) السابق ١/١٤٠.

(٢) السابق ١/١٥٧.

ومن هؤلاء الذهبى فى الميزان؛ قال فى ترجمة (صالح بن بشر الزاهد): "ضعفه ابن معين، والدارقطنى، وروى عباس عن يحيى: ليس به بأس. لكن روى خمسة عن يحيى جرحه"(١).

يرى الذهبى أن هناك معايير واعتبارات كمية. إن عباسًا وحده هو الذى روى توثيقه، أما غالب الروايات عن يحيى فقد جاء فيها تضعيفه، ناهيك عن موافقة الدارقطنى ليحيى.

إن قاعدة تقديم قول البغدادى على غيره لا تقبل على إطلاقها لأنَّ (عبيد الله ابن عبد الرحمن بن عبد الله بن مَوْهَب المدنى جاء فى ترجمته: "روى عباس عن يحيى: ضعيف.

وقال النسائى: ليس بذاك القوىّ. وقال أبو حاتم: "صالح الحديث"... وقال ابن عدى: هو حسن الحديث، يكتب حديثه. وقد روى الكَوْسَج، عن ابن معين: ثقة"(٢).

إنَّ مثل من يقال فيه: صالح الحديث عند أبى حاتم المتشدد لا يقل عن ثقة عند بعض النقاد، وابن معين قال فيه: ثقة. إن تقديم رأى البغدادى وهو عباس الدورى على الكوسج المروزى فيه مخالفة لحقائق البحث فى علم الحديث وظلم لصاحب الترجمة. إن قول النسائى: "ليس بذاك القوى" فى قوة كلمة "ثقة" عند ابن معين؛ إن النسائى متشدد، ويقصد أنه ليس مثل الذين بلغوا الدرجة العليا من الضبط، فهو ثقة لكن هناك من هو أوثق منه. إن النسائى روى له وكذلك أبو داود وابن ماجه.

إن أحد الرأيين قد يأتى من طريق غير صحيح، كما فى ترجمة (كَهْمَس بن الحسن) الذى روى له الستة واتفقوا على توثيقه.

---

(١) الميزان ٢/٢٨٩.

(٢) ميزان الاعتدال ٣/ ١٢ - ١٣.

وروى عنه يحيى القطان. قال أحمد: ثقة وزيادة. وقال أبو حاتم: لا بأس به. وقال الأزدى: قال ابن معين: ضعيف؛ كذا نقله أبو العباس النباتى ولم يسنده الأزدى عن يحيى، فلا عبرة بالقول المنقطع، لاسيما وأحمد يقولِ فى كهمس: ثقة وزيادة[1]. وفى ترجمة (ثعلبة بن سهيل الطُهَوى) أن ابن معين وثقه، وقال أبو الفتح الأزدى: قال ابن معين: ليس بشىء - قلت - الذهبى-: هذه رواية منقطعة، والصحيح ما روى الكوسج عن ابن معين: ثقة[2].

إن أحد الحلول للوصول إلى رأى قاطع فى اختلاف الناقد الواحد فى الحكم على الراوى الواحد - هو توثيق هذه المرويات والحكم على سندها للوصول إلى الرأى الأصوب، وهذه طريقة فات الدكتور أحمد سيف أن ينبه إليها؛ لأن بعض الآراء قد تجئ من طريق ضعيف فيُرد الحكمُ الذى جاء من خلالها.

وأحد طرق الوصول إلى رأى قاطع أن الذى يحكى أقوال النقاد قد يهم أو يخطىء فقد يروى الناقد رأى ناقد آخر، فيظن ناقد ثالث أن هذا الرأى للناقد الأول. جاء فى ترجمة "ناصح بن العلا البصرى قول يحيى: ليس ثقة، وقال مرة: هو النسائى: ضعيف. البخارى: منكر الحديث.

وقال مرة: ثقة، كذا قال ابن الجوزى، وإنما قال لك البخارى راويًا له عن على بن المدينى قوله[3].

لقد استدرك ناقد رابع على الناقد الثالث ونبه إلى أن الأول ناقل لرأى الثانى وأنه ليس رأيه - الأول -. أى أن البخارى ليس له

---

(١) السابق ٣/٤١٦.
(٢) السابق ٣٧١.
(٣) الميزان ٤/٢٤٠.

رأيان، إن البخارى وافق يحيى والنسائى فى تضعيف الراوى. وفى هذه الحالة يتعارض رأى مع آراء، والبخارى تلميذ ابن المدينى وهو أعلم من غيره برأى شيخه، ففى هذه الحالة يقدم الجرح وبذلك يصبح الراوى ضعيفًا.

وأحد الحلول هو أن ينظر الناقد المتأخر فى أقوال المختلفين، ومن خلال هذه النظرة يصل إلى الأرجح، فمن الرواة من هو مختلف فيه؛ لكنه أقرب إلى التوثيق، منهم هو إلى الصدق أقرب، ومنهم من هو إلى الضعف أقرب، وهذه أمور تتعلق بمبحث الخط البيانى عند المحدثين – الفصل الأخير – والرجوع إلى معايير الكم والكيف.

ومن الرواة المختلف فيهم من حديثهم فى درجة الحسن مثل: (محمد بن قيس الأسدى)؛ لقد روى له مسلم والنسائى وأبو داود وقال الذهبى: "مختلف فيه... وثق، وهو إلى الاحتجاج أقرب، حديثه حسن"(١).

وليس كل مختلف فيه حسن الحديث، إنه داخل كل ترجمة اختلاف واتفاق ومعايير كم وكيف ومناهج نقاد تخضع لهذه المعايير، والقرائن والملابسات وظروف كل رواية – هى المعيار العملى العلمى الوحيد فى الحكم على صاحب الترجمة.

أى أن هناك ثلاثة حلول:

١- حل الدكتور أحمد نور سيف ولا يؤخذ على إطلاقه.

٢- حل المحدثين وهو نقد الرواية التى جاء من خلالها رأى الناقد.

٣- النظر إلى كم وكيف الاختلاف.

---

(١) السابق ٤/١٦.

قال الشيخ المعلمى مساهمًا فى حل مسألة الاختلاف فى الحكم على الرواة: "من أحب أن ينظر فى كتب الجرح والتعديل للبحث عن حال رجل وقع فى سند فعليه أن يراعى أمورًا:

الأول: إذا وجد ترجمة بمثل ذاك الاسم فليتثبت حتى يتحقق أن تلك الترجمة هى لذلك الرجل فإن الأسماء كثيرًا ما تشتبه ويقع الغلط والمغالطة فيها"(١). والحق أن المحدثين ذكروا نوعًا هو أحد فروع علم الحديث وسموه بـ (معرفة من ذكر بأسماء أو صفات مختلفة) لتلافى مثل هذه الأمور، وآخر سموه بـ (معرفة المفردات من الأسماء والكنى والألقاب)، وثالث (معرفة أسماء من اشتهروا بكناهم)، ورابع هو (معرفة الألقاب) وميزوا بين راو وآخر قد يشتركان فى الاسم، ويختلف النقاد فى الحكم عليهما فقد يكون أحدهما ثقة والآخر ضعيفًا(٢).

الأمر الثانى عند المعلمى هو: "ليستوثق من صحة النسخة وليراجع غيرها إن تيسر له ليتحقق أن ما فيها ثابت عن مؤلف الكتاب(٣). وهذا أمر تناولته فى أسباب الاختلاف، وهذا شئ يؤكد أن الوقوف على أسباب الاختلاف هو فى نفس الوقت حل، فالتشخيص هو الطريقة الأولى للعلاج.

---

(١) التنكيل بما فى تأنيب الكوثرى من أباطيل ٦٢/١، بتحقيق الشيخين الألبانى ومحمد عبد الرازق حمزة، دار الباز، مكة المكرمة.

(٢) تيسير مصطلح الحديث للدكتور الطحان ص ١٦٨ وما بعدها، وص ٨٣ من نزهة النظر لابن حجر بتحقيق أبى عبدالرحيم محمد كمال الدين الأدهمى، نشر مكتبة التراث الإسلامى. مصر.

(٣) التنكيل: السابق.

الأمر الثالث: "إذا وجد فى الترجمة كلمة جرح أو تعديل منسوبة إلى بعض الأئمة فلينظر إثباته هى عن ذلك الإمام أم لا؟[1].

ثم زاد فى **الأمر الرابع** تفصيلات على الأول فقال: "ليستثبت أن تلك الكلمة قيلت فى صاحب الترجمة فإن الأسماء تتشابه، وقد يقول المحدث كلمة فى راو فيظنها السامع فى آخر، ويحكيها كذلك، وقد يحكيها السامع فيمن قيلت فيه ويخطئ بعض من يجئ بعده فيحملها على آخر. ففى الرواة:

١- المغيرة بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام المخزومى.

٢- والمغيرة بن عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد بن حزام.

٣- والمغيرة بن عبد الرحمن بن عوف الأسدى. حكى عباس الدورى عن يحيى ابن معين توثيق الأول وتضعيف الثالث، فحكى ابن أبى حاتم عن الدورى عن ابن معين توثيق الثانى، ووهمه المزى ووثق أبو داود الثالث وضعف الأول، فذكرت له حكاية الدورى عن ابن معين فقال: غلط عباس. وفى الرواة:

١- محمد بن ثابت البنانى

٢- ومحمد بن ثابت العبدى وغيرهما. فحكى ابن أبى حاتم عن ابن أبى خيثمة عن ابن معين أنه قال فى الأول: (ليس بقوى)، وذكر ابن حجر أن الذى فى تاريخ ابن أبى خيثمة حكاية تلك المقالة فى الثانى، وحكى عثمان الدارمى عن ابن معين فى الثانى "أنه ليس به بأس" وحكى معاوية بن صالح عن ابن معين أنه ينكر على الثانى حديثًا واحدًا، وحكى الدورى عن

---

(١) السابق: نفسه، وانظر شاهداً عملياً على هذا فى الميزان ٤/٢٤٠ حيث أخطأ ابن الجوزى فى نسبته رأياً للبخارى هو فى الأصل لابن المدينى.

ابن معين أنه ضعف الثانى، قال الدورى: فقلت له : أليس قد قلت مرة "ليس به بأس" قال: ما قلت هذا قط.."[١].

ثم ضرب أمثلة أخرى لراويين تشابها فى الاسم واختلفا فى النسب فقال:

"وفى الرواة: "أحمد بن صالح بن الطبرى الحافظ" و"أحمد بن صالح الشمومى"، حكى النسائى عن معاوية بن صالح عن ابن معين كلامًا عده النسائى فى الأول فذكر ابن حبان: إنما قاله ابن معين فى الثانى... وفى الرواة: عمر بن نافع ابن عمر" و"عمر بن نافع الثقفى"، حكى ابن عدى فى ترجمة الأول عن ابن معين أنه قال: "ليس حديثه بشىء" فزعم ابن حجر أن ابن معين إنما قالها فى الثانى... وفى الرواة (عثمان البتى) و (عثمان البرى) حكى الدورى عن ابن معين فى الأول: ثقة، وحكى معاوية بن صالح عنه فيه: "ضعيف" قال النسائى : وهذا عندى خطأ لعله أراد عثمان البرى... وفى الرواة (القاسم العمرى) وهو ابن عبد الله بن عمر بن حفص"، و"القاسم المعمرى، وهو ابن محمد" فحكى عثمان الدارمى عن ابن معين أنه قال: "قاسم المعمرى كذاب خبيث".

قال الدرامى: "وليس كما قال يحيى، والمعمرى قد وثقه قتيبة، أما العمرى فكذبه الإمام أحمد، وقال الدورى عن ابن معين: "ضعيف ليس بشىء" فيشتبه أن يكون ابن معين إنما قال: "قاسم العمرى كذاب خبيث" فكتبها عثمان الدارمى ثم بعد مدة - راجعها فى كتابه فاشتبه عليه فقرأها "قاسم المعمرى".. وفى الرواة (إبراهيم ابن أبى حرة" و "إبراهيم بن أبى حية"، روى ابن أبى حاتم من طريق عثمان الدارمى

(١) السابق : ١/٦٦.

عن ابن معين توثيق الثانى، ومن تدبر الترجمتين كاد يجزم بأن هذا غلط على ابن معين وأنه إنما وثق الأول[١].

والأمر الخامس مضمونه: " إذا رأى فى الترجمة (وثقه فلان) أو (ضعفه فلان) أو (كذبه فلان) فليبحث عن عبارة فلان، فقد لا يكون قال (هو ثقة) أو (هو ضعيف) أو (هو كذاب). ففى مقدمة الفتح - فتح البارى- المسمى بهدى السارى- فى ترجمة (إبراهيم بن سويد بن حيان المدنى): "وثقه ابن معين وأبو زرعة" والذى فى ترجمته من التهذيب: "قال أبو زرعة ليس به بأس. وفى المقدمة[*] فى ترجمة (إبراهيم بن المنذر الحزامى): "وثقه ابن معين... والنسائى" والذى فى ترجمته من (التهذيب): "قال عثمان الدارمى: رأيت ابن معين كتب عن إبراهيم بن المنذر أحاديث ابن وهب ظننتها المغازى، وقال النسائى: ليس به بأس". وفى "الميزان" و"اللسان" فى ترجمة (معبد بن جمعة): كذبه أبو زرعة الكشى، وليس فى عبارة أبى زرعة الكشى ما يعطى هذا بل فيها أنه (ثقة فى الحديث)[٢].

والأمر السادس: "أصحاب الكتب كثيرًا ما يتصرفون فى عبارات الأئمة بقصد الاختصار أو غيره، وربما يخل ذلك بالمعنى فينبغى أن يراجع عدة كتب فإذا وجد اختلافا بحث عن العبارة الأصلية ليبنى عليها"[٣].

ومثال على قول المعلمى ما جاء فى التهذيب، ترجمة (عبد الله بن سليمان القبائى": "ذكر ابن عدى أنه من جملة المدنيين

---

(١) السابق : ٦٧/١.

(*) يقصد هدى السارى مقدمة فتح البارى ولا يقصد مقدمة ابن خلدون.

(٢) السابق ٦٨/١.

(٣) السابق ٦٩/١.

المجهولين، روى عنه القعنبى"[1]. إنه بالرجوع إلى نص العبارة فى الكامل نجد: (ثنا ابن أبى عصمة: ثنا أبو طالب أحمد ابن حميد: سألت أحمد بن حنبل عن عبد الله بن سليمان، روى عنه القعنبى؟ قال: هو من أهل قباء قد روى عنه القعنبى، أصله مدينى سكن البصر وهو يحدث عن قوم مجهولين عن أهل المدينة وحواليه"[2]. إن عبارة الكامل يؤخذ منها أن هذا قول أحمد لا ابن عدى، وأن الجهالة موجهة إلى مشايخه لا إليه[3].

الأمر السابع: "قال ابن حجر فى لسان الميزان؛ وينبغى أن يتأمل أيضا أقوال المزكين ومخارجها، فقد يقول المعدل: (فلان ثقة) ولا يريد أنه ممن يحتج بحديثه، وإنما ذلك على حسب ما هو فيه ووجه السؤال له، فقد يسأل عن الرجل الفاضل المتوسط فى حديثه فيقرنه بالضعفاء فيقال: ما تقول فى فلان وفلان وفلان؟ فيقول: "فلان ثقة" يريد أنه ليس من نمط من قرن به، فإذا سئل عنه بمفرده بين حاله فى التوسط، فمن ذلك أن الدورى قال: سئل ابن معين عن محمد بن إسحاق فقال: ثقة، فحكى غيره عن ابن معين أنه سئل عن ابن إسحق وموسى بن عبيدة الربذى: أيهما أحب إليك؟ فقال: ابن إسحق ثقة، وسئل عن محمد بن إسحق بمفرده فقال: "صدوق وليس بحجة" ومثله أن أبا حاتم قيل له: أيهما أحب إليك (يونس) أو (عُقيل)؟ فقال: "عُقيل لا بأس به"، وهو يريد تفضيله على يونس، وسئل عن عُقيل وزمعة بن صالح فقال: "عقيل ثقة متقن"، وهذا حكم على اختلاف السؤال. وعلى هذا يحمل أكثر

---

(١) تهذيب التهذيب ٥/٢٤٦.

(٢) الكامل ٤/١٥٧٤.

(٣) وانظر ص ٥٩ من (ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه) بتحقيق أبى معاذ طارق بن عوض الله، مكتبة التوعية، ط ١٩٩٢م. مصر.

ما ورد من اختلاف كلام أئمة أهل الجرح والتعديل ممن وثق رجلاً في وقت وجرحه في وقت آخر. وقد يحكمون على الرجل الكبير في الجرح بمعنى لو وجد فيمن دونه لم يجرح به فيتعين لهذا حكاية اقوال أهل الجرح والتعديل بعضها ليتبين منها فالعلة تخفى على كثير من الناس إذا عرض على ما أصلناه، ... وكذلك ما حكوه من كلام ابن معين أنه قال لشجاع بن الوليد: يا كذاب فحملها ابن حجر على المزاح"[1]. ثم نبه الشيخ المعلمي إلى أن التضعيف النسبي قد يحمله البعض على أنه تضعيف مطلق ومن هنا ينشأ الاختلاف[2].

والأمر الثامن ينبغي أن يبحث عن معرفة الجارح أو المعدل بمن جرحه أو عدله؛ فإن أئمة الحديث لا يقتصرون على الكلام فيمن طالت مجالستهم له وتمكنت معرفتهم به، بل قد يتكلم أحدهم فيمن لقيه مرة واحدة وسمع منه مجلسًا واحدًا، أو حديثًا واحدًا، وفيمن عاصره ولم يلقه ولكنه بلغه شئ من حديثه، وفيمن كان قبله بمدة قد تبلغ مئات السنين إذا بلغه شئ من حديثه.... ذكر ابن الجنيد أنه سأل ابن معين عن (محمد بن كثير القرشي الكوفي" فقال: "ما كان به بأس" فحكى له عنه أحاديث تستنكر؛ فقال ابن معين: "فإن كان هذا الشيخ روى هذا فهو كذاب وإلا فإني رأيت حديث الشيخ مستقيمًا... وبلغ ابن معين أن أحمد بن الأزهر النيسابوري يحدث عن عبد الرازق بحديث استنكره يحيى فقال: من هذا الكذاب النيسابوري الذي يحدث عن عبد الرازق بهذا

---

(١) التنكيل والنص موجود في مقدمة لسان الميزان لابن حجر ١٧/١، ط٣ مؤسسة الأعلمي، بيروت، ١٤٠٦-١٩٨٦م.

(٢) السابق: نفسه.

الحديث؟"، وكان أحمد بن الأزهر حاضرًا فقام فقال: (هو ذا أنــا) فتبسم يحيى وقال: أما إنك لست بكذاب.." [1].

أما الأمر التاسع فإنه يرجع سبب الاختلاف إلى الفروق الدلالية للمصطلحات الخاصة بكل ناقد، قال المعلمي: "ليبحث عن رأى كل إمام من أئمة الجرح والتعديل واصطلاحه مستعينا على ذلك بتتبع كلامه فى الرواة واختلاف الرواية عنه فى بعضهم مــع مقارنــة كلامه بكلام غيره... وقد اختلف كلام ابن معين فى جماعة، يوثق أحدهم تارة ويضعفه أخرى، منهم: "إسماعيل بن زكريا الخلقــائى" و"أشعث بن سوار" و"الجراح بنِ مليح الرؤاسى) و(جرير بن أبــى العالية) و(الحسين بن يحيى الخُشَنى) و(الزبير بن سعيد) وجاء عنه توثيق جماعة ضــعفهم الأكثــرون، مــنهم (تمــام بــن نجــيح) و(دراج بن سمعان) و (الربيع بن حبيب الملاح) ... وهذا يشــعر بأن ابن معين كان ربما يطلق كلمة (ثقة) لا يريد بها أكثر من أن الراوى لا يتعمد الكذب... وقد يقول ابن معين فى الراوى مــرة: "ليس بثقة"، ومرة (ثقة) أو (لا بأس به) أو نحو ذلك... وربما يقول فى الراوى: "ليس بثقة" ويوثقه غيره... وهذا يشعر بأن ابن معين قد يطلق كلمة (ليس بثقة) على معنى أن الراوى ليس بحيث يقــال فيه ثقة على المعنى المشهور لكلمة ثقة... وقال ابن معــين فــى (عبدالرحمن بن زياد بن أنعم): "ليس به بأس وهو ضعيف"، وقــد ذكروا أن ابن معين يطلق كلمة (ليس به بأس) بمعنى (ثقة)[2].

كما أنهم قد يطلقون التوثيق لا يريدون به أكثــر مــن إثبــات العدالة، فقد قال (يعقوب بن سفيان فى أجلح بن عبد الله الكنــدى:

---

(١) التنكيل ١/٧٠.

(٢) التنكيل ١/٧٠-٧١.

ثقة، حديثه لين. وفى محمد ابن عبد الرحمن بن أبى ليلى : "ثقة عدل، فى حديثه بعض المقال، لين الحديث عندهم"[١].

كما أنه أرجع الاختلاف فى **الأمر العاشر** إلى الجرح بسبب العداوة والحسد وكلام الأقران، قال: "إذا جاء فى الراوى جرح وتعديل فينبغى البحث عن ذات بين الراوى وجارحه أو معدله من نفرة أو محبة"[٢]. والحق أنه لا الاصطلاحات الخاصة وحدها هى الفيصل، ولا الفروق الدلالية وحدها، بل لابد من إعمال كل المعايير الكمية والكيفية، ومراعاة التفصيل فى كل شئ فقد يتساهل المتشدد، أو يعتدل المتساهل..الخ.

وما أدق قول ابن رجب فى شرحه على علل الترمذى: "وأما أكثر الحفاظ المتقدمين فإنهم يقولون فى الحديث إذا انفرد به واحد وإن لم يرو الثقات خلافه أنه لا يتابع عليه، ويجعلون ذلك علة فيه، اللهم إلا أن يكون ممن كثر حفظه واشتهرت عدالته وحديثه كالزهرى ونحوه، وربما يستنكرون بعض تفردات الثقات الكبار أيضا، ولهم فى كل حديث نقد خاص، وليس عندهم لذلك ضابط يضبطه"[٣]. لقد قال ابن رجب هذا الكلام قاصدًا الأخذ بالتفصيل فى زيادة الثقات، وإذا كان الأمر كذلك فى زيادة الثقات فما بالك بخفيف الضبط الذى يحسن له، ناهيك عن الضعفاء والمختلف فيهم قبولاً وردًا.؟!!

إن الفيصل العملى الوحيد للترجيح بين اختلاف النقاد فى الراوى الواحد بعضهم يوثقه وبعضهم يضعفه، واختلاف الناقد

---

(١) السابق ١/٧١.
(٢) السابق ١/٧٢.
(٣) شرح علل الترمذى لابن رجب ٢/٥٨٢.

الواحد فى الراوى الواحد- الفيصل هو الواقع العملى لنقد المرويات وتخريج المروى والحكم على الراوى من خلال ضبطه وعدالته وكم مروياته وكيف ضبطه وعدمه... فلكل حديث نقد خاص به.

لابد من النظر فى درجة الاختلاف. هل هو اختلاف قريب من الوثاقة، الراجح فيه أن الراوى ثقة، أم أنه أقرب إلى الصدق أم من الضعف أقرب؟ أم من الترك أقرب؟ كل هذه أمور على الدارس أن يراعيها.

المختلف فيهم وتحسين الحديث

تكمن أهمية دراسة معايير الجرح والتعديل من خلال اختلاف أحكام النقاد فى الراوى الواحد، أو صدور رأيين أو أكثر من ناقد واحد فى راو واحد- تكمن فى أن لهذا الاختلاف علاقة بدراسة الحديث الحسن.

قال الحافظ عبد العظيم المنذرى فى مقدمة كتابه "الترغيب والترهيب": "إذا كان رواة إسناد الحديث ثقات وفيهم من اختلف فيه: إسناده حسن، أو مستقيم، أو لا بأس به ونحو ذلك ما يقتضيه حال الإسناد والمتن وكثرة الشواهد"(١).

وقال فى موضع آخر: "وبالجملة فهو- محمد بن إسحاق- ممن اختلف فيه، وهو حسن الحديث"(٢).

وقال الكمال بن الهُمام: "وأخرج الدارقطنى عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس: إنما حرّم رسول الله ﷺ من الميتة لحمها،

---

(١) الترغيب والترهيب للمنذرى ٣٧/١، ط٢، الحلبى، القاهرة، ١٣٧٣هـ.
(٢) السابق ٥٧٧/٤.

فأما الجلد والشعر والصوف فلا بأس به.. وأعله بتضعيف عبد الجبار بن مسلم، وهو ممنوع فقد ذكره ابن حبان فى (الثقات) فلا ينزل الحديث عن الحسن"(١).

وقال المحدث ظفر أحمد التهانوى: "وقال السيوطى فى "العقبات" فى حديث السيدة عائشة مرفوعًا: لا ينبغى لقوم فيهم أبو بكر أن يؤمهم غيره - ردًا على ابن الجوزى حيث أعله بعيسى بن ميمون أنه لا يحتج به، وبأحمد بن بشير أنه متروك بما نصه: الحديث أخرجه "الترمذى". وأحمد بن بشير، احتج به البخارى، ووثقه الأكثرون، وقال الدارقطنى: ضعيف يعتبر بحديثه. فعيسى قال فيه حماد: ثقة. وقال يحيى مرة: لا بأس به. وضعفه غيرهما ولم يتهم بكذب، فالحديث حسن"(٢).

وقال ابن حجر: "قال ابن القطان: هو - عبد الله بن صالح كاتب الليث- صدوق ولم يثبت عليه ما يسقط له حديثه إلا أنه مختلف فيه، فحديثه حسن"(٣).

وقال الحافظ الزيلعى، نقلاً عن ابن القطان فى حديث (قيس بن طلق) عن أبيه- قال: "والحديث مختلف فيه، فينبغى أن يقال فيه: حسن ولا يحكم بصحته، والله أعلم"(٤).

وقال الذهبى فى الكاشف: "محمد بن إسحاق بن يسار.. كان صدوقا من بحور العلم، له غرائب فى سعة ما روى تستنكر،

---

(١) فتح القدير شرح الهداية ٩٧/١، ط الحلبى، ١٣٨٩هـ.

(٢)علوم الحديث ص ٧٧ بتحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، ط ٣، دار القلم بيروت، ١٣٩٢هـ.

(٣) تهذيب التهذيب ٢٦٠/٥.

(٤) نصب الراية لأحاديث الهداية ٦٢/١، لجمال الدين عبد الله بن يوسف الزيلعى، ط دار المأمون، القاهرة.

واختلف فى الاحتجاج به، وحديثه حسن، وقد صححه جماعة"[١].

إن نظرة مدققة فاحصة إلى الآراء السابقة يتضح أنها في حالات بعينها وليست على إطلاقها. إنّ محمد بن إسحاق مختلف فيه وهو إلى الثقة أقرب وحديثه حسن يحكم له بهذا الوصف بعد مقارنة مروياته بمرويات غيره داخل الباب فما خالف فيه صار شاذًا، ثم ينظر فى المتن والسند من جهة العلل، إن الحديث الصحيح أو الحسن المحتج بهما لا يكونان شاذين ولا معلين، والحكم على الراوى جزء من عملية أكبر هى السند والمتن معًا، إن السند قد يكون منقطعا أو مرسلاً أو فيه تدليس، وهناك فارق كبير بين تحسين السند وتحسين الحديث.

وقال ابن حجر: "الحديث الحسن هو: ما دون الصحيح مما فيه ضعف قريب محتمل عن راو لا ينتهى إلى درجة العدالة ولا ينحط إلى درجة الفسق- قال: "قلت: وهو جيد بالنسبة إلى النظر في الراوى لكن صحة الحديث وحسنه ليس تابعا لحال الراوى فقط، بل لأمور تنضم إلى ذلك من المتابعات والشواهد وعدم الشذوذ والنكارة، فإذا اعتبر فى مثل هذا سلامة رؤية الموصوف بذلك من الشذوذ والإنكار كان من أحسن ما عرف به الحديث الحسن الذاتى لا المجبور على رأى الترمذى - والله أعلم"[٢].

إن تحسين حال الراوى لا يفيد أكثر من تحسين إسناد الحديث الذى هو واحد من رواته إذا لم يكن فى الإسناد علة أخرى، أما أن يحسن به الحديث فلا، لاحتمال أن يكون الحديث شاذًا أو معلاً.

---

(١) ١٩/٣.

(٢) النكت على كتاب ابن الصلاح ص١٢٧ بتحقيق مسعد عبد الحميد السعدنى.

روى أبو يعلى فى المطالب العالية: حدثنا عمر بن شبة حدثنا أبو بكر ابن مروان الأسيدى عن عبد الوارث عن شعيب بن الحجاب عن أنس ﷺ رفعه: ما من مسلم يشهد جنازة امرئ مسلم إلا كان له قيراط من الأجر، فإن قعد حتى صلوا عليها كان قيراطان من الأجر كل قيراط مثل أحد" أ.هـ. هذا الحديث ظاهره الحسن ولكن ابن أبى حاتم روى فى العلل عن أبيه: إنه حديث منكر. قال أبو حاتم: وأبو بكر بن مروان كتبت عنه ليس به بأس(١).

أوردت الشاهد السابق مستدلاً به على أن السند السابق حسن والمتن منكر مع أن الراوى ليس مختلفًا فيه، إن أبا حاتم المتشدد قال (لا بأس به) فى الراوى أى أن أقل درجاته أن يكون حسن الحديث وقد يوثقه ناقد آخر معتدل ومع هذا فالمتن منكر.

وروى ابن ماجه: حدثنا العباس بن جعفر ثنا محمد بن سنان ثنا محمد بن مسلم عن عمرو بن دينار عن عكرمة عن ابن عباس عن النبى ﷺ جعل الدية اثنى عشر ألفا...". والحديث إذا نظرت إلى سنده حكمت عليه بالحسن لأن محمد بن مسلم مختلف فيه، والظاهر أنه لا ينزل حديثه عن الحسن؛ لكن أبا داود قال بعد ذكره الحديث من طريق محمد بن مسلم: رواه ابن عيينة عن عمرو عن عكرمة عن النبى ﷺ لم يذكر ابن عباس وذكر الإمام الترمذى نحو كلام أبى داود. وابن عيينة أثبت الناس فى عمرو ابن دينار فيكون محمد بن مسلم شاذا، وقد وصله محمد بن ميمون عن ابن عيينة كما فى عون المعبود، وقد قال فيه النسائى: "إنه صالح كان أميًا مغفلاً" فلا يقبل منه الوصل والناس يرسلونه عن سفيان. ونقل صاحب تحفة الأشراف عن النسائى أنه قال: ومحمد ابن ميمون أيضا ليس بالقوى(٢).

---

(١) أحاديث معلة ظاهرها الصحة ص٣٠ للشيخ مقبل بن هادى الوادعى.

(٢) أحاديث معلة ص ١٠٦.

إن محمد بن مسلم من أئمة العلم، اعتمده مسلم، وروى له البخارى متابعة، وقد تكلم فيه شعبة – المتشدد– لكونه استرجح فى الميزان، وجاء عن شعبة أنه تركه لكونه يسئ صلاته، وقيل: لأنه رآه مرة يخاصم ففجر. وأما أبو محمد بن حزم فإنه يرد من حديثه ما يقول فيه: (عن) جابر ونحوه؛ لأنه عندهم من يدلس؛ فإذا قال: سمعت، وأخبرنا – احتج به. ويحتج به ابن حزم إذا قال: (عن) مما رواه عنه الليث خاصة[1].

مع مراعاة أن الاختلاف الذى يحسن لرواية هو الراوى الذى اختلف فيه هو إلى الوثاقة والصدق أقرب، أى أن الراجح فيه بعد جمع الآراء المختلفة فيه هو أن يكونٍ على الأقل إلى الصدق أقرب. وألا يكون المتن شاذًا أو معلاً.

إن المحدثين اختلفوا فى مدى حجية المرسل والمدلس، هل يصح أن يقال: إن الحديث اختلف فيه فيكون حسنًا؟!

إن للثقات أوهاما وأخطاء ومناكير، والثقة إذا خالف من هو أوثق منه صار حديثه شاذًا، وللصدوق مناكير، ومن أراد أن يتأكد فليقرأ ترجمة شعبة، ومالك فى تهذيب وتاريخ بغداد وكتب العلل، إنه سوف يجد أن لهم بعض الأحاديث المنكرة.

لقد اعتمد التهانوى – فى رأيه السابق– على نصوص للذهبى فى الموقظة، لا تدل فى شئ منها على ما يراه، أو فهمه من كلام الذهبى.

---

(١) الميزان ٣٧/٤ للمزيد من الشواهد على أحاديث حسنة السند شاذة المتن انظر "أحاديث معلة"، السابق، ص١٥، ٢٢، ٤١، ٤٢، ٥٢، ٦٢، ٦٩، ٧١، ٧٧، ٧٢، ٨٤، ٨٥، ٨٧، ٩٧، ١١٠، ١١٣، ١١٥، ١١٧، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٨، ١٢٩، ١٣١، ١٣٦، ١٣٧، ١٤٣، ١٥٨، ١٦٠، ١٦٦، ١٧٠، ١٨٧، ١٩٣، ٢٠٦، ٢٠٨، ٢١١، ٢١٩، ٢٢٤، ٢٣٥، ٢٤٢٣، ٢٥٤.

إن الذهبى فى الموقظة – بعد أن أورد الصحيح والحسن، وقال بأن بعض المتقدمين أدرجوا الحسن فى الصحيح، وأنه يصعب فصلهما نظرًا لتداخلهما، قال: (الضعيف ما نقص عن درجة الحسن قليلاً. ومن ثم تُردِّد فى حديث أناس، هل بلغ حديثهم إلى درجة الحسن أم لا؟ وبلا ريب فخلق كثير من المتوسطين فى الرواية بهذه المثابة. فآخر مراتب الحسن هى أول مراتب الضعيف"[1].

لقد نقل الذهبى – فى سطور سابقة على رأيه السابق– قول ابن الصلاح فى تعريفات الحسن ومنها (أن يكون راويه مشهورًا بالصدق والأمانة، لكنه لم يبلغ درجة رجال الصحيح، لقصوره عنهم فى الضبط والإتقان، وهو مع ذلك يرتفع عن حال من يعد تفرده منكرًا مع عدم الشذوذ والعلة"[2].

إن الحسن لا يحكم له بالقبول إلا إذا كان غير شاذ وغير معل. وقال أيضًا: (بل الحافظ الواحد يتغير اجتهاده فى الحديث الواحد، فيوما يصفه بالصحة ويومًا يصفه بالحسن، ولربما استضعفه"[3].

إنّ الاختلاف لا يمنع من الترجيح بين آراء الناقد الواحد، ثم مقارنة آرائه بآراء ونقد الآخرين للوصول إلى الرأى الراجح.

إن معظم رواة الحديث ينطبق عليهم مقولة الذهبى: "لا يجتمع اثنان على توثيق ضعيف، ولا على تضعيف ثقة"[4].

إن الاختلاف بين النقاد له حل عند الذهبى هو (أن نعلم بالاستقراء التام عرف ذلك الإمام الجهبذ، واصطلاحه ومقاصده

---

(١) الموقظة ص ٣٣.

(٢) السابق ٢٨.

(٣) السابق ٢٨-٢٩.

(٤) السابق ص٨٥.

بعباراته الكثيرة[١].

إن بعض الاختلاف بين النقاد راجع إلى الفروق الدلالية في المصطلحات، ويرجع إلى عدم حكاية الجرح والتعديل، أى عدم جمعها ودراستهما لمعرفة الراجح. والسبيل إلى حل هذا القصور هو معرفة مناهج النقاد؛ قال الذهبى: "ومن ثم قيل: تجب حكاية الجرح والتعديل، فمنهم من نفسه حاد فى الجرح، ومنهم من هو معتدل، ومنهم من هو متساهل"[٢].

إن الاختلاف لابد من الوصول إلى رأى راجح فيه وإلا كان معظم الأحاديث حسنة لأن معظم الرواة مختلف فيهم، ونستغنى عن نقد النقاد والعلل والشذوذ والنكارة والاضطراب وسوء الحفظ والوهم والاختلاف والتدليس والإرسال.

إن الرواة المختلف فيهم الذى يحسن حديثهم- قد نص النقاد على تحسين أحاديثهم فى حالات دون أخرى، وليس هذا الأمر على إطلاقه. فعلى سبيل المثال: (أبان بن يزيد العطار، قال يحيى بن سعيد: لا أروى عن أبان العطار. وقال ابن معين: حدث أبان حديث محمود عن عمرو عن أسماء، قال يحيى: ليس هو بشئ، إنما هو محمود عن أبى هريرة موقوفا.

وقال ابن عدى: هو حسن الحديث، متماسك، يكتب حديثه، وله أحاديث صالحة عن قتادة وغيره عامتها مستقيمة، وأرجو أنه من أهل الصدق..[٣].

---

(١) الموقظة ص٨٢.
(٢) السابق ص ٨٣.
(٣) مختصر الكامل ص ١٦٦ رقم (٢٠٩)

إن يحيى بن سعيد ويحيى بن معين متشددان لا يُخرجان إلا عن الثقات، وإذا عارض صدوق ثقة ردوا الأول بإطلاق، الرجل لــه أحاديث حسنة لغيرها، وأخرى لذاتها فى رواة بعينهم بدليل قــول ابن عدى: (عامتها) لا (كلها) و(عن قتادة وغيره) أى فى شـــيوخ بعينهم، وما عدا هذا مردود، إن مثل هذا لا يصح أن يقـــال إنــه حسن الحديث. إن المختلف فيهم لابد من إعمـــال معـــايير الكـــم والكيف فيهم. إن الراوى الذى غلب عليه الصدق، وكان قريبًا من الثقات لا الضعفاء، ويقولون (من الثقات يقرب) أو (إلى الصدوق ما هو) وكل ما يشعر بالقرب من الثقات - يُقبل منه ما لم يُخالف فيه غيره من الثقات ويُحسَّن له، بشرط أن يكون من يعتد بتفـــرده ولذلك ملابسات وقرائن.

ومن هؤلاء الرواة (فُضيل بن مرزوق. قال ابن معين: ليس به بأس، وقال الدرامى: يقال إنه ضعيف. وقال ابن عدى: له أحاديث حسان، وأرجو أنه لا بأس به"[1].

إن ابن معين متشدد فى الجرح وإذا وثق متشدد راويا عض عليه بناجذيك، وكذلك إذا ضعف المتساهل راويًا، إن مثل الراوى السابق لا يقل حديثه عن الحسن-بشرط عدم الشذوذ وعدم المخالفة- وقـــد يصحح له البعض. إن معايير الكيف لابد من إعمالها فـــى الـــرواة المختلف فيهم، فهناك الناقد المتساهل والمتشدد والمعتدل.

إن بعض النقاد قد يتشدد ويعمم معيار العدالة الدينية، ويتـــرك الراوى بسبب مذهبه لا ضبطه؛ قال جرير فى إسماعيل بن سُميع النخعى: "كان يرى رأى الخوارج، وكتبت عنه ثم تركته". وقـــال ابن معين: ثقة. وقال ابن عدى: حسن الحديث، يعز حديثه، وهـــو

---

(١) مختصر الكامل ص ٦٢٥ رقم ١٥٦٥.

عندى لا بأس به[1]. فمثل هذا الراوى مختلف فيه، والراجح أنه صدوق فى الرواية، وضابط ضبطا رآه ابن معين عالى الدرجة، ورأى ابن عدى أن محصلة الأقوال فيه أنه لا بأس به، ويحق أن يقال فيه إنه مختلف فيه وحديثه حسن.

أما عبد الله بن معاذ الصنعانى، فقد قال البخارى: غمزه عبد الرازق، وقال هشام بن يوسف: هو صدوق وقال ابن معين: ثقة[2].إن مثل هذا الراوى مختلف فيه؛ لذلك قال ابن عدى: ولعبد الله أحاديث حسان، وأرجو أنه لا بأس به[4].إنه مختلف فيه لكنه قريب من الثقات، ومع هذا لم يعمم ابن عدى الحكم، بل قال له أحاديث حسان، أى أن كلمة (كل) أو (أحاديث حسان) لم ترد فى كلامه. أما معروف بن عبد الله فقد ذكره ابن حبان فى كتاب الثقات، ثم أورد الذهبى أحاديث موضوعات فى ترجمته، البلية فيها من غيره[3]. إن الذهبى كان باستطاعته أن يقول: إنه مختلف فيه؛ لذلك فحديثه حسن؛ لكنه وجد أن فى أحاديثه موضوعات؛ لذلك أنكر أن يكون ابن ماجه روى له، وبالفعل ابن ماجه لم يرو له. إنّ وراء الاختلاف معايير كيفية، فابن حبان متساهل فى التوثيق وهذا اعتبار كيفى، وتعارض مع جرح عدد من النقاد وهذا اعتبار كمى لذلك لم يحسن الذهبى حاله.

ومع أن مسلم بن خالد مختلف فيه، قال ابن معين: ليس به بأس. وقال مرة: ثقة. وقال مرة: ضعيف. وقال ابن عدى: أرجو

---

(١) السابق ص ١٣٨ رقم ١٢٣.

(٢)، (٤) السابق ص ٤٧٦ وانظر أمثلة أخرى فى المختلف فيهم الذين حسين ابن عدى أحاديثهم ص ٢٥٢ رقم ٤٢١، ص ٥١٧(١٢٠٨)، ٤٥٢ (٩٨٢)، ص ٤٥٠(٩٧٧).

(٣) الميزان ٤/١٤٤- ١٤٥.

أنه لا بأس به، هو حسن الحديث. وقال ابن المدينى: ليس بشيء. وروى عثمان الدرامى، عن يحيى: ثقة وقد اختلفوا حتى فى لونه، قال الذهبى: مسلم بن خالد الزنجى، وقال سويد: لقب بالزنجى لسواده، وأما ابن سعد فقال: قالوا كان أشقر، ولقب بالضد. وقال البخارى: منكر الحديث. وقال أبو حاتم: لا يحتج به. وضعفه أبو داود، إن مثل هذا لم يرتض الذهبى تحسين حديثه مع أنه مختلف فيه؛ لأنه أورد له مناكير وقال: "فهذه الأحاديث وأمثالها ترد بها قوة الرجل ويضعف[1]. كما أن الذهبى قال: "مسلم بن صاعد النحات. عن مجاهد. وثقه يحيى. وقال أبو حاتم: ليس بثقة"[2].- مع هذا لم يحسن حديثه.

وموسى بن عبد العزيز مختلف فيه ومع هذا قال الذهبى: "حديثه من المنكرات لاسيما والحكم بن أبان ليس أيضا بالثبت[3].

أما حماد بن يحيى الأبح فلم يذكر ابن عدى أن أحاديثه كلّها حسان، بل حكم عليه بما هو أهله مع أنه مختلف فيه؛ لذلك قال: "ولحماد غير ما ذكرت أحاديث حسان، وبعض ما ذكرت لا يتابع عليه، وهو ممن يكتب حديثه"[4].

لقد ذكر ابن عدى المناكير التى فى حديثه، وقال ما معناه: إن ما عداها حسن، والمناكير التى أوردها فى ترجمته منها ما توبع عليه، ومنها ما لا يتابع عليه. أى أن أحاديثه كلها ليست حسنة فمنها المخالف ومنها الذى شاركه غيره فى روايتها.

---

(١) السابق ٤/١٠٤.

(٢) السابق ٤/٢١٣ وانظر أيضا الترجمة الآتية فصاحبها مختلف فيه ولم تُحسن روايته ٤/٢١٧رقم ٨٩١١.

(٣) السابق ص٢٥٢ (٤٢١).

(٤) الميزان ٣/١٧٩.

ومما يدل على أن المختلف فيهم لا يحسن حديثهم لذاته بإطلاق، فقد يكون لهم أغلاط، ولو يسيرة – قول الذهبى: "عمر بن إبراهيم العبدى: صدوق، حسن الحديث، له غلط يسير، روى له الترمذى وابن ماجه والنسائى. ووثقه أحمد وغيره، وقال عبد الصمد: "هو فوق الثقة"[1].

وقال: (أبى بن عباس بن سهل بن سعد الساعدى. ضعفه ابن معين وقال أحمد: منكر الحديث. وقال النسائى والدولابى: ليس بالقوى. قلت: أبى، وإن لم يكن بالثبت فهو حسن الحديث"[2].

والرجل روى له البخارى. أى أنه مختلف فيه، واختار الذهبى أنه حسن الحديث، وليس معنى هذا أن كل أحاديثه حسنة، إنه ينبغى الأخذ بالتفصيل والنظر فيما نسبه النقاد إليه من أخطاء ومناكير وقبول مالم يخالف فيه.

ومما يدل على أن كل راو مختلف فيه ليس حسن الحديث- التراجم التالية:

إن "معروف بن عبد الله، أبو الخطاب الدمشقى الخياط". قال أبو حاتم الرازى: ليس بالقوى. وقال ابن عدى: له أحاديث منكرة جدًا وشذ ابن حبان فوثقه وهشام ابن عبيد الله الرازى" مختلف فى توثيقه ولم يحسن الذهبى مروياته لذاتها بل نص على أن فيها بواطيل، مع أن أبا حاتم المتشدد قال: صدوق، ما رأيت أعظم قدرا منه بالرّى، ومن أبى مسهر بدمشق[3].

---

(١) السابق ٧٨/١.

(٢) السابق نفسه وانظر شاهداً آخر فى الميزان ١٢/٣-١٣، ١٤٦/٤-١٤٧، ١٠٢/٤ رقم٨٤٨٥.

(٣) السابق ١٤٤/٤.

إن الراوى المختلف فيه ضعفه عدة نقاد ووثقه متساهل مثـل ابـن حبان أو الحاكم أو العجلى، ويكون رأى المتساهل وحيدًا فى مقابل عدد أكبر فصار الرواى مختلف فيه وكان إلى الضعف أقرب وترد روايته.

و(يحيى بن سلمة بن كُهيل، روى له الترمذى المتساهل. وقـال أبو حاتم وغيره: منكر الحديث. وقال النسـائى: متـروك. وقـال عباس، عن يحيى: ليس بشئ، لا يكتب حديث، وقد قـواه الحـاكم وحده. وأخرج له فى المستدرك فلم يصب[1].

وهناك من الرواة من اختلف فيه لكنّ جرحه مقدم على غيـره مثل "إبراهيم ابن أبى يحيى" قال الذهبى فيه - قبل أن يعرض آراء النقاد فيه - "أحد العلماء الضعفاء". وقال يحيى بن معين: سـمعت القطان يقول: إبراهيم بن أبى يحيى كذاب.

وروى أبو طالب عن أحمد بن حنبل قال: تركوا حديثه.

وقال البخارى: تركه ابن المبارك والناس.

وقال الربيع: سمعت الشافعى يقول: كان قدريا. وقال يحيى بن زكريا بن حيّويه: فقلت للربيع: فما حمل الشافعى علـى الروايـة عنه؟ قال: كان يقول: لأن يخر من السماء-أو قال من بُعد- أحب إليه من أن يكذب. وكان ثقة فى الحديث.

وقال الربيع: كان الشافعى إذا قال: حدثنا من لا أتهم - يريد به إبراهيم بن أبى يحيى.

وقال ابن عقدة: نظرت فى حديث إبراهيم بن أبى يحيى، وليس هو بمنكر الحديث. قال ابن عدى: هو كما قال ابن عقدة، قد نظرت أنا الكثير فى حديثه، فلم أجد له حـديثا منكـرا إلا عـن شـيوخ

---

(١) السابق ٤/٣٨١-٣٨٢.

يحتملون، وقد حدث عنه الثورى، وابن جريج والكبار.

قلت – الذهبى-: "وقد ساق ابن عدى ترجمة طويلة لإبراهيم إلى أن قال: وله كتاب الموطأ أضعاف موطأ مالك، وله نسخ كثيرة. وقد وثقه الشافعي وابن الأصبهانى. قلت – الذهبى-: الجرح مقدم". وقال: "ما خرج له ابن ماجه سوى حديث، أى أن أصحاب الأصول الستة المعتمدة لم يخرجوا له، أى أن أحاديثه ليست فى دواوين الإسلام[1].

وكما أن بعض الرواة المختلف فيهم الراجح فيهم الضعف، كذلك هناك رواة مختلف فيهم الراجح أنهم ثقات يصحح حديثهم، أخرج لهم الشيخان، وأحيانا يخرج لهم الستة أى أن هناك اتفاقًا عمليًا من الجمهور المعترف بنقده على إخراج حديثهم، فهم صحيحو الحديث ومن الظلم تحسين رواياتهم مثل: يحيى بن أيوب الغافقى المصرى، أبو العباس. عالم أهل مصر ومفتيهم. قال أحمد: سيئ الحفظ. وقال ابن القطان الفاسى: هو ممن علمت حاله وأنه لا يحتج به.

وقال النسائى: ليس بالقوى. ومع هذا أخرج له الستة. نعم الرجل له مناكير – الثقات لهم مناكير – لكن كيف نحسن حديث المختلف فيه بإطلاق؟! نعم بعض المناكير لا تمنع من تصحيح أحاديثه التى لم يخطئ فيها، لقد ساق الذهبى له روايات وقال فى إحداها: هذا غريب عجيب، وقال ابن القطان: من غرائب يحيى بن أيوب..."[*]

وهناك أعداد كبيرة من الرواة الثقات المحتج بهم أوردهم النقاد فى كتب الضعفاء للدفاع عنهم ضد من جرحهم وهؤلاء فى عداد

---

(١) السابق ٤/٣٨١- ٣٨٢.

(*) السابق ٤/٣٦٣-٣٦٤.

المختلف فيهم، لكن الجرح فيهم جاء من متشدد أو ناقد لا يعتبر بجرحه إذا خالف عددا أكبر من النقاد، أو نقاد معترف بنقدهم ففي ميزان الذهبي: المجلد الأول (٣٧) راويا[١]. احتج بهم الستة ومع ذلك أوردهم الذهبي للدفاع عنهم، وفيه (٤٢)[٢] راويا أخرج لهم البخاري. وإعمال هذه القاعدة فيهم (تحسين حديث المختلف فيه) يخالف البحث العلمي وفيه إجحاف وظلم لهم.

وفي كتاب ابن حجر تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس رواة احتج بهم الستة واتفقوا على تخريج مروياتهم، ومن الظلم أن يقال: مختلف فيهم؛ فحديثهم حسن[٣]. أي أن إطلاق العمل بهذه القاعدة فيه مخالفة لقواعد وأصول علم الحديث ومعاييره، نعم يحسن لبعضهم أما التعميم فلا.

---

(١) انظر أرقام التراجم التالية من الميزان: ٩٧، ١٠٩، ١١٦، ١٣٥، ٢٥١، ٢٥٨، ٨٢٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٥٢، ٨٥٤، ٨٧٨، ١٠٤٥، ١١٥٣، ١١٩٥، ١٣٥٤، ١٣٩٦، ١٤٦١، ١٤٦٦، ١٦٩٠، ١٧١٣، ١٨٠٩، ١٩٦٨، ٢٠٠٠، ٢٠٤٧، ٢٠٧٥، ٢١٥٩، ٢١٦٠، ٢٢٠٥، ٢٢٩١، ٢٣٢٠، ٢٣٤١، ٣٣٤٥، ٢٣٧٠، ٢٤٦٦، ٢٥٣٣.

(٢) انظر أرقام التراجم التالية من الميزان: ٢٧٣، ٣٠٨، ٣٩٩، ٤٠٦، ٥٠٧، ٦٢٩، ٦٦٠، ٦٩٦، ٧١٣، ٧٢٧، ٧٣٣، ٧٨٥، ٨١٩، ٨٢٤، ٩٣٠، ٩٨٦، ١٠٠٧، ١١٣٨، ١١٨٣، ١١٨٦، ١١٩٧، ١٢٤٦، ١٢٩٠، ١٣٢٤، ١٣٣٤، ١٣٥٢، ١٣٦٧، ١٤٠٤، ١٤٠٦، ١٤٨٤، ١٥٩٥، ١٦٠٦، ١٧٧٠، ١٧٨٤، ١٧٩٢، ١٨٠١، ١٨٢٢، ١٨٧١، ٢٠٩٢، ٢١٥١، ٢٥٢٦، ٢٥٦١.

(٣) انظر تراجم: أيوب بن أبي تميمة ص١٤، وجرير بن حازم الأزدي ص١٤، حفص بن غياث ص١٤، وخالد بن مهران الحذاء، وزيد بن أسلم العمري ص١٥، وطاوس بن كيسان ص١٥ وعبد الله بن وهب المصري ص١٥، وموسى بن عقبة المدني ص١٧، وعمرو بن دينار ص١٦، ويزيد بن هارون الواسطي ص١٨ والحسن بن أبي الحسن البصري الإمام المشهور ص١٩ وغيرهم كثير.

ابن لهيعة نموذجًا للمختلف في توثيقهم

اخترت أبا حنيفة مثالاً للمختلف فى توثيقهم من حيث العدالة وكان الراجح، بل الحق، توثيقه، وقبول آرائه فى الرجال، أما ابن لهيعة فهو مثال للمختلف فيهم من حيث الضبط، وهو صالح كتطبيق عملى على ظاهرة الاختلاف- بصفة خاصة، ونقد الرواة بصفة عامة.

لقد اتفقوا على عدالته واختلفوا فى ضبطه فقد كان طلابا للعلم، مكثرًا من الحديث، نشأ منذ صباه فى مجالس العلماء، ونهل من أحاديث رسول الله ﷺ الشيء الكثير عن شيوخه بمصر، ثم ارتحل لطلب الحديث عن غير مشايخه، فلقى كبار محدثى عصره، وأخذ عنهم، ولشدة شغفه بالحديث والرواية وجمع الروايات كان يكنى بأبى خريطة، إذ كانت له خريطة معلقة فى عنقه، يدور بها فى مصر، وكلما قدم قوم من أمصار أخرى، دار عليهم، فإذا وجد لديهم حديثا لم يسمعه، كتبه عنهم فى خريطته[١]. ونتيجة لما بلغه من منزلة مرموقة بين علماء عصره، وما عرف عنه من ديانة متينة، واستيعاب لأصول الرواية اعتبره كثير من معاصريه عالم الديار المصرية ومحدثها هو والليث بن سعد، كما كان الإمام مالك بن أنس، فى ذلك الوقت، عالم المدينة، والأوزاعى عالم الشام، ومعمر بن راشد عالم اليمن، وشعبة والثورى عالمى العراق، وإبراهيم بن طهمان عالم خراسان، قال أبو توبة الحلبى: كنا بالرملة فقالوا: من رجل الأمة؟ فقال قوم: ابن لهيعة، وقال قوم:

---

(١) ميزان الاعتدال ٤٨٢/٢ن سير النبلاء٢٣/٨، والمجروحين لابن حبان ١١/٢.

مالك، وقال الإمام أبو داود: سمعت أحمد بن حنبل يقول: ما كان محدث مصر إلا ابن لهيعة[1].

وقد ذاع صيته فى الآفاق حتى صار إمام عصره فى الحديث، ففضله الإمام الثورى فى الحفظ على أقرانه من معاصريه[2].

وسوف أذكر أقوال معدليه ثم جارحيه.

أولاً: المعدِّلون:

قال زيد بن الحباب: قال سفيان الثورى: عند ابن لهيعة الأصول، وعندنا الفروع، وقال فى موضع آخر: حججت حِججًا لألقى ابن لهيعة[3].

وقال محمد بن يحيى بن حسان: سمعت أبى يقول: ما رأيت أحفظ من ابن لهيعة بعد هشيم[4].

وقال قتيبة بن سعيد: لما مات ابن لهيعة، قال الليث بن سعد: ما خلف مثله[5].

وقال عثمان بن صالح السهمى: حدثنا إبراهيم بن إسحاق قاضى مصر قال: حملت رسالة الليث إلى مالك. فجعل مالك يسألنى عن ابن لهيعة وأخبره فيقول: أليس يذكر الحج، فسبق إلى قلبى أنه يريد مشافهته والسماع منه"[6].

---

(١) الميزان ٢/٢٧١، سير النبلاء ٨/١٣.

(٢) الإمام المحدث عبد الله بن لهيعة ص ١٦ لحسن مظفر، دار الجيل، بيروت، ط١ ١٤٠٦هـ - ١٩٩٦م.

(٣) سير النبلاء ٨/١٣، تهذيب التهذيب ٥/٣٧٦.

(٤) الجرح والتعديل ٥/١٤٨.

(٥) تذكرة الحفاظ ١/٢٣٩، سير النبلاء ٨/١٣.

(٦) الميزان ٢/٤٧٨.

وقال الإمام أحمد: ما كان مثل ابن لهيعة بمصر فى كثرة حديثه وضبطه وإتقانه[١].

وقال أبو الطاهر بن السرح: سمعت ابن وهب يقول: حدثنى -والله- الصادق البار عبد الله بن لهيعة، قال أبو الطاهر: فما سمعته حلف بهذا قط من قبل[٢].

وقال أحمد بن صالح: كان ابن لهيعة صحيح الكتاب طلابا للعلم[٣].

وقال محمد بن معاوية: سمعت عبد الرحمن بن مهدى يقول: وددت أنى سمعت من ابن لهيعة خمس مائة حديث[٤].

وقال يحيى بن معين: ما اختلط ابن لهيعة قط حتى مات، وقال فى موضع آخر: مازال ابن وهب يكتب عنه حتى مات[*].

ثانيًا: المجرِّون

روى الحميدى عن يحيى بن سعيد القطان أنه كان لا يراه شيئًا[٥].

وقال على بن المدينى: سمعت عبد الرحمن به مهدى وقيل له: تحمل عن عبد الله بن زيد القصير عن ابن لهيعة؟ قال عبد الرحمن: لا أحمل عن ابن لهيعة قليلا ولا كثيرًا. وقال محمد بن المثنى: ما سمعت عبد الرحمن بن مهدى يحدث عن ابن لهيعة شيئا قط [٦].

---

(١) سير النبلاء ١٣/٨.
(٢) تهذيب التهذيب ٣٧٦/٥.
(٣) سير النبلاء١٣/٨.
(٤) سير النبلاء ١٣/٨.
(*) يحيى بن معين والجرح والتعديل ص١٤٤ لصبحى جاسم السامرائى، مخطوط، نقلاً عن (عبد الله ابن لهيعة) لحسن مظفر.
(٥) السابق ١٥/٨، والميزان ٤٧٧/٢.
(٦) الضعفاء الكبير للعقيلى ٢٩٤/٢، ط١، ١٤٠٤هـ، دار الكتب العلمية بيروت.

وقال على بن المدينى: سمعت يحيى بن سعيد القطان يقول: قال لى بشير بن السرى: لو رأيت ابن لهيعة لم تحمل عنه حرفًا"[١].

وقال أحمد بن حنبل: ما كان حديثه بذاك[٢].

وقال معاوية بن صالح: سمعت يحيى بن معين يقول: عبد الله بن لهيعة الحضرمى ضعيف، وقال فى موضع آخر. ليس بقوى فى الحديث[٣]. وقال محمد ابن سعد: كان ضعيفا[٤].

وقال ابن أبى حاتم: سألت أبى وأبا زرعة عن الإفريقى وابن لهيعة فقالا: جميعا ضعيفان[٥]. وقال عبد الرحمن بن يوسف بن خراش: لا يكتب حديثه[٦].

وقال أبو عبد الرحمن السلمى: وسألت على بن عمر الدارقطنى عن ابن لهيعة فقال يضعف حديثه[٧].

وقال ابن خزيمة فى صحيحه: لا أحتج بابن لهيعة[٨]. وقال الحاكم النيسابورى: ذاهب الحديث[٩]. وقال مسلم: ابن لهيعة تركه وكيع ويحيى بن مهدى[١٠].

وقال أبو زرعة: لا يحتج به[١١].

---

(١) سير النبلاء ٢٤/٨، ميزان الاعتدال ٤٧٦/٢.
(٢) تهذيب التهذيب ٣٧٦/٥.
(٣) الميزان٤٧٦/٢.
(٤) سير النبلاء ٣٠/٨.
(٥) تهذيب التهذيب ٣٧٨/٥.
(٦) سير النبلاء٢١/٨.
(٧) سؤالات أبى عبد الرحمن السلمى للدارقطنى ص٢١٢.
(٨) رفع الإصر عن قضاة مصر ٢٩٠/١، لابن حجر العسقلانى، ط١، ١٩٥٧م، المطبعة الأميرية، مصر.
(٩) تهذيب التهذيب ٣٧٩/٥.
(١٠) سير النبلاء: ٢٠/٨.
(١١) الجرح والتعديل ١٤٧/٥.

وقد علل بعض المجرحين تضعيفه باحتراق كتبه واختلاطهن وجاء فى الاحتراق مرويات وجاء فى نفيه مرويات، وجاء فى اختلاطه وتركه آراء، وجاء فى رواية البعض عنه بعد الاختلاط آراء[1].

واتهموه بالتساهل فى الرواية واتهموه بعدم الإتقان والضبط للحديث، واتهموه بالتدليس عن الضعفاء[2].

والحق – عندى – أن الراوى مهما قيل فيه لابد من النظر فى مروياته والحكم عليه من خلالها والعبرة بالدليل، الذى سموه جرحا مفسرًا، ولابد من إعمال معايير شتى للحكم على الراوى، والتخريج هو الفيصل.

إن الشيخين صاحبى الصحيح رويا لابن لهيعة مقرونا بغيره، روى له البخارى فى خمسة مواضع، ولم يكتف بقرنه بالآخرين، بل أبهمه، ولم يقتصر هذا الأمر على البخارى، إذ لم يخل صحيح مسلم من رواياته، ولا مجتبى النسائى. وقد عمد كلاهما إلى اتباع خطوات البخارى، فقرنوا رواياته برواية الآخرين، وأبهماه[3]. وفى مواطن هذه المرويات انظر تهذيب الكمال، وتهذيب التهذيب، وفتح البارى[4]. وصحيح مسلم[5]. وسنن النسائى[6].

---

(١) انظر المراجع السابقة: نفس المواضع.

(٢) انظر المراجع السابقة نفس المواضع.

(٣) ابن لهيعة لحسن مظفر ص٨٢.

(٤) تهذيب الكمال فى أسماء الرجال لأبى الحجاج يوسف المزى، ط١، مؤسسة الرسالة بيروت: ٧٢٩، تهذيب التهذيب ٥/ ٣٧٧، وفتح البارى ٣١/١٣، ٢٤١، ٢١١/٨، ٣٢٤-٣٢٥، ١٣٨/٥، ١٤٨/٨، ١٢١٣/١٠، طبعة دار إحياء التراث العربى، بيروت.

(٥) شرح صحيح مسلم للنووى، ٨٥/٤، ١٩٩/٩، ٨٢/١٣، ١٢، ٢١٤، ٢٢، ١٢٣/٥، ١٥٣/١٤، ٢٨/١٧، ٨٥/٤، طبعة دار الفكر بيروت، د.ت.

(٦) سنن النسائى ١٤٨/١، ٢١٣، ١٧٣، ١٩٩، ١٨٦، ١٨٥، ٩٦/٦، ١٨/٦، ٣٠، ٦٥/٧، ٢١٢/٧، ٢١٥، ١٣٥/٨، ٢٦٤/٨، ١٤٨/١، ٢١٣/١، ١٧٣/٣، ١٨٥/٤، ١٩٩-٢٠٠، ١٨٦- ١٨٧، ٣٠/٦، ٦٩، ٩٥-٩٦.

إن الشيخين لا يخرجان إلا الصحيح أو الحسن الذى له شواهد يرتقى بها إلى الصحيح لغيره. والراوى المقرون بغيره عندهما وبخاصة مسلم يحسن حديثه لذاته فى غير الصحيحين بشرط ألا يخالف غيره (الشاذ والمعل).

وانظر جامع الترمذى[1]. وقد قال فى مرويات لابن لهيعة: حسن صحيح[2].

والخلاصة فى ابن لهيعة المختلف فيه- التفصيل. والحق أن معظم الرواة مختلف فيهم حتى الثقات، ومبحث العدالة الدينية خير دليل على هذا، وقد سبق قول الذهبى: "لم يجتمع اثنان من هذا الشأن على توثيق ضعيف أو تضعيف ثقة". إنه ينبغى النظر إلى الاختلاف ودراسته بمعايير شتى، والحق أيضا أن لكل حديث نقدًا خاصًا به، كما قال ابن رجب فى شرحه على علل الترمذى.

وما سيقال فى ابن لهيعة يصلح لتطبيقه فى دراسة أى ترجمة؛ بل هو المنهج العلمى الوحيد والصحيح، وهو المعيار الصادق والثابت والموضوعى فى التعامل مع أى راو، أو رواية، أو مصطلح أو حكم أو معيار أو مع مجهود ناقد.

وسوف أورد ما قاله متخصص فى ابن لهيعة بالحرف الواحد قال: "سنحاول الآن اعتصار كل ما توصلنا إليه، أثناء رحلتنا مع عبد الله بن لهيعة لإعادة تشكيل المفردات فى بناء معالم ترجمته الشخصية، كما ينبغى لها أن تدون فى كتب الجرح والتعديل بحيث تقارب حقيقة أمره، دون إفراط أو تفريط"[3]. والحق أن ما قاله

---

(١) ٩٣/٣، ٤٢٥، ٤٣٦، ١١/٨/٤، ٤٥٨/٥، ١٥/١، ٦٦٧/٤، ١٧١/٥، ٦٠١، ط المكتبة الإسلامية، القاهرة، ١٣٥٧هـ.

(٢) السابق ٦٦٧/٤.

(٣) عبد الله بن لهيعة دراسة نقدية تحليلية مقارنة فى تصحيح منزلته وأحاديثه ص ٢٧٧لحسن مظفر، دار الجيل بيروت، ط١ ١٩٩٦م.

الأستاذ حسن مظفر وما سيقوله أمر دعا إليه البحث فى كل سطر من سطوره، والحمد لله أننى وجدت بحثا تطبيقيا يدعم كل ما رأيته على مدى البحث؛ قال مدافعًا عن عدالته: "كان علما من أعلام مصر فى عصره، وعالما من علمائها تلقى الروايات المتداولة فى عصره، عن كبار صحابة رسول الله ﷺ، ولقى جمعا غفيرا من التابعين، فنهل منهم واغترف من علومهم. ولم تقتصر جهوده العلمية على ساحة الحديث، بل امتدت فشملت ساحة الفقه والقضاء، مع علو شأنه بين معاصريه، وقد تبوأ عدة مناصب فى مصر، وكان له دور فاعل فى كثير من الأمور العامة والخاصة"(١).

وقال كلامًا يقف خلفه معايير الكيف فقال: "كان ثقة، لم يتعمد الكذب فى مروياته، حافظا لأصوله، إلا أنه تغير بأخرة فتساهل فى الرواية، بيد أن أصوله بقيت كما هى دون تحريف أو خلل. احترقت بعض كتبه، إلا أن أصوله بقيت على حالها، يستنسخ منها المقربون من تلاميذه، كابن وهب، حتى قبيل وفاته. من وقع على أصوله، فأتقن النقل عنها؛ فهو بمنأى عن دائرة الشك، كالعبادلة(*)، وقتيبة بن سعيد والحسن ابن موسى ومحمد بن رمح، وأبى الأسود وغيرهم، ممن طالت صحبتهم وملازمتهم له. أما من تأخر سماعهم عنه أو لم

---

(١) ما قام به هذا الأستاذ الفاضل قام به أعضاء قسم اللغة العربية بآداب القاهرة لكن فى التفسير مثل جمع مرويات الصحابة والتابعين فى التفسير وتحقيقها ودراستها، وكان هذا المشروع لرواد مثل الدكتور حسين نصار والدكتور محمود مكى والدكتور يوسف خليف رحمه الله، وانتقلت الفكرة إلى أماكن أخرى من جامعات مصر، ولدار العلوم جهد فى جمع مرويات المحدثين وأسانيد الصحابة؛ لكن يبقى تنفيذ هذا الأمر على رواة الحديث.

(*) هم عبد الله بن المبارك، وعبد الله بن وهب، وعبد الله بن يزيد المقرئ، وعبد الله بن مسلمة القعنبى، من تلاميذ ابن لهيعة النجباء المتقنين، الذين أطالوا ملازمته فنقلوا مروياتهم عن أصوله الصحيحة بصورة مباشرة. (تهذيب التهذيب ٣٧٨/٥، ٣٧٥٨، سير النبلاء ٢١/٨-٢٣، الجرح والتعديل ١٤٧/٥.

يقعوا على أصوله، أو تساهلوا فى النقل عنها، فرواياتهم مدعاة للشك مع عدم إناطته بابن لهيعة. وما نقل عنهم من تعديل، وبيان لمكانته العلمية، فلا غبار على صحته. إن ما ألصق به من تهم - جرح- نشب نتيجة لتوظيف بعض أقوال منافسيه ممن عاصروه، أو ممن لم يحط بتفاصيل سيرته. إلا أننا لا ننكر اختلاطه وتساهله فى آخر عمره، بيد أن الأوهام التى وردت فى بعض مروياته قبل اختلاطه، لم تخل منها ساحة الحفاظ والمتقنين من رجال الصحيحين، فلا تصلح لأن تكون دليلاً ضده، أما ما نجم عن تساهله واختلاطه قبيل وفاته فيطرح عن حديثه..(١).

إنه ينبغى الأخذ بالتفصيل كما بينت سابقا فى معيار الاختلاط وغيرها من المعايير الأخرى والخلاصة فى الحكم على مروياته ما يأتى:

١- ما أبهم من حديثه المروى فى الصحيحين، صحيح، إلا أنه ليس على شرطهما، وذلك لأنهما لم يخرجا فى صحيحيهما رواية ضعيفة، بيد أنهما أبهماه لكونه لا يقع فى دائرة رجالهما فى حفظه وإتقانه.

٢- أحاديثه المنقولة عن العبادلة، وقتيبة بن سعيد، والحسن بن موسى، ومحمد ابن رمح، وأبى الأسود، صحيحة، بقيد الحديث الصحيح من حيث اتصال السند، وخلوها من الشذوذ والعلة.

٣- لا يحكم على ضعف بقية أحاديثه، إلا بدليل قاطع يؤيد افتقارها إلى شرط من شروط قبول الأحاديث كاتصال السند وعدالة وضبط الرواة وعدم الشذوذ وعدم العلة، وبدونها فإنه حديثه حسن، قد يرتقى إلى الصحيح لغيره عند توفر القرائن.

---

(١) ابن لهيعة لحسن مظفر ص٢٧٨.

٤- يستدل برواية العبادلة، وقتيبة بن سعيد، والحسن بن موسى، ومحمد بن رمح، وأبى الأسود، على سلامة مورد حديثه، ولا يعتمد على وجودهم فى طريق المتن على تصحيح الإسناد؛ فقاعدة تصحيح حديثه الوارد عن طريقهم لا تقتضى العموم فى جميع حالاتها، لوجود ما يخصها أحيانا.

٥- ما تفرد بروايته، ولم يرد فى الباب رواية تعارضه، ولم يخرج بمفهومه عن كليات الشريعة، لا يخرج عن دائرة الحسن، إلا أن الأولى التوقف عن إصدار حكم بشأنه، إذا كان فى دائرة الحلال والحرام تورعا، ولا بأس من اعتماده إذا كان فى حيز فضائل الأعمال(١).

وأنا مع الباحث حسن مظفر فى كل شئ إلا البند الأخير ففى الصحيح غنية فى الوعظ (الترغيب والترهيب) وفضائل الأعمال ولا يُقبل إلا ما وافق قواعد القبول من اتصال السند وعدم الشذوذ وعدم العلة وعدالة ناقليه.

وما انتهجته ووافق صنيع غيرى فى ابن لهيعة ينبغى أن يسير عليه كل باحث فى كل ترجمة من تراجم المحدثين والعلماء فى هذا العلم، كائنا من كان؛ لأن هذا يعنى المنهجية والسير على قواعد البحث العلمى، وهو نموذج ومثال عام ينبغى تطبيقه فى كل مسألة من مسائل هذا العلم، وهو مشروع اتبناه وأدعو إليه، الاستفادة من كل ما قيل فى الراوى ثم عرض هذه الآراء على الواقع النقدى للمرويات من تخريج ومقارنة وسبر مروياته كلها للوصول إلى الصواب والأرجح فى الحكم عليه.

إن عدالة الراوى - كائنا من كان - لا تمنع من تخريج مروياته لمعرفة الشاذ والمعل والاتفاق والاختلاف بدليل أنهم أخذوا

---

(١) السابق ص٢٧٩.

بالتفصيل فى زيادة الثقة؛ والثقة قد يهم فيرفع الموقوف والعكس، وقد يخالف أقرانه، وكل هذا يدرس في مبحث (المُعَل)، ناهيك عن نقد النقد، وكل ما صح سندًا ليس شرطًا أن يصح متنا. وكل هذا لا يتوصل إليه إلا من خلال التخريج فقد يُضَعِّف أحدهم راويًا ثم يروى عنه، ولكن العبرة بالتطبيق لا الآراء النظرية مثل روايتهم للمبتدعة؛ لأنهم ضابطون ووافقوا غيرهم فى الضبط واستقامت مروياتهم. والعكس قد يكون الراوى من أهل السنة لكنه يضع مرويات فى سب أبى حنيفة أو تفضيل بلد على بلد على أو طعام على آخر.

فهرس

المؤلف

* د. خيري قدري.
- من مواليد الجيزة ١٩٦٨م.
- تخرج من قسم اللغة العربية بآداب القاهرة: ليسانس، وماجستير، ودكتوراه.
- عضو هيئة التدريس قسم اللغة العربية، أداب الإسماعيلية، بجامعة قناة السويس.
- أستاذ مساعد بقسم اللغة العربية، كلية الآداب والعلوم، جامعة قطر.
- يهتم باللغويات التطبيقية، وبخاصة جهود علماء الحديث المصطلح والمصطليحة، وبحوثه كلها تصب في هذا الحقل المعرفي.

* صدر له:
- أربعة مؤلفات لتعليم العربية – للناطقين بغيرها، جامعة القاهرة.
- دلالات الإشارات الجسمية عند علماء الجرح والتعديل، ٢٠٠٧.
- معايير ومصطلحات الجرح والتعديل، ج٣،٢،١، ٢٠٠٦ – ٢٠٠٧.
- معجم الجرح والتعديل "عربي إنجليزي"، ٢٠٠٧.
- معجم عبارات المحدثين في نقد المرويات "عربي إنجليزي"، ٢٠٠٧.
- عبارات ابن سعد النقدية في كتابة الطبقات ومراتبها، ٢٠٠٧.

* تحت الطبع:
- ثقافة طه حسين الإسلامية وأثرها على جهوده في توقيق المرويات الأدبية.

من قائمة الإصدارات

دراسات ونقد

هاجس الكتابة	د. أحمد إبراهيم الفقيه
الوقوف علي الأمية عند عرب الجاهلية	أحمد الأحمدين
الخطابة عند الخوارج	أحمد بدران
المجهول المتمرد	أحمد جمعة
مستحيل الكتابة	د. أحمد الدوسري
الإنسان والفكرة	أحمد المهنا
قراءة المعاني في بحر التحولات	أحمد عزت سليم
في نور آخر (دراسات وإيماءات في الفن التشكيلى)	إدوار الخراط
مغامر حتي النهاية	إدوار الخراط وآخرون
التربية السياسية في أدب الأطفال (دراسة مقارنة بين مصر وإسرائيل)	د. أسماء غريب بيومي
الإعلال عند النحاة واللغويين	د.طاهر قطبى
الإضافة أحكامها ودلالتها	د. جميل علوش
ثقافة البادية	حاتم عبد الهادي
الخطاب والقارئ	د. حامد أبو أحمد
دلالات الإشارت الجسمية عند علماء الجرح والتعديل	د.خيري قدرى
معايير ومصطلحات الجرح والتعديل (ج١، ٢، ٣)	د.خيري قدرى
معجم الجرح والتعديل	د.خيري قدرى
معجم عبارات المحدثين في نقد المرويات	د.خيري قدرى
عبارات ابن سعد النقدية في كتابة الطبقات ومراتبها	د.خيري قدرى
حفريات نقدية (دراسات فى نقد النقد العربى المعاصر)	د.سامي سليمان أحمد
آفاق النظرية الأدبية الحديثة	د.السيد إبراهيم
إشكالية المصطلح الغربي في ثقافتنا المعاصرة	د. سمير حجازي

بالإضافة إلى العديد من الكتب الأدبية؛ رواية.. قصة.. دراسات ونقد وكتب متنوعة: سياسية، قومية، دينية، معارف عامة، تراث، أطفال.
خدمات إعلامية وثقافية

الآراء الواردة في الإصدار لا تعبر بالضرورة عن آراء يتبناها المركز